الدكتور
مختار زواوي
أستاذ اللغة الفرنسية واللسانيات العامة
كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس
سيدي بلعباس، الجزائر

من المورفولوجيات إلى السيميائيات

مدخل إلى فكر فرديناند دو سوسير



الكتاب

من المورفولوجيات إلى السيميائيات

تأليف

مختار زواوي

الطبعة

الأولى، 2019

عدد الصفحات: 154

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/4/2031)

ISBN 978-9957-686-37-6

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com
facebook.com/modernworldbook

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
تـمهيد	13
تعدد وجهات النظر	16
البحث عن مدخل	21
الفصل الأوّل **في جوهري اللغة : قصة المخطوط**	27
قصة المخطوط	29
ترتيب المخطوط وتعديلات المحققيْن في محتواه	34
عنوان المخطوط ودلالته	36
موضوع المخطوط	40
الفصل الثاني **من تاريخية الصوت إلى آنية اللسان**	45
أولوية المورفولوجيات	47
ثنائية السنكرونية والدياكرونية	51
اللسانيات التاريخية والتحولات الصوتية	54
مفهوم حياة اللغة ودلالته عند دو سوسير	57
من النزعة الفلسفية إلى النزعة التاريخية وموقف دو سوسير منهما	59
نحو بور روايال وفلسفة ديكارت اللغوية وموقف دو سوسير منهما	64

الصفحة	الموضوع
73	**الفصل الثالث** **من النزعة التاريخية إلى النزعة السنكرونية**
78	دلالة الوضع اللساني
80	من الكلمة إلى الوحدة اللسانية
86	الكلمة واللسانيات التاريخية المقارنة
89	من ثنائية الصوت والفكرة إلى ثنائية الصوت والعلامة
92	من المخالفة إلى المماثلة
95	**الفصل الرابع** **من المورفولوجيات إلى السيميائيات**
99	ليس للسان وعي بالصوت إلا بوصفه علامة
101	من الشكل اللساني إلى العلامة
103	من اللسان المدونة إلى اللسان النسق من القيم
105	اللسان والأنساق السيميائية
108	هل من سيميائيات للنص عند دو سوسير؟
111	من التركيبيات إلى النظميات
113	**الفصل الخامس** **من الكلمة إلى الفرد المتكلم**
115	الفرد المتكلم في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة
116	القطيعة مع الأنطولوجيات الغربية

الموضوع	الصفحة
وظيفة الألسن هي الفهم	118
موقع الإحالة من فكر دو سوسير	121
اللسان نسق اجتماعي	125
اللسانيات وعلم النفس	127
دو سوسير واللاشعور	130
اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية	132
خلاصة	137
نحو نموذج سيميائي اجتماعي نفسي لمدارسة الألسن	137
مكتبة البحث	139
مدونة دو سوسير، الفرنسية والعربية	139
المراجع العربية	140
المراجع المترجمة	141
المراجع الفرنسية	141

« Il y aura un jour un livre spécial et très intéressant à écrire sur le rôle du *mot* comme principal perturbateur de la science des mots ».

F. de Saussure, Troisième conférence à l'Université de Genève (novembre 1891).

« Ce sera simplement pour te demander si la versification des Arabes repose sur un principe

- syllabique ? = nombre des syll.
- accentuel ?
- quantitatif ? »

F. de Saussure, Lettre à Max Van Berchem.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد، فإن اللسانيات باتت تسلك، في مستهل هذا القرن الواحد والعشرين، مسالك لم تسلكها آنفا، وراحت تستشرف ميادين بحث لم تعهدها من ذي قبل، نتيجة العثور في السنوات القليلة الأخيرة من القرن الماضي (وتحديدا سنة 1996) على مشروع كتاب في اللسانيات العامة مخطوطٍ بيد فرديناند دو سوسير (1853-1913). ولسنا نغالي لو زعمنا أن العثور على هذا المخطوط أضحى السمة البارزة في تاريخ اللسانيات المعاصر، لما يكتنزه هذا المخطوط من معارف لسانياتية جديدة، وبما يستكشفه من معالم أصيلة من معالم فكر دو سوسير اللسانياتي والسيميائياتي. لكن المخطوط لم يُنشر، بعد تحقيقه من قبل سيمون ورودلف أنغلر، إلا في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين (وتحديدا سنة 2002)، لأسباب لم يحط بها الباحثون المحدثون خبرا.

ولقد عُثر على المخطوط بإقامة آل دو سوسير بجنيف، ضمن مخطوطات أخرى لدو سوسير، تضمنت جميعها مسائل في اللسانيات والسيميولوجيات، ونشر جميعها ضمن السلسلة الفلسفية لدار غليمار الفرنسية، بين دفتي كتاب يحمل عنوان «نصوص في اللسانيات العامة»، («Écrits de linguistique générale»)، إلى جانب نصوص قديمة في اللسانيات العامة، كان رودلف أنغلر قد حقّقها ونشرها مرفقة بطبعته النقدية التي أخرجها عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة سنة 1974.

ولعل الخصيصة الأبرز لهذه المخطوطات أنها تعيد الصلة من جديد بفكر دو سوسير الأصيل بعد أن انقطعت السبل بالباحثين المحدثين عنه، نتيجة تعلقهم بكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي وضعه شارل بالي وألبير سشهاي وأخرجاه إلى الناس ثلاث سنوات بعد موته (أي سنة 1916)، ونسباه إليه. صحيح أن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة فيه شيء من المسائل التي يمكن ردّها، بجهد من التمحيص والتدقيق، إلى

دو سوسير. لكنه لا يمكن أن يرقى إلى ما تنطوي عليه هذه المخطوطات، ولاسيما مـخطوط «De l'essence double du langage»، من جدة وحداثة.

ولئن كنا اطلعنا على الكتاب أوّل الأمر بباريس سنة 2008، أي ست سنوات بعد نشره، إلا أن أمورا عدة شغلتنا عن إخراج هذه الدراسة إلى غاية اليوم، فقد كنا منهمكين في مشروع دراسة ترجمة النص القرآني، بدءا برسالة الدكتوراه في سيميائيات ترجمة النص القرآني، والتي أتبعناها بعد نشرها بدار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد ناشرون ببيروت، سنة 2015، بكتاب في تداوليات ترجمة النص القرآني الذي نشر بالدار ذاتها سنة 2017، لكننا ما توانينا عن الإشارة إليه والدعوة إلى النظر فيه ونقله إلى اللسان العربي، على امتداد السنوات القليلة التي خلت، في عدد من المقالات، منها ما نشر سنتي 2013 و2016، ومنها من لم يقدر له النشر لأسباب تتعلق بطرائق التحكيم في الدوريات العربية المحكمة.

لكن المقالات هذه كنا كتبناها باللسان الفرنسي، وإنا ندرك الآن سبب عدم نجاحها في تحقيق الإقبال على الكتاب الذي كنا نرجو في محيطنا الجامعي، ثم إن التوزيع المحدود للدوريات التي نشرت بها هذه المقالات حال هو الآخر دون ذلك. ولأجل ذلك سارعنا إلى إخراج كتاب نعاود فيه طرح المسألة من جديد، تكفلت دار ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد ناشرون ببيروت بنشره سنة 2018، تمحورت فكرته الرئيسة في الدعوة إلى وضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة جانبا والإقبال على نصوص دو سوسير الجديدة، ولذلك وسمناه بـ «دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات».

ولقد أتيحت لنا، ونـحن بباريس في شهر أبريل من عام 2016، فرصة لقاء السيد سيمون بوكي، أحد محققيْ النصوص الجديدة، فحاورناه آنذاك بشأن عدد من المسائل التي احتوى عليها الكتاب، لكن اليوم بأكمله لـم يكن آنذاك كافيا لأن نستطلع معه كل القضايا التي تناولها الكتاب، ولئن كنا لا نزال نقيم معه مراسلات مكثفة كلما طرأت لنا مسألة ذات شأن، ما فتئ الكتاب يطلعنا بالجديد كلما عاودنا النظر فيه. ومنذ ذلك الحين، ما انفكت تراودنا ضرورة نقله إلى اللسان العربي، وإعداد بحث موجز عن محتواه. ولقد وفقنا الله، ولله الحمد من قبلُ ومن بعدُ، في الانتهاء من ترجمة الجزء الأوّل، والأهّم، من مجموع النصوص

الجديدة، ونعني به مشروع الكتاب الذي بدأ بكتابته سنة 1891، «De l'essence double du langage»، وقد وسمناه بـ «في جوهري اللغة»، وها نحن اليوم نقدم عنه بحثا موجزا، نعرض فيه لأهم المسائل التي انطوى عليها.

ولسنا ندري إلى أيّ مدى وفّقنا في اختيار الترجمة الملائمة لعنوان الكتاب، ولئن بدأت تسمية «في الجوهر المزدوج للغة» تروج في السنوات القليلة الأخيرة، وتتخذ سبيلها في عدد من الملتقيات العربية التي احتفت بمرور مائة عام على صدور كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لدو سوسير، إلا أننا فضّلنا «في جوهري اللغة» على «في الجوهر المزدوج للغة» لضرورة نراها تقتضيها جماليات العنونة، ولقد أسقطنا الفاء من العنوان في ثنايا الكتاب، كما جرت عليه عادة بعض الكتّاب في الإشارة إلى المؤلفات بأجزاء من عناوينها.

ولما كانت غايتنا من هذه الدراسة التعريف بهذا الكتاب، والوقوف على أهم قضاياه وتصوراته اللسانياتية، كانت معظم فصولها متعلقة به، مشتملة على أهم ما ورد فيه، لكن الاقتصار على الكتاب من دون سائر النصوص الأخرى كان سيحرمنا من أشياء ثمينة، وتصورات دفينة، لا يستقصيها إلا النظر فيها. ولقد لاحت الحاجة إلى مقابلة هذه النصوص فيما بينها، كلما بدت فقرات من فقرات الكتاب تحتاج إلى شرح وتفسير، وتحيل إلى غيرها من تلك النصوص.

ولئن كانت الغاية القصوى التي نرجوها من هذه الدراسة حث الباحثين الشباب على ضرورة وضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير جانبا والإقبال على نصوصه الأصيلة، فقد كان لزاما علينا أن نعرّف قبل ذلك بدو سوسير، سعيا منا إلى محاولة محو الصورة النمطية التي علقت بأذهانهم جراء تعلق الدرس اللسانياتي العربي بها، منذ أن أخرج عبد الواحد وافي أوّل كتاب في اللسانيات، «علم اللغة»، سنة 1941، وهي الصورة ذاتها التي لا يزال الباحثون المحدثون يتناقلون في مؤلفاتهم ومقالاتهم فيختزلونها في عدد قليل من الثنائيات من قبيل التمييز بين اللسان والكلام وغيره. لكننا آثرنا أن نعقد كتابا آخر نعرض فيه لسيرة دو سوسير الذاتية والعلمية فنتحدث عن تكوينه الجامعي، ورحلاته العلمية، ومنجزاته الأكاديمية، بشيء من التفصيل والتدقيق، ونقتصر في

هذا الكتاب على أهم المسائل التي انطوى عليها كتابه «في جوهري اللغة»، وقد قسمناه إلى فصول خمسة. وهي تعبّر عما فهمناه من الكتاب، أو عما نقلناه عن عدد من الباحثين الذين انكبّوا على دراسته.

أما الفصل الأوّل، فعالجنا فيه عددا من المسائل المتعلقة بتحقيقه، من مثل ترتيبه وتعديلات المحققيْن فيه. ولما انتهينا من سرد قصته، وتفسير عنوانه، وتبرير الترجمة التي ارتضيناه له، والتعريف بموضوعه، عمدنا في الفصل الثاني إلى التفصيل في الفكرة الرئيسة التي انكب دو سوسير لأجلها على تأليف الكتاب، ونعني بها مسألة ضرورة انتقال البحث اللسانياتي من تاريخية الصوت إلى آنية المورفولوجيات، وتطرقنا هناك إلى أشياء من لسانيات القرن الثامن عشر، عصر الأنوار، ولسانيات القرن التاسع عشر، عصر التأريخ للألسن والمقارنة بينها، لنتبين حقيقة قوله: «إن اللسانيات ستعود إلى ما كانت عليه، من بعد ما أولت للتاريخ كل عنايتها، ستعود إلى انتهاج وجهة النظر القارة التي اصطنعها النحو القديم، ولكنها ستعود إليه بروح جديدة وآليات أخرى، ومن شأن المنهج التاريخي أن يسهم في هذا التجديد، وهو الذي، إذا ما نظرنا من جهة مخالفة، من شأنه أن يعين على فهم الأوضاع اللسانية. إن النحو القديم لـم يكن يدرك إلا الواقعة السنكرونية، ولئن أسهمت اللسانيات التاريخية في الكشف عن نظام جديد من الظواهر، فإن ذلك لا يكفي، إذ يجب تلمس المقابلة بين النظامين، والخلوص إلى كل الاستنتاجات التي يمكن استنتاجها».

أما الفصل الثالث ففيه اجتهدنا في وصف جملة من المفاهيم المتصلة بمسألة المورفولوجيات، من مثل دلالة الوضع اللساني بوصفه الموضوع الرئيس للمورفولوجيات، وحقيقة الوحدة اللسانية ودور الكلمة في بلورة تصور عنها، ودلالات الانتقال من ثنائية الصوت والفكرة إلى ثنائية الصوت والعلامة، واختتمنا الفصل بالتوكيد على الدور الرئيس الذي يضطلع به مفهوم المماثلة في فكر دو سوسير اللسانياتي. وأما الفصل الرابع فقد خصّصناه لما استجد من فكره السيميائياتي، في كتاب «جوهري اللغة»، فأحطنا بمفهوم العلامة، ومفهوم الشكل اللساني، ومفهوم اللسان، وموقعه من سائر الأنساق السيميائية الأخرى. ورحنا نبحث عما في هذه السيميائيات من سيميائيات للنص، وألمحنا إلى تصور

أصيل من تصورات فكر دو سوسير اللسانياتي، يقيم نقلة من مستوى التركيبيات التي لا تتعدى مستوى الجملة إلى مستوى آخر، أعلى منها، أسميناه مستوى النظميات، نحتناه من مصطلح النظم، تأسيا بأساتذتنا الذين وضعوا مصطلحات اللسانيات، والسيميائيات، والتداوليات، وغيرها مما أصبح متداولا في أدبيات الفكر العربي الحديث.

أما الفصل الخامس فقد رحنا نتتبع فيه موقع الفرد المتكلم من فكر دو سوسير، وحاولنا أن نرسم هنالك معالم نظرية لسانية، نحسب أنها جديدة، عمادها القول بأن اللغة ملكة إنسانية، ولكنها في الآن ذاته ظاهرة، وأن الألسن أنساق سيميائية، ولكنها مؤسسات اجتماعية، ومحلّها الذهن. وهي نظرية تعيد تفكيك المعارف السيميائياتية والاجتماعية والسيكولوجية التي تناوبت على مدارسة اللسان، قصد إعادة ترتيبها وفق المطلبين السالفين.

* * *

إن الدراسة التي نقدمها للقارئ الكريم أنجزناها ونحن نعمل على نقل «جوهري اللغة» إلى اللسان العربي، وهي والحال هذه متممة لها، بل تكاد لا تنفصم عنها انفصاما لأنها تسهم، في اعتقادنا، في تبديد ما بقي مبهما منها، أو ما ظل موجزا فيها، فاسترسلنا في عدد من المسائل، دون أخرى، نحسبها أجدر بالعناية منها. وتقع هذه الدراسة موقع المقدمة من الترجمة لأننا سلكنا، في إعدادها، مسلك المنهج الذي انتهجه ألخيرداس جوليان غريماس، مؤسس مدرسة باريس السيميائياتية، عندما راح يقارب الترجمة مقاربة سيميائياتية، فميّز بين مرحلتين حاسمتين في كل عملية ترجمة. أما المرحلة الأولى فهي تتمثل في التكفل بالنص المبتدى، أي النص المراد نقله، وهذا الصنيع من قبيل الفعل التفسيري الذي يشمل عمليات الشرح، والتقطيع، وتسمية المقطوعات، وأما المرحلة الثانية فهي تبدأ عندما يُشرَع في إعادة إنتاج النص المؤوّل في اللسان المنتهى، أي النص المنقول فيه.

ولئن بات التفسير، أو التأويل، مدار كل عملية ترجمية، فإن نص دو سوسير الذي أقبلنا على نقله إلى اللسان العربي أولى بأن تُعمل فيه أداة التأويل من دون النصوص اللسانياتية التي وصلتنا عنه، سواء تلك التي خطها بخط يده، أو تلك التي نشرها تلامذته من بعد موته، ونعني بها على وجه التحديد كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، ذلك لأن

نص «جوهري اللغة»، مقارنة بنصوص دو سوسير الأخرى، نص ليس مألوفا، وليس للقارئ العربي عهد لا بمضامينه ولا بأسلوبه الفريد، فهو يختلف الاختلاف كلّه عما عرف من فكر دو سوسير اللسانياتي من خلال كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه، أو ما تناقلته عنه، خلال مائة عام خلت، نظريات وتصورات لسانياتية تتابعت على استقطاب الساحة الفكرية، الغربية والعربية، سواء كان ذلك في دائرة علوم اللغة أو في دوائر الفكر الأخرى التي اتخذت اللغة، أو خاصية من خصائصها، موضوعا لها. إنه نص ينماز عن بقية النصوص بخصائص شتى لعل أهمها، في نظرنا، المسافة الفكرية التي يقيمها إزاء كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، والقطيعة التي يحدثها مع التصورات اللسانياتية والسيميائياتية التي توارثتها عن هذا الكتاب أجيال متواترة من الباحثين.

إنه نص ينماز بهيئته ومضامينه، أما هيئته، ونعني بها الجنس الأدبي الذي يمكن ردّه إليه أو تصنيفه فيه، فإنها أقرب إلى المصنفات العلمية التي تتوالى فقراتها متخذة شكل التعريفات الوجيزة منه إلى المؤلَّفِ تأليفا محكم الأبواب والفصول، وأما مضامينه فإنها، خلافا لمضامين كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي يعتريها الشتات وقلة السداد، تحكمها فكرة رئيسة، تتفرع عنها مسائل ثانوية محكمة، مرتبطة فيما بينها ارتباطا سديدا، على الرغم من خصيصة عدم الاكتمال التي تتخلل بعض الفقرات.

ولما كانت بعض فقراته يتخللها الفراغ من حين إلى آخر، لعدم تخلص دو سوسير فيها، أو إبقائها على صياغتها المبدئية، كما دلت عليه طبيعة التصحيحات وتعدد صيغ الفكرة الواحدة، مما لا يمكن معاينته إلا في النص المخطوط خلافا لما هو محقق منظور، فإنه نص ينفتح على التأويل ويستدعي التفسير، عكس محتويات كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي ظل، طيلة مائة عام، المنفذ الوحيد لفكر دو سوسير، والتي تتسم في أغلبها بميسم المقولات اليقينية والأفكار الجاهزة التي لا تعبر عن فكر دو سوسير، الفكر القلق، الذي لا يتردد في التردد على الفكرة الواحدة فيصوغها صيغ مختلفة باحثا فيها عن حقيقتها النهائية. لكن ضرورة التأويل هذه ليست ناجمة عن إبهام أو سوء تعبير، إنما يحق للتأويل الخوض في

هذا النص لعدم صياغة بعض فقراته الصياغة النهائية، لأنها، بكل بساطة، لا تحمل طابع الكتاب المنجز المقدم للنشر.

ولسنا وحدنا من يدعي ضرورة النظر في كتاب «جوهري اللغة» من باب التأويل والتفسير، بل إن الباحثين ما انفكوا منذ نشر الكتاب، سنة 2002، يتخاطفون الفقرات من فقرات الكتاب ليعقدوا حولها المقالات الطوال، من خلال الاسترسال في تفسيرها، وتأويل ما استعصى على الفهم. ولقد اتخذ هذا التأويل مسارا بارزا في أعمال سيمون بوكي، أحد محققي الكتاب، فقد تمكن الباحث إلى حد بعيد من استنطاق عدد من فقرات الكتاب فصاغ ما أسماه بـ «Principes d'une linguistique de l'interprétation»، بمناسبة احتفاء العدد 185 لسنة 2012 من مجلة «Langages» الفرنسية بمخطوطات دو سوسير المعثور عليها سنة 1996.

لا يمكننا بأي حال من الأحوال الادعاء بأننا أحطنا، في هذه الدراسة الموجزة، بكل المسائل التي خاض فيها دو سوسير في هذا الكتاب، إحاطة كافية، وإننا كنا مدركين تمام الإدراك لهذا العجز ونحن نواجه ترجمة عدد من فقرات الكتاب استقدم دو سوسير أمثلتها من اللسان السنسكريتي، أو اللسان اليوناني، أو غيرها من الألسن التي ليست لنا دراية بها، بل إننا نقر ههنا أننا كنا عاجزين تمام العجز عن تمثل ما كان يرومه في هذه الفقرات، حتى وإن بدت ترجمتنا لها ترجمة مقبولة.

لقد تعددت القراءات التي اتخذت كتاب «جوهري اللغة» موضوعا لها بتعدد اهتمامات الباحثين وتنوعت بتنوع الأدوات المنهجية التي قاربوه بها، لكن الذي بات ذو أهمية بالغة بالنسبة لكل هذه المقاربات الـمُدخلُ «point d'entrée»، الذي تحدث عنه فرانسوا راستي في العدد ذاته من المجلة، فهو، أي المدخل، مسألة محورية لكل تأويليات تروم تثوير النص، وهو الذي يوجه المسارات التي تتخذها القراءة، أو القراءات، بتوجيه منه. لأجل ذلك، افتتحنا هذه الدراسة بمدخل، فيه حاولنا ما استطعنا أن نبرر اختيارنا فكرة بعينها، دون سائر الأفكار التي احتوى عليها الكتاب، ولجنا بها إلى فهمه، وقلنا في هذا

المدخل أن الفكرة الرئيسة التي ألّف من أجلها كتاب «جوهري اللغة» تستند إلى الثنائية القائمة، في فكر دو سوسير، بين آنية الـمورفولوجيات وتاريخية الصوتيات.

ولقد كان من الضروري، والحال هذه، أن نشير إشارة بليغة إلى أن مفهوم المورفولوجيات كما هو متوارد في الكتاب لا يقتصر على مفهوم الصرف، كما تبادر إلى عدد من باحثينا الذين نقلوا المصطلح نقلا لا يفي دلالته التي يستقر إليها، لأن الـمورفولوجيات مثلما يتداولها «جوهري اللغة» أشمل من الصرف، ولا تقتصر على مستوى لساني دون آخر، بل تعم المستويات كلها، من حيث إنها دراسة مـختلف الأشكال اللسانية. لكن مصطلح المورفولوجيات ليس المصطلح الوحيد الذي اختلفت دلالته عما هو شائع اليوم في أدبيات اللسانيات الحديثة، لأن «جوهري اللغة» نص وليد القرن التاسع عشر، فقد ألّف حوالي سنة 1891، وتفصلنا عنه مائة عام وتزيد.

لكن الإقرار هذا لا يجب أن يوهمنا بضرورة العودة إلى أدبيات لسانيات القرن التاسع عشر حتى نستقر إلى دلالات العبارات والمصطلحات التي تواردت في الكتاب، ولئن فعلنا ذلك من باب الحيطة العلمية، فإننا يجب أن نؤكد على المسافة النقدية التي ما انفك دو سوسير يقيمها مع اللسانيات التاريخية المقارنة، فكثير منها سوسيري بامتياز، ولا يصح البتة فهمه، أو السعي إلى تمثله، في سياق القرن التاسع عشر اللسانياتي. ولئن كانت المورفولوجيات، في تصور دو سوسير، هي دراسة مـختلف الأشكال اللسانية، فإن الشكل اللساني لا تقتصر دلالته على المادة الصوتية التي تتألف منها العبارات، كما هو جارٍ عند عدد من اللسانيين الذين يميزون بين الشكل والمحتوى، أو بين المبنى والمعنى. لا، إن الشكل اللساني عند دو سوسير ليس شكلا إلا إذ اقترن بفكرة ما، وما يسمونه هم بالشكل يسميه هو الصورة السمعية «figure vocale».

وإننا نريد أن نعود ههنا إلى مسألة تفسير ما جاء في «جوهري اللغة» أو تأويله قصد تمثله، فلقد لجأنا إلى اللسانيات العربية بغية تمثل المقابلة التي يقيمها دو سوسير بين الشكل اللساني والصورة السمعية، وتحديدا إلى المقابلة التي اصطنعها العلاّمة اللغوي العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما راح يميز بين المستعمل والمهمل، وبدت لنا أهمية مصطلح

الاستعمال مشتركة بين اللغويين. ونحن إزاء مسألة إبستيمولوجية تقر بتفسير الفكر اللسانياتي الإنساني بعضه بعضا، ولا نجد أي حرج في النزوع هذه النزعة ما لـم تتعارض مع الفهم الصحيح للنصوص اللسانياتية، مهما اختلفت السياقات الثقافية التي تبلورت فيها.

وعلى ذكر السياق الثقافي وإمكانية اللجوء إلى نصوص لسانياتية قصد تفسير نصوص أخرى، فإن النظر في نصوص دو سوسير الأخرى أعاننا على تمثل الفكرة الرئيسة التي ألّف من أجلها «جوهري اللغة»، وأوّل هذه النصوص رسالة كان بعث بها إلى غستون باري، وفيها حدّثه عن مشروع كتاب، هو كتاب «جوهري اللغة»، يروم وضعه لفكرة رئيسة طرأت عليه وهو في خضم تحضير محاضراته الثلاث الافتتاحية التي كان عليه إلقاؤها بجامعة جنيف على إثر تعيينه فيها أستاذا دائما سنة 1891، وهي السنة التي أقرّها الباحثون المعاصرون تاريخا لبداية تأليف الكتاب. أما ثاني هذه النصوص فهي المحاضرات الافتتاحية ذاتها فهي تفيد القارئ لكتاب «جوهري اللغة» أيما إفادة في تحصيل مضامينه تحصيلا سديدا، وتجنبه الإفراط في التفسير أو التأويل «surinterprétation» الذي تحدث عنه أمبرتو إيكو.

ولقد كنا منذ عقود خلت، ونحن نتعهد من حين إلى آخر لسانيات دو سوسير، لا ننفك نؤكد على ضرورة تمثل تمييزه بين مصطلحات ثلاث، هي اللغة، واللسان، والكلام، بل إننا اليوم نعد هذا التمييز، دون مغالاة ولا مزايدة، المفتاح الرئيس الذي تُفتّح به أبواب اللسانيات السوسيرية، وإننا نطمئن إلى القول بأن جهل هذا التمييز الثلاثي وقلة فقه دلالاته له عواقب وخيمة لا تـحمد عقباها. إن اللغة «langage» ملكة وظاهرة إنسانية تتجسد في عدد لا حصر له من الألسن «langues» المختلفة، من مجتمع إلى آخر، أو من مجموعة لسانية إلى أخرى، يحققها كلام «parole» الأفراد. إن اللغة للإنسان، والألسن للمجتمعات، والكلام للفرد، فهذا هو التمييز الذي نطمئن إليه، والترجمة العربية التي نقرها.

* * *

أما وقد آن لنا أن نبرر اختيارنا للعنوان الذي ارتضيناه لهذا المؤلَف، فإننا نشير بدء إلى أنه دراسة وصفية، حاولنا فيها قدر المستطاع أن نزاوج بين النقل المباشر لنصوص دو سوسير من خلال ترجمتها إلى اللسان العربي، والنقل المستند إلى التفسير والشرح، ونكون بذلك، ونرجوه، قد زاوجنا بين موضوعية وذاتية، على النحو الذي نفهمه ونرتضيه لهذين المصطلحين النقديين. والدراسة هذه، والحال هذه، لا يمكن لها إلا أن تكون مجرد مدخل لفكر دو سوسير اللسانياتي الذي تعددت المداخل إليه، وتنوعت القراءات التي اتخذته موضوعا لها، بتنوع قدرات الباحثين وتفاوت صلتهم بالنصوص الذي أنتجها هذا الفكر. وهذا الفكر، فكر دو سوسير اللسانياتي، فكر قلق، يعاود النظر في الأفكار حتى يطمئن إلى صياغتها الأخيرة، وينتهج منهج الفقرات الصغار في تأليفها، وكأني بها جزرا ترامت في بحر عميق من التأمل والتبصر في طبيعة اللغة الإنسانية، والألسن البشرية، لكنها جزر لا تكاد تنفصل عن بعضها بعض تماما حتى تدرك يسر الانتقال من إحداهن إلى أخرى، وتجد نفسك منساقا إلى إعادة النظر من جديد في ما قرأت من قبل. ولكَم عاودنا هذه النصوص بالسؤال، وطرحنا الأسئلة ولم نجد لها جوابا، ولئن كنا فهمنا من دو سوسير نفسه سر انتهاجه لمنهج الفقرات المستقلة في التأليف، فإننا لم نهتدي إلى سر إعراضه عن إتمام «جوهري اللغة»، وعدم نشره في زمانه.

إن انتهاج فرديناند دو سوسير للكتابة المجزأة «écriture fragmentaire» في «جوهري اللغة» يبدو أنه ناتج عن طبيعة الموضوع ذاته، لأن المدخل إلى علم اللغة والألسن ليس له باب واحد، ولا منفذ وحيد، ولقد أعلن عن هذه الحقيقة منذ الصفحة الأولى من الكتاب بقوله: «يبدو في الواقع مستحيلا، في اللسانيات، تفضيل إحدى الحقائق على غيرها حتى تغدو المنطلق الأوّل، لكن ثمة حقائق أساسية، خمس أو ست، متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا بحيث يحسن البدء بأي منهن فنصل منطقيا إلى الأخريات، ونصل إلى كل النتائج نفسها كما لو بدئنا بأي حقيقة أخرى». كما إن انتهاج هذا النمط من الكتابة باد في معاودته المستمرة في صياغة الفكرة الواحدة صياغات متعددة، تنم عن فكر قلق، شاك، لا يركن إلى الوقائع اللسانية التي تبدو حقائق حتى تُمحص معالمها تمحيصا وتستنفذ مكنوناتها استنفاذا.

وبعد، فقد حان لنا أن نقر، في خاتمة هذه المقدمة، بأننا لـم نفصل القول في كل المسائل التي احتوى عليها كتاب «جوهري اللغة» أو النصوص الجديدة الأخرى، أو ألمح إليها، ولو فعلنا ما وسنا إخراج هذه الدراسة إذ كان ذلك يتطلب مزيدا من الصبر، ومزيدا من الاطلاع على ما كتب حوله وما هو قيد البحث من قبل جمهور اللغويين السوسيريين، لأن غاية ما نرجوه من هذه الدراسة، كما رجوناه في مناسبات أخرى، هي أن تسهم في حث الباحثين العرب على ضرورة وضع كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، سواء الأصل الفرنسي أو ترجماته العربية، جانبا، والإقبال على نصوص دو سوسير الأصيلة، فإن فعلت فقد أدركت هذه الدراسة غايتها، وحققت أمنية كاتبها، والحمد لله من قبلُ ومن بعدُ، وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليما كثيرا.

مختار زواوي

سيدي بلعباس، ديسمبر 2017

تمهيد

إن وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع

تمهيد

إن وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع

أحدث نشر «جوهري اللغة» ونصوص دو سوسير اللسانياتية الأصيلة الأخرى، حركة علمية نشيطة ما تزال تزداد وتيرتها، وتتنوع اهتماماتها، وهي في مجملها مجموعة من المقالات التي نشرت في المجلات اللسانياتية المتخصصة، معظمها يقتصر على تناول مسألة من المسائل النظرية التي احتوى عليها الكتاب، نتيجة لطابع الجدة والحداثة الذي ميز محتواه. وعادة ما تروم هذه المقالات تفسير هذه المسائل من منظور يتميز من باحث إلى آخر، ويختلف باختلاف توجهه العلمي، وإننا لا نزال نترقب بروز نظرية عامة تستعيد من هذا الكتاب فكره العام، وتصوغ منه تصورا عاما يقيم لكل مفهوم موقعه منه.

صحيح أن أدبيات اللسانيات العامة اغتنت، منذ نشر «جوهري اللغة»، بعدد من المؤلفات التي اجتهدت في تفسير بعض قضاياه، وتثوير بعض المفاهيم التي احتوى عليها، من مثل دراسة ميشال أريفي[1]، ولويك دوبيكر[2]، وفرانسوا راستيي[3] وغيرهم، لكنها، في نظرنا، لم ترقى إلى ما نرجو تحققه في المستقبل القريب، فتطفو على الساحة الفكرية اللسانياتية نظرية أو عدد من النظريات التي تعيد لفكر دو سوسير اللسانياتي عمقه وانسجامه اللذين سلبهما منه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نشره من بعد موته شارل بالي وألبير سشهاي، استنادا إلى ما دونه عنه طلبته تدوينا تفصله عن فكر دو سوسير، المتعدد والمتنوع، مسافة فكرية معتبرة.

ولذلك لم يكن من اليسير علينا أن نجد سبيلنا في كل هذا الفضاء المعرفي الذي ما انفكت تتكشف أبعاده في كتاب «جوهري اللغة»، وكنا حتى عهد قريب من بداية ملامستنا لمضامين هذا الكتاب لا نجد مدخلا نراه أقرب المداخل إلى فهم هيكله العام، ولا نميز مسلكا

(1) M. Arrivé, A la recherche de Ferdinand de Saussure, Paris, P. U. F., 2007.
(2) L. Depecker, Comprendre Saussure d'après les manuscrits, Paris, A. Colin, 2009.
(3) F. Rastier, Saussure au futur, Paris, Les Belles Lettres, 2015.

تخاله أيسر المسالك المؤدية إلى تصوره الشامل. ولقد ازدادت حيرتنا ونحن نقدم على نقله إلى اللسان العربي، فإذا بدو سوسير في تمهيده للكتاب يقر هذه الحقيقة: «يبدو في الواقع مستحيلا، في اللسانيات، تفضيل إحدى الحقائق على غيرها حتى تغدو المنطلق الأوّل، لكن ثمة حقائق أساسية، خمس أو ست، متصلة فيما بينها اتصالا وثيقا بحيث يحسن البدء بأي منهن فنصل منطقيا إلى الأخريات، ونصل إلى كل النتائج نفسها كما لو بدئنا بأي حقيقة أخرى»[1]، لتزداد حيرتنا.

تعدد وجهات النظر

تتعدد المداخل إلى فكر دو سوسير اللسانياتي بقدر ما تتعدد وجهات النظر «point de vue» إلى الوقائع اللسانية، ولئن انتهج القرن الثامن عشر منهج التأمل الفلسفي في جوهر الألسن وعمد إلى صياغة أنحاء صورية شمولية تسعى إلى استكشاف بنيتها المشتركة، وانتهج القرن التاسع عشر منهج المقارنة وتتبع تحولات الألسن الصوتية عبر الزمن قصد استكشاف أصولها ومنابعها، فإن اللسانيات باتت، في نظر دو سوسير، على إثر تراكم جميع هذه المعارف، تسترشد بإحدى وجهات نظر أربع هي: وجهة النظر الآنية «instantanée»، ووجهة النظر الدياكرونية «diachronique»، ووجهة النظر المستقدمة من الماضي «anachronique»، ووجهة النظر التاريخية «historique»، وهي كلها وجهات نظر مشروعة، لكنها لـم تحظى كلها باهتمام اللغويين على حد سواء.

ولقد كنا في كتاب سابق وضعناه للحديث عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وموقعه من تاريخ الفكر اللسانيات الحديث من جهة، ومن فكر دو سوسير الأصيل من جهة أخرى[2]، وقفنا بقليل من التفصيل عند مفهوم وجهة النظر. ولقد توارد المفهوم خمسين مرة في كتاب المحاضرات، وهو واحد من بين المفاهيم التي أضحى لها دور بارز في

(1) De Saussure, De l'essence double du langage, in Ecrits de linguistique générale, édité par S. Bouquet et R. Engler, Paris, Gallimard, 2002, 17.

(2) مختار زواوي، دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، دار الروافد ناشرون، 2018.

تفسير جملة من تصورات دو سوسير، إذ شاع عنه، من خلال كتاب المحاضرات، قوله «إن وجهة النظر هي التي تحدد الموضوع»[1]. وعلى الرغم من توارده مرات عديدة فإن المفهوم لم يبدُ حينئذ لشارل بالي وألبير سشهاي من بين المفاهيم المؤسِسة، فغاب عن النقاشات التي دارت حول كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة بُعيد صدوره، وظل غائبا حين انتقاله إلى بيئات فكرية أخرى من أدبيات اللسانيات الحديثة فلم يجد تيليو دو مورو مدعاة لإثباته ضمن فهرست المصطلحات في نهاية طبعته النقدية لكتاب المحاضرات سنة 1972. ولقد كان هنري ميشونيك من بين اللغويين المعاصرين القلائل الذين أشادوا بمفهوم وجهة النظر وأهميته في فهم فكر دو سوسير اللسانياتي[2]، كما أشار أندري روسو من جهته إلى عناية دو سوسير بهذا المفهوم الذي ينبئ عن تصور متأصل في فكره، فلقد دأب دو سوسير على إثبات وجهة النظر في تقاريره السنوية التي كان يعدها كل سنة للتعريف بمحتويات دروسه[3].

إن التقارير هذه تمثل بالنسبة للباحثين المحدثين مواد علمية تحتوي على جانب هام من جوانب فكره اللسانياتي، وإن الباحث وهو يطلع على تلك التي نشرها فلوري[4] مثلا يدرك حرص دو سوسير على التمييز بين وجهات النظر في مدارسة الألسن، كما هو بارز في التقرير الذي أعده عن دروسه في النحو المقارن من السنة الجامعية 1881-1882، «لقد ألقى السيد دو سوسير محاضرتين في كل أسبوع، يومي الأربعاء والسبت... ولقد خصصت دروس الأربعاء للصوتيات (النسق الكتابي، نسق الصوائت، نسق الصوامت، من وجهة نظر فيزيولوجية وتاريخية»[5]. ولقد تأصلت الفكرة القائمة على التمييز بين وجهات النظر في فكر

---

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Séchehaye avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Payot & Rivages, 2005, p. 23.

(2) H. Meschonnic, «Saussure ou la poétique interrompue», Langages, n° 159, 2005, pp. 10-18.

(3) A. Rousseau, «Ferdinand de Saussure descripteur des langues», in L. de Saussure (éd.), Nouveaux regards sur Saussure, Genève, Droz, 2006, p. 77.

(4) M. Fleury, «Notes et documents sur Ferdinand de Saussure (1880-1891)», École Pratique des Hautes Études, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965, pp. 35-67.

(5) Idem, p. 55.

دو سوسير منذ بداياته الأولى في مهنة التدريس التي باشرها منذ 1881 بمدرسة الدراسات العليا بباريس وامتدت لسنوات عشر إلى غاية 1891، وكان عمره لا يتجاوز آنذاك أربع وعشرين سنة، وهي الفترة التي تبرز فيها بكل عمق، مثلما أوضحه بنفنست[1]، منهجية دو سوسير الآنية في مدارسة الألسن، وارتباط هذه بمفهوم وجهة النظر.

وعلينا أن نذكّر، قبل الإقبال على شيء من التفصيل لوجهة النظر هذه، بأن مصطلح «synchronie» الذي عادة ما ينقله الباحثون العرب إلى اللسان العربي بمصطلحي الآنية أو السنكرونية، ليس مصطلحا متداولا في «جوهري اللغة»، إذ لـم يكن دو سوسير، في تلك المرحلة من إعداده للكتاب، أي حوالي سنة 1891، يستخدمه وإنما كان يستخدم مصطلح «instantané». ولئن كنا ارتضينا لهذا الأخير مصطلح الآنية مقابلا عربيا له، فإن الدلالة التي ينطوي عليها تكاد لا تختلف عن دلالة السنكرونية لأنهما تعبران عن وجهة النظر ذاتها، وهي كما يقول دو سوسير: «وجهة النظر المتعلقة بالوضع اللساني في ذاته، وهي غير مختلفة عن وجهة النظر السيميولوجية (أو عن العلامة-الفكرة)، وغير مختلفة عن وجهة النظر المضادة للنزعة التاريخية «antihistorique»، وغير مختلفة عن وجهة النظر المورفولوجية أو النحوية، وغير مختلفة عن وجهة النظر المتعلقة بالعناصر المؤلف بها»[2].

ولقد كنا حتى عهد قريب نعتقد بأن مصطلح «synchronie» لـم يكن يصطنعه دو سوسير في السنوات التي سبقت إلقاء دروسه في اللسانيات العامة فيما بين سنتي 1907 و1911، وهي الدروس التي تمخض عنها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نشره شارل بالي وألبير سشهاي، حتى وقفنا على الرسالة التي بعث بها دو سوسير، سنة 1893، إلى ألبير سشهاي عندما كان يروم الانتقال إلى جامعة ليبزغ الألمانية لتحضير رسالة الدكتوراه، تحت إشراف كارل بروغمان. وكان شارل سشهاي التمس من دو سوسير أن يكتب لأجله توصية إلى بروغمان لمعرفته الوطيدة به. فكتب دو سوسير إلى كارل بروغمان

---

(1) E. Benveniste, «Ferdinand de Saussure à l'École des Hautes Études», École Pratique des Hautes Études, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965, pp. 20-34.

(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 21.

توصية بالألمانية وأرفقها بالرسالة الآتية التي بعث بها إلى سشهاي، قائلا له: «إليك هذه التوصية إلى كارل بروغمان، وأرجو أن تحظى منه بكل التوجيهات الضرورية لإنجاز دراساتك. وإني لأسباب شخصية، أوصيك بما أوصيت به من قبلُ عددا من الطلبة الباريسيين الذين ذهبوا إلى هناك. أوصيك بعدم الحديث لأي شخص كان عن نظرياتي، من مثل نظريتي حول القيمة التي ينطوي عليها التمييز بين الشطر السنكروني «synchronique» للسان وشطره الدياكرروني، وإني لا أزال أتذكر عددا من التجارب الأليمة بشأن الخطر الذي يكمن في الإفشاء لأي ألماني كان عن فكرة لا يعلمها، ولست أريد إعادة خوض هذا النوع من التجارب من جديد، وإني لا أريد أن أرى واحدا من كتبي التي أفنيت الشهور في تحريره، وأعملت فيه جهدي وفكري، وقد أجهض في مهده، وبتر من جذوره، بمقال سارق فاشل»[1].

ولا يعنينا اختلاف الاصطلاحين للدلالة على الواقعة اللسانية ذاتها بقدر ما يعنينا، في هذا السياق، التوكيد على أن التمييز بين السنكرونية والدياكرونية تمييز كان استقر في فكر دو سوسير اللسانياتي سنوات عديدة قبل إلقاء الدروس في اللسانيات العامة فيما بين سنتي 1907 و1911، وهي، أي وجهة النظر الآنية أو السنكرونية، هي الوجهة التي لا تُعنى إلا بالأوضاع اللسانية في ذاتها، دون نظر في تتابعها في الزمن. وهي من هذا المنظور «antihistorique»، كما يقول دو سوسير، أي مخالفة للنزعة التاريخية من حيث كون هذه الأخيرة لا تُعنى بالأوضاع اللسانية إلا من منظور تواليها في الزمن، ولا تعير لمفهوم الوضع اللساني في ذاته أي اهتمام، إنما الذي يعينها هو البحث عن تفسيرٍ للعلاقات التي تنعقد بين هذه الأوضاع.

ولقد كان هذا دأب النحو المقارن واللسانيات التاريخية المقارنة في القرن التاسع عشر، فقد انتهجا المقارنة بين الألسن منهجهما الفريد، لكن الميزة الرئيسة التي بدأت تنماز بها اللسانيات التاريخية عن النحو المقارن، ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر، تجنبها

---

(1) C. Mejía Quijano, Le cours d'une vie. Portrait diachronique de Ferdinand de Saussure, Tome 1, Nantes, Cécile Defaut, 2008, p. 77.

المقارنة بين الألسن المبتعدة في الزمان والمكان، ورسمت لنفسها برنامج يسعى إلى إعادة رسم معالم تحول الألسن من منطلقين: منطلق زماني كرونولوجي، ومنطق ثقافي. ولقد كان أوغسط شلايشر (1821-1868) هو الذي تحول بالبحث اللساناتي من النحو المقارن إلى اللسانيات التاريخية، فقد عزف، خلافا لبوب، عن الاعتقاد في سنسكريتية الأصل اللغوي، وفضّل افتراض أصل آخر للعائلة الهندية الأوروبية، فسماه باللسان الهندي الأوروبي، وراح، خلافا لسابقين، يمهّد، بكتاباته النظرية، إلى التفكير في الوضع العلمي للسانيات.

ولعلنا نفهم عزوف فرديناند دو سوسير عن استعمال مصطلح «historique» للدلالة على توجهه العلمي والاستعاضة عنه بمصطلح «diachronique»، إذ لم يكن يوما راض عما آلت إليه الدراسات التاريخية المقارنة مع نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن جل تكوينه اللساناتي كان بجامعة ليبزغ الألمانية، إذ كانت آنذاك مركزا عالميا مرموقا يشهد له بالسبق في الدراسات اللسانية التاريخية المقارنة، إلا أنه لم يعلن يوما انتمائه إلى التيار اللساناتي السائد، بل إن النقود التي كثيرا ما وجهها إلى مدرسة بوب تنبأ عن مدى حرصه على التميز عنها.

ولقد تجسد هذا التميز من خلال إعمال ثنائيتي السنكرونية والدياكرونية، من خلال التوكيد، أولا، على أن البحث التاريخي في الألسن ليس البحث اللساناتي الوحيد بل إن ثمة بحثا لسانياتيا آخر، مشروعا، لا يتخذ موضوعا لها إلا الوضع اللساني في ذاته، وهو من هذا المنظور يعبّر عن وجهة نظر سيميائياتية (سيميولوجياتية)، ذات قاعدة موروفولوجية تنظر في العلاقات القائمة بين العلامات، أو تلك القائمة بين العلامة والدلالة التي تنطوي عليها، والتوكيد، ثانيا، على ضرورة انتهاج منهج تاريخي (دياكروني) مخالف لمنهج النحاة الجدد ومن حذا حذوهم ممن عاصروا دو سوسير.

البحث عن مدخل

لقد بان لنا من بعد تأمل في «جوهري اللغة» أن تمثل الفكرة الأولى التي من أجلها أقبل دو سوسير على تأليف كتابه هذا من شأنه أن يكشف لنا عن هيكل عام تنتظم الأفكار المودعة في الكتاب من حولها انتظاما يحسن معه استجلاؤها وبيانها. ولقد كنا أحطنا علما بالرسالة التي بعث بها دو سوسير إلى غستون باري، وفيها حدّثه عن مشروع كتاب، هو كتاب «جوهري اللغة»، يروم وضعه لفكرة رئيسة طرأت عليه وهو في خضم تحضير محاضراته الثلاث الافتتاحية التي كان عليه إلقاؤها بجامعة جنيف على إثر تعيينه فيها أستاذا دائما سنة 1891، وهي السنة التي أقرّها الباحثون المعاصرون تاريخا لبداية تأليف الكتاب. فما هي هذه الفكرة؟

لقد أسر إليه قائلا: «لقد قادني موضوع هذه المحاضرات إلى موضوع جديد أسلمتُ نفسي إليه على امتداد الأسابيع الخمس الأخيرة، إلى درجة لم أتمكن من كتابة رسالة وحيدة من الرسائل التي كان علي كتابتها. إن أنشودة رولان «chanson de Roland» التي انكببت على دراستها الساعات الطوال، مستعينا بشروحك اللسانية المنيرة لها، كشفت لي عن جوانب كانت عني خفية بشأن كيفية الانتقال من اللاتينية إلى الفرنسية وكانت بالنسبة إلي حافزا جديدا للمضي قدما في هذا العمل، وإني أُقدِم ههنا على إطلاعك على الفكرة الرئيسة: إنني أعتقد أنه لا وجود لمورفولوجيات (أو نحو) تاريخية، وليس ثمة، في المقابل لذلك، من صوتيات آنية. إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتخلص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتخلص، خلاف لذلك، في العلاقة المورفولوجية، ويبدو أن ثمة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار.

إنني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهي أنها تمس كل المسائل الأولية، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل»[1].

إن الفكرة الرئيسة لموضوع الكتاب تتمحور إذن حول ثنائية لم تكن قد لاحت لدو سوسير من قبل، هي الثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات. وهذه الفكرة مصاغة صياغة بسيطة لا تحتاج إلى جهد في الفهم أو اقتضاء لتفسير أو تأويل. يقول دو سوسير: «إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتلخص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتلخص، خلافا لذلك، في العلاقة المورفولوجية». فماذا يمكننا أن نستنتج من هذا الإقرار. إننا نعتقد أن إحلال هذه الثنائية المحل الأوّل للولوج إلى كتاب «جوهري اللغة» من شأنه أن يضفي على قراءته نوعا من الانسجام. ولئن كانت هذه الثنائية تتميز بالتقابل والتعارض القائمين بين مُكونّيها، فإن أوّل ما تقرره يعيد النظر في مشروعية النحو التاريخي، أو المورفولوجيات التاريخية. وكان رودلف أنغلر قد نبه إلى الطبيعة الآنية للمورفولوجيات في فكر دو سوسير، إذ هي الوحيدة، من وجهة نظره، التي لها أساس مباشر في حقيقة اللسان[2]، ولقد لخص دو سوسير هذا المبدأ بقوله: «مبدأ موجه: كلما نظرنا في الشكل نفسه في أزمنة مختلفة فإننا نقوم بالصوتيات، وكلما نظرنا في أشكال مختلفة في حقبة زمنية وحيدة فإننا نقوم بالمورفولوجيات»[3].

ولئن كانت الثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات هي الفكرة التي انكب لأجلها دو سوسير على تأليف «جوهري اللغة»، فإنها ليست على الرغم من ذلك الفكرة الرئيسة التي تنبني عليها النظرية، أو اللسانيات العامة برمتها، بل إن مفهوم المماثلة «identité» هو الذي حاز على هذه المرتبة، «إن المماثلة التي باشرنا في إثبات

---

(1) M. Décimo, «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 48, 1994, pp. 78-79.

(2) R. Engler, «Rôle et place d'une sémantique dans une linguistique saussurienne», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 28, 1973, p. 37.

(3) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, édition critique de R. Engler, 3293. 1,1 : n° 7.

وجودها، بالاستناد تارة إلى اعتبار ما أو تارة أخرى إلى اعتبار آخر، بين عنصرين من طبيعتين مختلفتين، هي الواقعة الأولى والبسيطة التي ينطلق منه التحري اللسانياتي»[1]. ولذلك فإن اختيارنا للثنائية القائمة بين آنية المورفولوجيات وتاريخية الصوتيات كمدخل لقراءة «جوهري اللغة» إنما هو اختيار تعليمي، وقد لا يعبر عن مقصد دو سوسير تعبيرا صادقا.

إن الذي يجب أن ننوه به في هذا السياق، قبل الانتقال إلى عرض السبيل الذي سلكنا في قراءة الكتاب، هو الدلالة التي ينطوي عليها مصطلحي المورفولوجيات والصوتيات، ونؤكد على اختلافهما عما درجت اللسانيات الحديثة على تداوله، فهما مصطلحان ينتميان إلى بيئة غير بيئتنا المعاصرة، تفصلنا عنها أكثر من مائة عام، وهي وإن لم تكن فترة زمنية معتبرة في تاريخ الألسن، فإنها خليقة بأن تشهد تحولات جذرية في اللغات الواصفة أو أجهزة المصطلحات العلمية. ولذلك يجب أن نشير إلى أن دلالة الصوتيات التي تتوارد في «جوهري اللغة» ليست الدلالة التي نستقر عليها الآن في الدراسات اللسانياتية من حيث إنها، أي الصوتيات، دراسة أصوات اللغة من حيث إنتاجها من قبل المتكلم، وانتقالها، ثم تلقيها من قبل المستمع، بحيث إن الصوتيات تغدو تشتمل على فروع ثلاثة هي: «علم الأصوات النطقي، علم الأصوات الفيزيائي (أو الأكوستيكي) وعلم الأصوات السمعي. ولكل خصائصه ومجاله. فالأول ينظر في كيفيات إصدار هذه الأصوات، بالإشارة إلى مخارجها وسماتها النطقية، والثاني مجاله النظر في ذبذبات التي تحدثها هذه الأصوات في الهواء. أما الثالث فيعرض لوقع هذه الآثار في أذن السامع، من الناحيتين العضوية والنفسية، وقد جرى العرف على تقديم فرع رابع يخضع نتائج ما توصلت إليه الفروع الثلاثة الألى للتجريب والتوثيق بواسطة الآلات والأجهزة الصوتية، ومن ثم سمي هذا الفرع علم الأصوات المعملي أو التجريبي أو العلمي»[2]. أما الصوتيات «phonétique»، أو علم الأصوات، من حيث هو متوارد في «جوهري اللغة»، فإنه يراد به الصوتيات التاريخية، مثلما كانت ممارسةً في أثناء القرن التاسع عشر من قبل النحو المقارن أو اللسانيات التاريخية

---

(1) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 19.

(2) كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص. 8.

المقارنة من بعدُ. ولقد بات معلوما أنهما استهواهما البحث في التحول الصوتي للألسن إلى درجة أن لسانيات القرن التاسع عشر سرعان ما أعلنت عن استنفاذ كل بـحوثها، ولم تعد تـجتر إلا ما حققته من استكشافات في ميدان القرابة اللسانية.

إن الانتقال من تاريخية الصوتيات إلى آنية المورفولوجيات يُعد، في نظرنا، أيسر المداخل المؤدية إلى فهم كتاب «جوهري اللغة»، وهو يعد، في نظرنا أيضا، أهم أسباب إحلال القطيعة مع تصورات لسانيات القرن التاسع عشر من خلال الإقرار بأن البحث في تاريخ الأوضاع اللسانية، والتحولات الصوتية التي ترافقها، ليس البحث العلمي الوحيد الذي يمكن للسانيات أن تضطلع به، بل إن النظر في الأوضاع اللسانية في ذاتها، في فترة زمنية بعينها، يعد هو الآخر ضربا من ضروب المعرفة العلمية التي يمكن للسانيات أن تسعى إلى تحصيلها، والتقعيد لها. وينجرّ عن هذا الانتقال، من تاريخية الصوتيات إلى آنية المورفولوجيات، في نظرنا، مجموعة من الانتقالات، وتتبعها جملة من الإجراءات: أما أولى الإجراءات المتعلقة بهذا الانتقال الأوّل فتتعلق بضرورة تفسير مشروعيته أوّلا، من خلال النظر في ممارسات النحو المقارن واللسانيات التاريخية المقارنة قصد نقدها، وإحلال مكانها التصور المخالف، ثانيا، وهو التصور الذي يستند إلى مفهوم الوضع اللساني «état de langue»، الذي وجب الوقوف على دلالته.

وهذا الانتقال من النظر في تسلسل الأوضاع، واشتقاق بعضها من بعض، إلى النظر في الأوضاع ذاتها، من حيث هي قائمة بذاتها في فترة زمنية محددة، يترتب عنه انتقال من مفهوم المخالفة والتي بموجبها تنتقل الكلمات، عبر الزمن، من حلة صوتية إلى أخرى، إلى مفهوم المماثلة الذي يجعل من الشكل اللساني شكلا لسانيا على الرغم من اختلاف صوره الصوتية. ويترتب عن هذا الانتقال، وهو بالأحرى وجهه الآخر، انتقال من الكلمة بوصفها المجال الذي كانت تتحرى فيه اللسانيات التاريخية المقارنة عن التحولات الصوتية إلى الفرد المتكلم، ووعيه أو ذهنه، بوصفه المجال الذي تتشكل فيه العلامات، أو المكان الذي تتخذ فيه الصور الصوتية، من خلال اتحادها بالأفكار، أشكالا لسانية. ويترتب عن هذا الانتقال أيضا انتقال إلى النظر في النسق اللساني، بوصفه سيميولوجيات، أي نسقا من العلامات.

لقد مكنتنا هذه الفكرة من إعادة قراءة النحو المقارن قراءة جديدة، مختلفة عما درجنا على تمثله منه في السنوات التي خلت من تكويننا اللسانياتي، دون أن تنتقص من دوره الفعّال، بوصفه مرحلة حاسمة من مراحل تطور اللسانيات، شيئا ودون أن ترد إقرار موريس لوروا: «إن مفهوم القرابة القائمة بين الألسن هو الذي وضع اللسانيات على الطريق العقلاني»[1]، أو إقرار غابريال بارغونيو: «إن اللسانيات لم تتأسس كعلم انطلاقا من وصف الألسن (شكلها الصوتي، تنظيمها التركيبي، دلالياتها)، بل من خلال المقارنة بين ألسن مختلفة»[2]. بل إننا عندما قطعنا شوطا في الولوج إلى فكر دو سوسير اللسانياتي أدركنا أن المقارنة بين الألسن كانت إحدى المراحل الحاسمة التي أسلمته إلى اللسانيات العامة.

لقد اجتهد النحو المقارن منذ نشأته الأولى، ومن بعده اللسانيات التاريخية المقارنة، في بيان القرابة القائمة بين الألسن المختلفة، فنظرا في التحولات الصوتية ووضعا لها قوانين تستكشف طبيعتها. ولقد كان الألماني فرانز بوب وجيل اللغويين الذين عاصروه يحدوهم الأمل في التوصل إلى إعادة تركيب اللسان الأوّل الذي انبثقت عنه سائر الألسن، من خلال إعمال سلسلة من التحولات الصوتية تعين على رسم مكونات مفرداته الصوتية. لكن اللسانيات التاريخية المقارنة سرعان ما تخلت عن هذه الأمنية لاستحالة تحقيقها علميا، واكتفت بتصنيف الألسن إلى عائلات على النحو الذي يوضحه أنطوان مايي إذ يقول: «إن السنسكريتية، والفارسية، واليونانية، واللاتينية، والإرلندية، والغوطية، والسلافية القديمة، واللتوانية، والأرمينية تُبدي كلها، إن في نحوها أو في مفرداتها، تطابقات بارزة، كما إن العبرية، والسريانية، والعربية، والإثيوبية تتطابق فيما بينها [...] إن موضوع النحو المقارن لمجموعة من الألسن يتمثل في دراسة التطابقات التي تبديها هذه الألسن فيما بينها»[3]. ولذلك فإن ما نطمئن إليه ليس نفيا لجدوى اللسانيات التاريخية المقارنة التي سادت طيلة

---

(1) M. Leroy, Les grands courants de la linguistique moderne, Paris, P. U. F., 1967, p. 17.

(2) G. Bergougnioux, Aux origines de la linguistique française, Paris, Pockett, 1994, p. 123.

(3) A. Meillet, Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes, Paris, Hachette, 2e éd., 1908, p. 2.

القرن التاسع عشر وامتدت حتى العقود الأولى من القرن العشرين، بل إن ما يجب إعادة النظر فيه يتصل بالطريقة التي انتهجتها هذه اللسانيات، لاسيما وقد غالت في وصفها للقوانين الصوتية فجعلت منها قوانين صارمة مطلقة.

الفصل الأوّل

في جوهري اللغة: قصة المخطوط

الفصل الأوّل

في جوهري اللغة: قصة المخطوط

لكل مخطوط قصة يرويها المستكشفون، ويتنافس في تبليغها المحققون، ولذلك حرصنا على سرد قصة «جوهري اللغة»، ليس فقط من باب الاستئناس والمتعة الأدبية، بل لأن فيها أيضا ما يفيد. ولما كانت عادة المخطوطات ارتباطها بأعمال واضعيها الأخرى، فقد اجتهدنا، ونحن نقص القصة، في تبيان التعالق الفكري القائم بين هذا النص ونتاج دو سوسير الفكري، بعد أن كشفت لنا مراسلة دو سوسير إلى غستون باريس موقع هذا المخطوط من أدبياته اللسانياتية الأخرى، لاسيما ما أودعه في المحاضرات الثلاث التي ألقاها بجامعة جنيف سنة 1891، إذ تبرز الغاية الذي رامها دو سوسير من تأليفه لهذا النص، وهي لعمري مسألة بالغة الأهمية ترتبط بتأويله، وتسهم في إدراك مقاصده.

قصة المخطوط

لقد كان الناس حتى عهد قريب لا يعلمون من حقيقة هذا الكتاب إلا ما شيع عنه في بعض مراسلات دو سوسير أو ما أسر به إلى عدد من طلبته، من أنه يعتزم وضع كتاب في اللسانيات العامة، يبين فيه لمن رام مقاربة اللغة والألسن مقاربة عملية ماذا يصنع، فقيل آنذاك أن الكتاب ضاع فلم يعد له أثر يذكر، أو أن دو سوسير لم يتمه وضرب صفحا عنه. وأزدل صدور كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة ستار النسيان على ذكر هذا الكتاب فشغل الناس عن تركة فكرية متعددة المناحي ظلت حبيسة رفوف مكتبتي جنيف وهارفارد ردحا من الزمن. ولقد بدا كتاب المحاضرات المنفذ الوحيد لفكر دو سوسير اللسانياتي وامتدت سطوته لمائة سنة خلت، على الرغم من أن الدراسات الفيلولوجية ما انفكت، منذ

سنة 1957 عندما أخرج روبار غودال كتابه عن الأصول المخطوطة لكتاب المحاضرات[1]، تكشف عن حقيقة تأليفه والظروف التي أحاطت به، وتشير منه إلى مواطن الزلل، والاختلال، والإضافة، والاختزال، التي تنم عن سوء فهم لفكر دو سوسير اللساناتي، وقلة وفاء لمشروعه.

صحيح أن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير أضحى منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأوّل للغويين بلاهاي سنة 1928 الكتاب الملهم لكل من له رغبة في مدارسة اللغة والألسن، فنشأت عنه النظريات، وقامت من حوله المدارس، وسار في الناس كالعلم يهتدى به، وظلت الفونولوجيات، والتركيبيات، والدلاليات، والتداوليات، والسيميائيات، ونظريات التلفظ، وعلوم النص، على تنوع مناهجها، واختلاف مواقفها منه، لا تنفك تثير قضاياه من جديد، وتعيد اجترار مفاهيمه، لكنها ما عبثت يوما بأن كتاب المحاضرات هذا ما كان يوما من تلقين دو سوسير ولا من خط يده، وأن الجملة التي اختتمه بها واضعاه، شارل بالي وألبير سشهاي، «إن اللسان هو الموضوع الحقيقي والوحيد للسانيات، في ذاته ولذاته»[2]، ليست لدو سوسير، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن مشروعه اللساناتي، ولا يمكن أن تلخصه أو أن تمثل وجهة من وجهات نظره. لكن القدر شاء أن يعثر، سنة 1996، في أثناء عملية ترميم مستودع الأشجار المثمرة «orangerie» التابع لإقامة آل دو سوسير التي أضحت اليوم معلما من المعالم الثقافية لمدينة جنيف، على مجموعة من المخطوطات التي تبين بعد فحصها والتدقيق فيها أنها تحتوي على نصوص من خط دو سوسير تختلف عن تلك التي اعتمت في التأليف لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وتشتمل على مسائل فريدة ليس للبحث اللساناتي الحديث عهد بها.

ولقد قيل عن هذا النص أنه نص فريد، ينماز عن بقية النصوص العلمية التي تناولت موضوع اللغة من حيث شكله الذي ارتضاه صاحبه له، وعلى الرغم من الطابع غير المنتهي للنص الذي بين أيدينا، فإن الظاهر مما توارد فيه من عبارات أنه كتاب أعد للنشر، من

(1) R. Godel, Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957.

(2) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 317.

مثل عبارة «opuscule»، في قوله: «لا يجب أن ننسى أن الصعوبة الكبرى التي نواجهها في عرضنا هذا (وهي الصعوبة التي نخشى من أنها قد تشوه معنى ملاحظاتنا في أذهان عدد من القراء) منشأها الخطأ الذي يسعى هذا الكُتيب معارضتها»، وعبارات أخرى من قبيل التوطئة «avant-propos»، والتمهيد «préface».

ولقد بدا تفرد هذا الكتيب من مناحي كثيرة، لعل أهمها استعراضه لمصطلحات ومفاهيم جديدة ليس لمتلقي فكر دو سوسير اللسانياتي عهد بها، تناقلتها فقرات موجزة، وأخرى تفاوتت في الطول، صيغت صياغة علمية مقتضبة تُفرج عن أسلوب كتابي فريد، لاسيما إذا ما قارناه بما نقل عن دو سوسير ضمن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، أو بعض كتاباته المنشورة في حياته من مثل مذكرته في النسق الأصلي للصوائت في الألسن الهندية الأوروبية التي نشرت أوّل الأمر سنة 1878 وكان عمره لا يتعدى آنذاك 21 سنة. وتأخذ فقرات الكتيب، استئناسا بهذا الأسلوب، طابع التعريفات التي تمتزج فيه الشروحات الموجزة والنقود المكثفة، ولئن قيل عن هذا الكتيب أنه عبارة عن نص غير منتهي، فإنه في الآن ذاته نص مجتزئ، فقد أشار راستيي إلى أن عددا معتبرا من ورقات المخطوط لم تدرج ضمن النص المنشور، دون أن يعلم سبب ذلك[1].

إن أهم ما احتوت عليه هذه المخطوطات مشروع لكتاب في اللسانيات العامة، ولقد وجد هذا المخطوط معزولا عن البقية في غلاف بداخله بطاقة مكتوب عليها «علم اللغة»، «science du langage» بالإفراد، كما احتوت بعض ورقات المخطوط على عبارات «De la double essence du langage»، أو «Double essence»، أو «Essence double (du langage)»، وهي العبارة التي اتخذ منها المحققان عنوانا للكتاب. وكان أوّل نشر جزئي لهذا المخطوط من عمل رودلف أنغلر، سنة 1997، وكان المخطوط حينها لا يزال في طور التحقيق ولذلك لم يكن في متناول الباحثين، واقتصر النشر، بعد ترخيص من مكتبة جنيف وعائلة دو سوسير، على أربع ورقات عرضهن أنغلر في شكل

(1) F. Rastier, «De l'essence double du langage, un projet révélateur», Arena Romanestica, n° 12, 2013, pp. 6-28.

عمودين، يحتوي العمود اليساري على تدوين للنص الأصلي، والعمود اليميني على النص محققا، كما هو في الصفحة التي نقلناها عن مجلة كراسات فردناند دو سوسير[1].

De l'essence double du langage

<table>
<tr>
<td>

1)a)

Le continuel [illegible] défaut des [illegible] distinctions linguistiques est de croire qu'en parlant d'un objet à un certain point de vue on est [illegible], de ce fait, dans le dit point de vue; [illegible] dans les neuf dixièmes des cas c'est faux [illegible] pour une raison très simple:

Rappelons en effet que l'objet en linguistique n'existe pas [illegible], [illegible] n'est pas déterminé, [illegible] en lui-même. Dès lors parler d'un objet, [illegible] nommer un objet, [illegible] invoquer un point de vue A bien déterminé.

Après lui avoir [illegible] nommé un certain objet <[ui] [illegible] | [illegible] | que livré | [illegible] | le point de vue> selon A, qui n'a d'existence [illegible] absolue que dans l'ordre A, [illegible] et qui ne serait pas même une chose délimitée hors de l'ordre A, [illegible] il est permis [illegible] peut-être (dans certains cas) de voir comment /[2] se présente cet objet [illegible], vu selon B.

</td>
<td>

1)a)

Le continuel et subtil défaut de toutes les distinctions linguistiques est de croire qu'en parlant d'un objet *à un certain point de vue* on est, de ce fait, dans le dit point de vue; dans les neuf dixièmes des cas c'est justement le contraire qui est vrai pour une raison très simple:

Rappelons en effet que *l'objet* en linguistique n'existe pas pour commencer, n'est pas déterminé en lui-même. Dès lors parler d'un objet, *nommer* un objet, ce n'est pas autre chose que d'invoquer un point de vue A déterminé.

Après avoir dénommé un certain objet, livré le point de vue A, qui n'a d'existence absolument que dans l'ordre A, et qui ne serait pas même une chose délimitée hors de l'ordre A, il est permis peut-être (dans certains cas) de voir comment /[2] se présente cet objet de l'ordre A, vu selon B.

</td>
</tr>
</table>

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, document présenté par R. Engler, Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 50, 1997, p. 202.

ولقد بقي المخطوط في غير متناول الباحثين إلى غاية سنة 2002 تاريخ نشره، محققا من قبل سيمون بوكي ورودلف آنغلر، ضمن السلسلة الفلسفية لدار غليمار، سنة 2002، ضمن نصوص أخرى لدو سوسير، منها القديمة وكان آنغلر قد نشرها ضمن أجزاء من طبعته النقدية لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لسنة 1974، ومنها الجديدة وهي نصوص متنوعة، منها ما دونه دو سوسير تحضيرا لمحاضراته في اللسانيات العامة التي كان ألقاها بين سنتي 1907 و1911، ومنها ما تعلق بمسائل لغوية أخرى واتخذت تسمية «items»، وصدر المجموع بسمية كتابات في اللسانيات العامة.

وفي الصفحة التالية، يبرز الترتيب الذي اجتهد رودلف أنغلر في وضعه إذ من اليسير التمييز بين خط دو سوسير، وبين خطه الذي يبرزه الرقم 20.a.

20. a

Item important :

La négativité des termes dans le
langage peut être considérée avant
de se faire une idée du lieu du langage;
pour cette négativité, on peut admettre
provisoirement que le langage existe hors de
nous et de l'esprit, car on insiste seule-
ment sur ce que les différents termes
du langage, au lieu d'être différents
termes comme les espèces chimiques etc.,
ne sont que des différences déterminées entre des
termes qui seraient vides et
indéterminés sans ces différences

ترتيب المخطوط وتعديلات المحققيْن في محتواه

لقد باتت مسألة ترتيب ورقات المخطوط من بين المسائل الهامة التي وجب النظر فيها، ولعل القارئ وهو يتصفح ما حققه منه سيمون بوكي وردولف أنغلر قد تستدعي انتباهه ميزة التكرار التي يتسم بها نص «جوهري اللغة»، لكن الخاصية الأساسية التي ما انفك الباحثون في فكر دو سوسير اللسانياتي ينبهون عليها هي ميزة التحوير التي لحقت بالترتيب الأصلي للنص، ولقد بان هذا التحوير جليا في تفكيك النص من خلال الفصل بين وجهي الورقة الواحدة في توزيع محتواهما إلى فقرات متباعدة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للصفحتين 69 و70 اللتين قسمت كلتيهما إلى جزئين، ورتبتا على النحو التالي: 69a، 70b، 70a، و69b.

وفضلا عن هذا المثال، فقد أثبت إستانيسلاوْ صوفيا «E. Sofia» أمثلة أخرى عن التعديلات التي لجأ إليها المحققان فقد لاحظت أن صفحات المخطوط المتتاليات التي تحمل رقم 93 و94 و95 و96، وهي صفحات خطها دو سوسير على ورقة من الحجم الكبير ثم طواها في شكل كتيب صغير، تم قصها من قبل المحققان إلى أربعة أجزاء، وأدرجاها في مواطن متفرقة من النص المحقق[1]. ولقد كانت أغلب التعديلات التي تميزت بها طبعة سيمون بوكي وردولف أنغلر الصادرة سنة 2002، والتي نحن بصدد التقديم لترجمتها، من عمل أنغلر، فقد عهدت إليه مكتبة جنيف بعد استلامها للمخطوط سنة 1996، بإثبات المخطوط وترتيب ورقاته وهو العمل الذي نجم عنه عدّ الصفحات إلى 274 صفحة. لكن التعديلات هذه لم تقتصر فقط على الإخلال بالترتيب الأصلي للمخطوط، بل مست أيضا تعديلا في النص ذاته، في بعض مواطنه. ولقد خلص إستانيسلاوْ صوفيا إلى رصد سبعة أنواع من التعديلات التي مست النص فأدت إلى التغيير من بعض معانيه، وهي:

- تعديل في مواضع علامات الوقف « ponctuation».

(1) E. Sofia, «Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure», Langages, n° 185, 2002, pp. 38-39.

- فك الرموز الاصطلاحية بطريقة غير سليمة كما هو الشأن مثلا بالنسبة للرمز «φΠ» الذي يدل في المخطوط على معنى «phrase» الجملة، واستبدل بمعنى الضمير «pronom».
- عدم الالتزام كليا باستبعاد الفقرات المشطوبة من قبل دو سوسير، إذ على الرغم من تقرير المحققان عدم إثبات المقاطع المشطوبة لجأ إلى إثبات البعض منها.
- عدم إثبات الكثير من العناوين والإشارات التي احتوى عليها المخطوط.
- تجاهل جملة من التواريخ التي احتوى عليها المخطوط. ولعل أهم هذه التواريخ ما يتصل مباشرة بتاريخ كتابة المخطوط، فقد أشار إستانيسلاوْ صوفيا إلى أن صفحات سبع من المخطوط (من 51 إلى 58) خطها دو سوسير على ورقتي الدعوة التي وجهت إليه بمناسبة خطوبة وليام براسكوس والآنسة دوري التي أقيمت في شهر أكتوبر من سنة 1891، وهي السنة التي باتت تتخذ تاريخا لكتابة المخطوط وتتوافق مع تقديرات راستي التي أشرنا إليها منذ قليل.
- إضافة عدد من العبارات التي لا يحتوي عليها المخطوط.
- شيوع بعض الأخطاء ونسيان بعض الكلمات[1].

لكن التعديلات التي أجراها المحققان، والنقود التي وجهت لهما، والتحفظات التي أبداها عدد من الباحثين المحدثين بخصوصها، ليست من شأنها أن تنقص من أهمية عملهما قيد أنملة، فقد حازا شرف إعادة استكشاف فكر دو سوسير الأصيل، وإنها الغاية التي ما فترت عنها الجهود وهي تسعى جاهدة في وضع لبنة أخرى ترفع بها صرح لسانيات دو سوسير التي لـم يتوصل كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من رسم معالـمها وبيان تجلياتها. وإن هذا الشغف يذكرنا بما وصفه دو سوسير من شغف معاصريه من اللغويين، في أثناء محاضرته الافتتاحية الأولى التي ألقاها بجامعة جنيف سنة 1891، فقال: «إن الجميع اليوم تحدوه اللهفة، في كل لحظة، وفي كل فرع من فروع علم الألسن، إلى استكشاف ما من شأنه الإسهام في التعريف باللغة «langage» بصفة عامة. وإنها لظاهرة جديرة بالتنويه أن

(1) E. Sofia, «Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure», pp. 40-42.

تغدو الملاحظات النظرية التي يقيمها أولائك الذين أجهدوا أنفسهم في دراسة فرع واحد من فروع المتخصصة من مثل الجرمانية، والرومية، أكثر تقديرا من غيرها من الملاحظات التي يبديها اللغويون بشأن مجموعة كبيرة من الألسن»[1].

عنوان المخطوط ودلالته

لقد كنا أشرنا إلى أن العنوان الذي ارتضاه المحققان للنص استقياه من المخطوط ذاته، إذ وجد مرفوقا ببطاقة مكتوب عليها «science du langage» بالإفراد، كما احتوى على عبارات «De la double essence du langage»، أو «Double essence»، أو «Essence double (du langage)». ولئن كنا ارتضينا عبارة «جوهري اللغة» تعبيرا عربيا له، فإن الذي يثير في هذا العنوان عبارة «double» التي يراد منها أن للغة جوهران، خلافا لما جرت العادة عليه عند أهل الحكمة والفلسفة والمنطق وعلم الكلام أن حديثهم عن جواهر الأشياء غالبا ما يكون بالإفراد فيقال جوهر الشيء، وجوهر الإنسان، وما إلى ذلك، فأن يكون للشيء ذاته جوهران، أو جوهر مضاعف فذلك ما لم نعهده منهم، فما بال تسمية الكتاب بجوهري اللغة؟

ولقد توارد مصطلح الجوهر في النص قرابة عشر مرات يقترن فيها تارة باللغة وتارة أخرى باللسان، منها ما اتخذه دو سوسير لفقرات من الكتاب، ومنها ما توارد في ثنايا الجمل التالية:

- إن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث **جوهر اللغة**.
- إن وحدة كل واقعة لغوية تنجم عن اجتماع من جنس شديد الخصوصية، من حيث لا وجود لقاسم مشترك، **جوهريا**، بين العلامة وبين ما تدل عليه.
- إننا لا نقيم فرقا حاسما بين مصطلحات القيمة والمعنى والدلالة ووظيفة الشكل أو استعماله، ولا بين الفكرة بوصفها محتوى شكل ما، **إن المصطلحات هذه مترادفة**. بيد

---

[1] F. de Saussure. Ecrits de linguistique générale, p. 147.

إنه يجب الاعتراف بأن مصطلح القيمة أحسن تعبيرا من أي مصطلح آخر عن جوهر اللسان، وجوهر الواقعة التي مؤداها أن الشكل لا يعني وإنما يساوي، وإن هذا لهو الأمر الرئيس. ولما كان هذا الشكل يساوي فإنه يستلزم وجود قيم أخرى.

- إن اللسان لا يتغذي في جوهره إلا من التقابلات، ومجموعة من القيم السالبة تماما والتي لا وجود لها إلا من خلال التعارض القائم بينها.
- ويمكننا القول بعبارة أخرى إن الكلمة إذا ما أوحت عن الفكرة الشيء المادي، فإنه ليس ثمة شيء من شأنه إبراز معناها إلا من خلال السبيل السالب. فإذا كانت هذه الكلمة تتعلق بشيء مادي، يمكننا القول أن جوهر الشيء ذو طبيعة من شأنها أن تضفي على الكلمة دلالة موجبة.
- إن اللسان، مهما اختلفت وجهات النظر التي تناول انطلاقا منها، لا يتمثل، إذا ما راعينا جوهره، في نسق من القيم المطلقة أو الموجبة، بل إنه يتمثل في نسق من القيم النسبية أو السالبة، ليس لها وجود إلا من خلال المقابلة القائمة بينها.

إن البحث في جوهر اللغة، أو اللسان، أو الواقعة اللغوية، هو بحث عما يميز الطبيعة الأولى للغة، ولقد برز هذا التصور جليا في الفقرتين اللتين تحملان «عن الجوهر» عنوانا لهما، ومن ههنا نفهم تثنيته لجوهر اللغة. ويمكننا التعبير عن هذه الفكرة بالقول بأن جوهر اللغة يتمثل في ركنين، يفترض أحدهما الآخر، لا انفصام لهما، أما الركن الأوّل فقد عبر عنه في حديثه عن مفهوم المماثلة، وأما الثاني ففي حديثه عن المخالفة.

أما عن المماثلة فقد قال: «لقد اتضح لنا، ونحن نتحرى عن المبدأ الأوّل والنهائي لتلكم الثنائية الدائمة التي يمتد تأثيرها إلى أصغر فقرة من فقرات النحو، والتي يمكن صياغتها صياغتين مختلفتين اختلافا تاما، متحررين من الإنشاء الفاسد، أن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث جوهر اللغة»[1]. وأما الركن الثاني فقد عبر عنه على النحو التالي: «إن الركن الملموس، الأوّل والأخير، لكل نوع من أنواع الاعتبارات اللسانياتية والتاريخية والفلسفية والسيكولوجية، لا يتمثل في الشكل، ولا في المعنى، ولا في

[1] F. de Saussure, De l’essence double du langage, pp. 17-18.

الوحدة التي لا انفصام لها والقائمة بين الشكل والمعنى، ولا في الاختلاف القائم بين المعاني، بل إن هذا الركن يتمثل في الاختلاف القائم بين الأشكال»[1].

لقد بدا لنا ونحن نتتبع تواردات مفهوم الجوهر في الكتاب الذي بين أيدينا أن المسألة الرئيسة التي شغلت بال دو سوسير تتلخص في البحث عن الطبيعة الأولى للأشكال اللسانية، أي للعلامات اللسانية، والتي لا وجود لها إلا باقترانها بدلالة ما، أو تتخذ قيمة ما. ولذلك يجب علينا أن نقف أولا على المفهوم الذي يرتضيه لمصطلح الشكل اللساني، ونكون على هذا النحو قد بدأنا بما بدأ، فقد تناول في بداية كتابة تحديدا لمفهوم الشكل قائلا: «إنه من الخطأ (ومن المتعذر أيضا) المقابلة بين الشكل والمعنى، في حين أن ما هو صحيح هو المقابلة بين الصورة الصوتية من جهة وبين الشكل-المعنى من ناحية أخرى»[2].

إن المقابلة بين الصورة الصوتية والظواهر الداخلية المرتبطة بالوعي من جهة، وبين الشكل-المعنى والظواهر الخارجية المدركة مباشرة من جهة أخرى، تمثلان، بالنسبة للسانيات، حقيقتين جديرتين بأن تتخذا منطلقا من أجل مقاربة سائر الوقائع اللغوية الأخرى. ويجب أن نقول بدءا ماذا يعني بالصورة الصوتية وما يعنيه بالشكل، لأن كلاهما يُسهم في إدراك الآخر وحسن تصوره، ولذلك عادة ما تجده، في كتابه هذا، يقابل بينهما، من مثل قوله: «إن الشكل صورة صوتية محددة في وعي الأفراد المتكلمين، أي أن له، فيه، في الآن ذاته، وجودا وحدودا، لا أكثر ولا أقل. وليس لهذا الشكل بالضرورة "معنىً" واضحا، بل إنه مدرك على أنه شيء موجود، فإذا ما غيرنا في شيء من مظهره العام آل إلى شيء آخر»[3]. إن المتكلم العربي يدرك، مثلا، أن «سَقِل» شكل من أشكال اللسان العربي، على الرغم من أن دلالته ليست دلالة ثابتة، وأنه سيؤول إلى شيء آخر لو استبدل حرف من حروفه بحرف آخر، من مثل «سَفِل» و«سَلِم»، أو حركة من حركاته بحركة أخرى، من مثل «سَفَل» و«سَلَم»، كما إنه يدرك تماما أن «لَسَخَ» ليس شكلا من أشكال اللسان العربي، إنما هو مجرد صورة صوتية.

---

(1) Idem, p. 48.
(2) Idem, p. 18.
(3) Idem, p. 37.

إن هذه المقابلة، بين الشكل والصورة الصوتية، تذكرنا بالتمييز الذي استند إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي في وضع معجمه، وهو الفصل بين المستعمل والمهمل من ألفاظ اللسان العربي، ولقد أضحت هذه الثنائية إحدى ركائز البحث اللسانياتي العربي، فصنفها جلال الدين السيوطي ضمن النوع الرابع عشر من علوم اللغة وأنواعها، ووضعه ضمن باب الإسناد[1]. ونحن نعلم أن الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما رام الإعداد لمعجمه، كتاب العين، الذي أراده مشتملا على كل ما نطقت العرب به، انطلق من مبدأ منهجي رياضي يستند إلى تركيب الحروف الهجائية العربية في ألفاظ (دون أي اعتبار إلى مقوم المعنى) ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية مستقصيا كل التراكيب الممكنة بالجمع بين كل حرف من حروف الهجاء، مثنى وثلاث ورباع وخماس، حتى إذا ارتسمت أمامه مدونة ألفاظ اللسان العربي كلها تأملها فما ألفاه مستعملا من قبل المتكلم العربي أبقى عليه، وما كان دون ذلك أهمله، ومن ذلك نشأت ثنائية المستعمل والمهمل من كلام العرب. قال بن أحمد: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، دق، شد، دش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين، يكتب مستعملها ويلغى مهملها»[2].

ولقد كان، بعد تقصي حثيث، استقر الأمر لدينا في ترجمة مصطلحي دو سوسير «forme» و«figure» إلى الشكل والصورة، بعدما نظرنا في كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، لاسيما قوله: «اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم إلا أبا العباس فإنه كان

---

(1) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح. محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، د. ت.، صص. 240-247.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2003، الجزء الأول، ص. 42.

يعدها ثمانية وعشرين حرفا ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها ويقول هي همزة لا تثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرة فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا»[1].

لقد اختلف تصور اللغويين المحدثين، ممن تنوعت مداخلهم إلى فكر دو سوسير، لاسيما ما استجد منه على إثر نشر «جوهري اللغة»، لسبب تثنية الجوهر في عنوان الكتاب، فها هو سيمون بوكي مثلا، ينطلق من عرض دو سوسير لطبيعة الوحدات اللسانية. إن هذه الطبيعة مركبة، ولقد عبر عن تصوره لها قائلا: «إن ثمة جوهرين عندما يتألف كلٌّ ما من عنصرين، وفق المنطق التالي: أولا، إن الوصل بين العنصرين ضروري لوجود الكُلّ، ثانيا: إن العنصرين يبقيان مستقلين، ولا يقيمان فيما بينهما أية علاقة بنوية (أخرى)، ثالثا: ينتمي كل عنصر إلى نظام يقيم علاقة مع العناصر من طبيعته علاقة بنوية، رابعا: إن الكل يؤسس هو الآخر مع الكلول الأخرى التي هي من طبيعته، نظاما آخر قائما على علاقة بنوية»[2].

موضوع المخطوط

لقد كنا في كتابنا السابق في تلقي فكر دو سوسير اللسانياتي والفلسفي أشرنا إلى أهمية التراسل في التعرف على كثير من الجوانب الخفية منه، فلولا العثور على عدد من الرسائل التي بعث بها دو سوسير إلى عدد من علماء عصره ما كنا نحيط بها علما، ولأهمية التراسل هذه انكب رودلف أنغلر على النظر في مراسلات دو سوسير في الحقبة التي تمتد على مدى العقدين الأخيرين من تسعينيات القرن التاسع عشر، وتحديدا الفترة التي شهدت تحضيره للمحاضرات الثلاث التي ألقاها خلال بجامعة جنيف في غضون شهر نوفمبر من سنة 1891، وهي الفترة ذاتها التي طرأت فيها عليه فكرة تأليف الكتاب الذي بين أيدينا.

---

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الأعراب، تح. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، 1993، الجزء الأول، ص. 41.

(2) S. Bouquet, «La double essence, un concept primitif de la linguistique saussurienne», Semiotica, n° 217, 2017, pp. 40-42.

ولقد عثر أنغلر في أثناء تنقيبه في مراسلات دو سوسير من هذه الفترة على الرسالة التي بعث بها إلى غستون باريس بتاريخ 30 ديسمبر 1891، وفيها أطلعه دو سوسير على مشروعه الرامي إلى تأليف كتاب في اللسانيات العامة قائلا له: «لقد قادني موضوع هذه المحاضرات إلى موضوع جديد أسلمت إليه نفسي على امتداد الأسابيع الخمس الأخيرة، إلى درجة لم أتمكن من كتابة رسالة واحدة من الرسائل التي كان علي كتابتها. إن أنشودة رولان «chanson de Roland» التي انكببت على دراستها الساعات الطوال، مستعينا بشروحك المنيرة لها، كشفت لي عن جوانب كانت عني خفية تتعلق بكيفية الانتقال من اللاتينية إلى الفرنسية، فكانت بالنسبة لـي حافزا جديدا للمضي قدما في هذا العمل، وإني أقْدِم ههنا على إطلاعك على الفكرة الرئيسة: إنني أعتقد أنه لا وجود لمورفولوجيات تاريخية (أو نحو تاريخي)، وليس ثمة، في المقابل لذلك، من صوتيات آنية. إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتخلص، إذا ما نظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتخلص، خلافا لذلك، في العلاقة المورفولوجية، ويبدو أن ثمة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. إنني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهي أنها تمس كل المسائل الأولية، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل»[1].

لقد بدت في هذه الرسالة بكل جلاء الفكرة الرئيسة التي وجهت تفكير دو سوسير في الكتاب الذي بين أيدينا، إنها المقابلة بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. ولقد عبر دو سوسير عن هذه الفكرة الرئيسة في كتاب «جوهري اللغة» قائلا: «إننا كلما اتخذنا المنظور الآني مسلكا إلا واستقر اليقين

---

(1) M. Décimo, «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 48, 1994, pp. 78-79.

لدينا بألا شيء من الوضع اللساني هو من قبيل الصوتيات، ولئن كان ثمة في نحو لسان ما، في حقبة زمنية ما، ما هو فعلا من قبيل الصوتيات فذلك لأننا نظرنا فيه مقارنين إياه بحقبة زمنية أخرى (بدءا بالتعبير به بطريقة أخرى)، ونكون في هذه الحالة قد تخلينا عن المنظور الآني ومزجنا بين وجهتي نظر لا شيء يدعو على امتزاجهما. ولئن كنا، خلافا لما سبق، نروم التعبير عن هذا الحدث، من خلال الاستقرار منهجيا في حقبة زمنية ما، سيغدو مستحيلا التحقق مما يجعل هذا الحدث يختلف عن حدث سيميولوجي ما (أو إن شئنا مورفولوجي ما)، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمقابلة القائمة بين lupum وlupus، أو المقابلة بين tu es وes-tu»[1].

ولقد أوضح رودلف أنغلر أن الرسالة هذه ردٌّ لدو سوسير على الرسالة التي بعث بها غستون باري لدو سوسير مرفقة بكتاب هذا الأخير، وهو الكتاب الذي يحوي شروحا عن مقتطفات من أنشودة رولان وسيرة سان لوي من تأليف جون دو جوانفيل، وأن في ذلك دلالة على أن العمل الفيلولوجي الذي قام به غستون باريس حول هذه الأنشودة كان آنذاك سندا مهما لاهتمامات دو سوسير النظرية واللسانياتية[2]. وإننا نريد التوكيد من جهتنا على العلاقة الوثقى، لا انفصام لها، التي تربط، في فكر دو سوسير، بين البحث اللسانياتي والبحث الأدبي، وهي الرابطة التي ما انفك دو سوسير يذكّر بها في أعماله ومخطوطاته.

ولقد كنا أشرنا في كتابنا «دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات» إلى أن دو سوسير كان، بالتوازي مع أعماله في اللسانيات العامة، واللسانيات التاريخية والمقارنة، وغيرها من اهتماماته اللسانياتية، يجتهد خلسة بعيدا عن مسامع معاصريه من اللغويين وأنظارهم في فك بعض رموز نصوص أدبية، منها نصوص عن الأسطورة الجرمانية وعلم الأساطير المقارن، وأخرى عن الجناسات التصحيفية. بيد إن مقاربة تصورات دو سوسير الأدبية ليس مشروعا يمكن الاضطلاع به في الوقت الراهن، ولعله مجازفة لا تخلو من مخاطر،

---

(1) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 47.

(2) R. Engler, «La langue. Pierre d'achoppement», Modèles linguistiques, n° 41, 2000, p. 47.

لعدم تحقيق مخطوطاته المودعة بمكتبة جنيف ونشرها عن آخرها حتى يصل الباحث إلى تكوين فكرة عامة، شاملة، عنها.

لكن ما أضحى معلوما من اهتمامات دو سوسير الأدبية أنه اهتم بمسائل تتصل بالأصول التاريخية للأساطير الجرمانية والاسكندنافية وانتقالها، ولقد كان تكوّن الشخصيات الأسطورية أهم المسائل التي نظر فيها، وباتت في تصوره رموزا عن تحولات متوالية عبر الزمن في الحياة الاجتماعية، وهي في الآن ذاته موضوعات سيميولوجية يتوجب البحث في طرائق عملها[1]. إن النصوص التي اطلع عليها تستنوار بمكتبة جنيف، وهي نصوص تبحث في الأسطورة، تستكشف طابعها السيميولوجي، وفي بعض صفحات هذه المخطوطات يبرز دو سوسير هذه الميزة بقوله: «إن دراسة الأساطير تشترك في ميدان اللسانيات المتاخم لها في كونها تستظهر كائنا لا وجود له، من مثل الكلمة، والشخصية الأسطورية، والحروف الأبجدية، التي ليست سوى أشكالا مختلفة من العلامة، بمعناها الفلسفي»[2]. وليست العلاقة الوثقى القائمة، في فكر دو سوسير، بين الأدب واللسانيات مقتصرة على استلهام هذه من تلك، بل إنها ارتقت عنده إلى مستوى التنظير، إذ كشف غمبرارا عن مخطوط لدو سوسير يتطرق فيه بشيء من التفصيل إلى العلاقة القائمة بين الأدب، والفيلولوجيات، واللسانيات[3].

ولقد خلص الباحثون المحدثون إلى رسم المعالم الكبرى للفكر السوسيري من خلال التعرف على سائر مجالات البحث التي جال فيها دو سوسير وهي:

- بحوث في الأسطورة: وهي مجموع البحوث التي باشرها دو سوسير منذ جوان 1903 إلى غاية أبريل 1911، وهي بحوث تعنى، إن جاز التعبير الحديث، بالتحليل

---

(1) P.-Y. Testenoire, Littérature orale et sémiologie saussurienne, in S. Bédouret-Larraburu et G. Prignitz (dir.), En quoi Saussure peut-il nous aider à penser la littérature, Pau, Presses Universitaires de Pau, 2012, p. 62.

(2) Bibliothèque de Genève (BGE), Ms fr. 3958/9, fol. 21r., repris dans P.-Y. Testenoire, Littérature orale et sémiologie saussurienne, p. 63.

(3) D. Gambarara, «Du printemps à l'automne 1891 : Reclasser quelques fragments de Ferdinand de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 62, 2009, p. 295.

البنوي للأسطورة، لاسيما الأسطورة الجرمانية، وعلم الأساطير المقارن. وقد ترك دو سوسير في هذا المجال من البحث كمّا كبيرا من المخطوطات المودعة بمكتبة جامعة جنيف.

- بحوث في اللسانيات العامة: وهي خلاصة مجموع المحاضرات التي ألقاها بجامعة جنيف خلال السنوات الجامعية الثلاث (يناير 1907 - جوان 1907)، (أكتوبر 1908 - جوان 1909)، (أكتوبر 1910 - جوان 1911)، وهي التي تشتمل، من وجهة نظر سيمون بوكي على الحقول اللسانية الثلاث: إبستيمولوجيات اللسانيات، وفلسفة اللغة والإبستيمولوجيات المبرمجة.

- بحوث في الجناسات التصحيفية: وهي مجموع البحوث التي باشرها دو سوسير منذ نهاية ديسمبر 1905 وامتدت حتى نهاية محاضراته في اللسانيات العامة التي ألقاها بجامعة جنيف خلال السنة الجامعية (1910-1911)، شهر جوان 1911[1].

(1) F. Gardon, De dangereux édifices. Saussure lecteur de Lucrèce, Paris, Peeters, 2002, pp. 3-4.

الفصل الثاني

من تاريخية الصوت إلى آنية اللسان

الفصل الثاني

من تاريخية الصوت إلى آنية اللسان

أولوية المورفولوجيات

كنا اهتدينا في التمهيد لهذه الدراسة، بعد تأمل في كتاب «جوهري اللغة»، إلى اتخاذ الثنائية القائمة بين تاريخية الصوتيات وآنية المورفولوجيات الفكرةَ التي انكب لأجلها دو سوسير على تأليف الكتاب، مستندين في ذلك إلى الرسالة التي بعث بها دو سوسير إلى غستون باري، يُسر فيها إليه بضرورة تحول اللسانيات من دراسة الألسن، أو الأوضاع اللسانية المتوالية، دراسة تاريخية إلى دراستها دراسة آنية «instantanée»، أي مورفولوجية، لا توّجه نظرها إلى ما تقدم على الوضع اللساني القائم من أوضاع سابقة آلت إليه، بل تنظر في الوضع اللساني الآني، الحاضر، في ذاته، فتضع تحوله اللساني الصوتي جانبا لتتحرى البحث عما يجعل من هذا الوضع اللساني نسقا قائما بذاته، وتنظر في وحداته التي يتألف منها، وطرائق تأليفها.

ونقلنا هناك، إلى اللسان العربي، الجزء من الرسالة الذي يؤسس فيه دو سوسير لهذه الثنائية، ولامناص من إعادة تثبيته هنا. يقول: «لقد قادني موضوع هذه المحاضرات إلى موضوع جديد أسلمت إليه نفسي على امتداد الأسابيع الخمس الأخيرة، إلى درجة لم أتمكن من كتابة رسالة واحدة من الرسائل التي كان علي كتابتها. إن أنشودة رولان التي انكببت على دراستها الساعات الطوال، مستعينا بشروحك المنيرة لها، كشفت لي عن جوانب كانت عني خفية تتعلق بكيفية الانتقال من اللاتينية إلى الفرنسية فكانت بالنسبة لي حافزا جديدا للمضي قدما في هذا العمل، وإني أُقْدِم ههنا على إطلاعك على الفكرة الرئيسة: إنني أعتقد أنه لا وجود لمورفولوجيات تاريخية (أو نحو تاريخي)، وليس ثمة، في المقابل لذلك، من صوتيات آنية. إن العلاقة التي تنعقد بين أوضاع اللسان المتوالية تتخلص، إذا ما نُظر فيها بجد، في العلاقة الصوتية، وإن العلاقة التي تنعقد بين عناصر الوضع الواحد تتخلص، خلافا

لذلك، في العلاقة المورفولوجية، ويبدو أن ثمة تقابلا، وعدم توافق، بين المنظور الصوتي للسان، الذي يفترض تتابعا وتجردا من المعنى، وبين المنظور المورفولوجي (النحوي) الذي يفترض وحدة العصر، وأخذ المعنى، والقيمة، والاستعمال، بعين الاعتبار. إنني أسعى إلى اختبار وجهة النظر هذه وأجتهد في تطويرها، ولعله من البديهي أنها تمس كل المسائل الأولية، ولهذا لست أدري متى يسعني الانتهاء من التحليل»[1]. ولقد عبر دو سوسير عن هذه الفكر في «جوهري اللغة» بكل وضوح عندما قال: «إن الهدف الذي نرومه يتمثل في بيان أن كل واقعة لغوية توجد في الآن ذاته في دائرة الحاضر ودائرة الماضي، ولا تتمثل في تعبير واحد، بل في تعبيرين عقلانيين، مشروعين على حد سواء، لا يمكن البتة إزالة أحدهما، لكنهما يؤولان إلى الشيء ذاته»[2].

لكننا أشرنا أيضا إلى أن فكرة الثنائية هذه، على الرغم من أنها الفكرة التي ألهمت دو سوسير تأليف كتاب «جوهري اللغة»، ليست فاتحة الكتاب، وليست القاعدة الأولى، إن صح تعبيرنا، التي ابتدأ بها الكتاب، وليست أيضا، إذن، الفكرة الرئيسة التي تنبني عليها النظرية، أو اللسانيات العامة برمتها، بل إن مفهوم المماثلة هو الذي حاز على هذه المرتبة، وأشرنا هنالك إلى قول دو سوسير: «إن المماثلة التي باشرنا في إثبات وجودها، بالاستناد تارة إلى اعتبار ما أو تارة أخرى إلى اعتبار آخر، بين عنصرين من طبيعتين مختلفتين، هي الواقعة الأولى والبسيطة التي ينطلق منه التحري اللسانياتي»[3].

ولقد ارتأينا البدء بتفسير هذه الفكرة وتـمحيصها إيـمانا منا بأنـها تقود إلى سائر الأفكار، لاسيما تلك التي تتعلق بالآنية والتاريخية، والوضع اللساني وتتابع الأوضاع، والصوتيات التاريخية والمورفولوجيات، والمماثلة والاختلاف، والوحدة اللسانية وغيرها من الأفكار التي احتوى عليها كتاب «جوهري اللغة». ولعل أوّل ما يُبتدئ به التوكيد على أن الصوتيات «phonétique» التي يعنيها دو سوسير في هذه الرسالة، وفي كتاب «جوهري

---

(1) M. Décimo, «Saussure à Paris», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 48, 1994, pp. 78-79.

(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 44.

(3) Idem, p. 19.

اللغة»، ليست الصوتيات التي يعنيها معشر اللغويين المحدثين، بل هي الصوتيات التاريخية كما مارسها لغويو القرن التاسع عشر، لاسيما مدرسة بوب ومن تبعه، إذ كان القوم آنذاك يشيرون إليها بمصطلح الفيزيولوجيات «physiologie»، أي دراسة الأصوات دراسة فيزيولوجية فيزيائية، مثلما كانوا يشيرون بمصطلح الفونولوجيات «phonologie» إلى دراسة الأصوات أو وصف عملية التصويت.

ثم إن مصطلح المورفولوجيات «morphologie» لا ينحصر مدلوله فيما نصطلح عليه اليوم بمصطلح الصرف، بل إن مدلوله مدلول عام يشمل دراسة الأشكال اللسانية على اختلاف مستوياتها، لأنها دراسة تُعنى بوصف الوضع اللساني القائم، خلافا للصوتيات التاريخية التي تُعنى بوصف توالي الأوضاع، ويقول دو سوسير في هذا الشأن، في كتاب «جوهري اللغة»: «ليس ثمة، في وضع لساني ما، من قاعدة صوتية، ولا وجود لصوتيات من أي نوع كانت. لا وجود إلا للمورفولوجيات على مستويات مختلفة، وهذه المستويات ليست بالضرورة مستويات مستقلة عن بعضها بعض استقلالا تاما، بحيث إن قاعدة "تركيبية" تحدد حالات استعمال «parfait »، أو قاعدة مورفولوجية صرفة تحدد صيغ هذا «parfait»، أو قاعدة، لنقل أنها صوتية، تحدد كيفية الحالة التي يحذف فيها الصائت، أو الحالة التي يستبدل فيها الصوت π بالصوت φ، تنتمي، بحكم ارتباط عميق لا يمكن اختزاله، إلى نمط واحد من الوقائع، ألا وهو كيفية عمل العلامات، بواسطة الاختلافات القائمة بينها، في زمن محدد»[1].

ولا يكاد مصطلح المورفولوجيات يختلف ههنا عما اصطلح عليه فلاديمير بروب، في كتابه «مورفولوجيات الحكاية»[2]، إلا أن استعماله الاستعمال اللسانياتي من قبل دو سوسير يشمل المورفولوجيات (الصرف) بـمدلولها الحصري، أي الصرف، والتركيبيات «syntaxe»، أي دراسة الجملة، ولا يكاد يختلف عن حقل علم تراكيب البنى «morphosyntaxe» الذي يراد به، كما عند يمسليف مثلا، عدم الفصل بين ميداني

(1) F. de Saussure, De l’essence double du langage, p. 35.
(2) V. Propp, Morphologie du conte, tr M. Derrida, Paris, Seuil, 1970, p. 23.

التركيبيات والمورفولوجيات، إذ يقول يمسلف في سياق حديثه عن مصطلح التعلق: «لـم تعنى اللسانيات القديمة بالتعلق بطريقة منهجية إلا إذا انعقد بين كلمتين أو أكثر، ولـم تلتفت إلى التعلق القائم بين عناصر الكلمة الواحدة. ولهذا السلوك علاقة بتقسيم النحو إلى المورفولوجيات (الصرف) والتركيبيات، وهو تقسيم ركنت اللسانيات إلى ضرورة العمل به منذ العصور القديمة، لكننا، كغيرنا من اللغويين المحدثين، سرعان ما رددنا هذه الأطروحة لأنها غير مناسبة»[1].

ولا يختلف تصور يمسليف هذا، المتعلق بعلاقة المورفولوجيات (الصرف) بالتركيبيات عن التصور الذي يصطنعه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، إذ تبدو المورفولوجيات جزءا لا يتجزأ من التركيبيات، لكن الحجة التي يسوقها شارل بالي وألبير سشهاي لا تكاد تنسجم مع تصور دو سوسير الأصيل، وتكمن هذه الحجة في الاعتقاد بأن المورفولوجيات ليست لها، من وجهة نظر لسانياتية صرفة، موضوعا حقيقيا مستقلا، «إن هذا التمييز تمييز وهمي، ذلك لأن سلسلة الأشكال التي يتخذها الاسم «phulax»، مثلا، لا تصير ميزانا صرفيا «paradigme» إلا من خلال مقارنة الوظائف التي تتصل بمختلف الأشكال، ولا تغدو هذه الوظائف، في المقابل من ذلك، شفيعة لوجود المورفولوجيات إلا إذا ارتبط بكل واحدة منها علامة صوتية محددة. [ ]: إن الأشكال والوظائف متلازمتين، وإنه من العسير، إن لم يكن من المستحيل، الفصل بينهما. إن المورفولوجيات (الصرف) ليست لها، من وجهة نظر لسانياتية صرفة، موضوعا حقيقيا مستقلا، ولا يمكن لها أن تصبح مادة علمية مستقلة عن التركيبيات»[2].

إن الحديث عن المورفولوجيات حديث عن الآنية، إذ إن كلاهما يستدعي الآخر ويفترضه، فلقد ألـحّ دو سوسير، في أكثر من مناسبة، على الارتباط الوثيق القائم بينهما في مثل قوله: «إن المسألة التي مفادها أن كل ما هو آني لا يعدو أن يكون مورفولوجيا (أو

---

(1) L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, tr. U. Granger et A. Wewer, Paris, Minuit, 1984, p. 40.

(2) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 186.

دلاليا)، وأن كل مورفولوجي آني، مسألة لا يمكن استنفاذ كل ما ينشأ عنها»[1]. لكننا ملزمين على التمييز بينهما، لضرورة تقتضيها منهجية البحث العلمي، ورغبة في توصيف المنهج السوسيري توصيفا عمليا. ولذلك فإننا سنقتصر في هذا الفصل على النظر في ثنائية الآنية والتاريخية («synchronie», «diachronie»)، نتتبع مراحل تكونّها، وأصالة تصور دو سوسير لها مقارنة بـما شاع منها في أدبيات اللسانيات الحديثة. ولئن كان مصطلح المورفولوجيات، كما هو مستعمل من قبل دو سوسير في كتاب «جوهري اللغة»، يدلّ على الدراسة الآنية للأوضاع اللسانية خلافا للصوتيات التاريخية التي تعنى بدراسة توالي هذه الأوضاع وتحولاتها الصوتية عبر الزمن، فإن المصطلح ظل غائبا في أدبيات اللسانيات الحديثة التي ركنت طيلة مائة عام من الزمن إلى ما روجه كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من هذه الثنائية.

ثنائية السنكرونية والدياكرونية

إن كتاب «جوهري اللغة» (1891) يُعد أهم المداخل المؤدية إلى فهم كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، إذ إن النظر فيه يُمكّن الباحث الذي اعتاد على التصورات التي روجت لها المحاضرات المنشورة من تـمثل الـمسافة التي تفصل فكر دو سوسير الأصيل عما نُسب إليه. ونخص بالذكر، في هذا السياق، التمييز، أو المقابلة، أو الثنائية القائمة بين الدراسة الآنية والدراسة التاريخية للألسن، والتي عدت من بعدُ أساس القطيعة الإبستيمولوجية التي أحدثتها دروس دو سوسير التي ألقاها بجامعة جنيف خلال السنوات الجامعية (1907-1908)، و(1908-1909)، و(1910-1911)، والتي اجتهد شارل بالي وألبير سشهاي في نشرها استنادا إلى ما دوّنه عدد من الطلبة. ولذلك فإن الانكباب على مراجعة الفترة العلمية التي تفصل تأليف كتاب «جوهري اللغة» وبداية إلقاء الـمحاضرات من شأنه أن يلقي مزيدا من النور على تطور فكر دو سوسير اللسانياتي، وهي فترة تزيد عن العقد من الزمن، وهي لعمري فترة كافية بأن ينضج فيها الفكر فيستقر إلى مبادئ ثابتة،

---

[1] F. de Saussure, De l’essence double du langage, p. 35.

ومنها ضرورة التمييز بين دراسة تاريخ الظاهرة «diachronie» ودراستها في مرحلة محددة، بمعزل عن أوضاعها المتوالية السابقة «synchronie».

والملاحظ في هذا الشأن أن مصطلح السنكرونية مصطلح متأخر بالنسبة لكتاب «جوهري اللغة»، إذ لا يحتوي هذا الأخير على ذكر له، ولسنا نعلم البداية الحقيقة لاستعماله من قِبل دو سوسير، لكن الشائع أن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة هو المصدر الرئيس الذي تعرّف من خلاله المجتمع العلمي عليه، وباتت ثنائية السنكرونية والدياكرونية منذ ذلك الحين إحدى أهم مستقطبات أدبيات اللسانيات الحديثة، ومركز النقاشات التي دارت حول مسألة ثبات الألسن وتحولها. إن القطيعة الإبستيمولوجية التي قيل عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة أنه أحدثها مع تصورات القرن التاسع عشر اللسانياتية تتمثل في هذا الانتقال أو التحول عن الاكتفاء بدراسة الألسن، أو الأوضاع اللسانية، دراسة تاريخية، صوتية، لا تُعنى فيها إلا بالتحوّل التدريجي للألسن جراء التحول الصوتي الذي يطالها. وإن المتصفح لكتاب «جوهري اللغة» تتجلى أمامنا ضرورة التحول إلى مدارسة الأوضاع اللسانية في ذاتها بمعزل عن أي تطور قد يطال تشكيلها الصوتي. بيد إن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لم يفلح كل الفلاح في التعبير عن الفكر السوسيري، فيما يتعلق بهذه المسألة، تعبيرا صائبا، وهو ما يفسّر فحوى المساجلات الأدبية والمحاجات العلمية التي نشأت حولها، منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأوّل للغويين سنة 1928، وامتد طيلة العقود التي تلت.

ولقد كنا نحسب أن مصطلح السنكرونية، ولا نعني به مفهومه الذي ينطوي عليه، كان من وضع دو سوسير حتى وقفنا على توكيد من تيليو دو مورو في الطبعة النقدية التي أعدها عن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وأشار صراحة ضمن ملحوظاته، بشأن ثنائية اللسانيات السنكرونية واللسانيات الدياكرونية، إلى خلاف ذلك بقوله: «إن الثنائية هذه شهدت رواجا كبيرا بعد دو سوسير، بيد إن المصطلح الأوّل، خلافا للثاني، ليس من وضع دو سوسير، إذ كان هذا الأخير يفضل استعمال مصطلح «idiosynchronique» بدلا

منه»[1]. لكننا لا نجد أيضا لهذا المصطلح وجودا في كتاب «جوهري اللغة» الذي يستخدم، كما قلنا، مصطلح ««instantané»، أي الآني، عوضا عنه.

ولذلك يجب أن نشير، قبل أن نمضي في تتبع بروز فكرة الآنية في فكر دو سوسير وانتقالها إلى الفكر اللسانياتي الحديث، إلى مسألة المقابلة القائمة بين النحو المقارن بوصفه بحث تاريخي في توالي الأوضاع اللسانية وبين اللسانيات بوصفها بحث في الوضع اللساني من حيث هو وضع قائم بذاته، وليس ثمة، في كتاب «جوهري اللغة»، ذكر صريح لعبارة «اللسانيات السنكرونية» التي جعل منها شارل بالي وألبير سشهاي إحدى فرعي اللسانيات إلى جانب الفرع الآخر الذي تمثله اللسانيات الدياكرونية. ولقد لجأ المؤلفان إلى مصطلح «idiosynchronique» للتعريف باللسانيات السنكرونية بقولهما: «إن موضوع اللسانيات السنكرونية العامة يتمثل في وضع المبادئ العامة لكل نسق إيديوسنكروني والعوامل المؤسسة لكل وضع لساني»[2]. والظاهر أن لفظ «idiosynchronique» اختلفت ترجمته من ترجمة إلى أخرى من الترجمات العربية الخمس لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة: آني خاص (الترجمة التونسية) [3]، إديوسنكراسي (الترجمة العراقية) [4]، وصفي متميز (الترجمة المصرية)[5]، (الترجمة اللبنانية) [6].

---

(1) T. de Mauro, Notes, in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 451, note n° 170.

(2) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 141.

(3) فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، الدار العربية للكاتب، 1985، ص. 157.

(4) فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، مر. مالك يوسف المطلبي، بغداد، دار آفاق عربية، 1985، ص. 120.

(5) فرديناند دى سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص. 40.

(6) فرديناند ده سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي ومجيد النصر، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986، ص. 56.

اللسانيات التاريخية والتحولات الصوتية

إن صنيع دو سوسير مع لسانيات القرن التاسع عشر لا يكاد يختلف، من وجهة نظر ما، عن صنيع هذه الأخيرة مع البحث اللغوي الذي ساد قرون سالفة، لكنها، من وجهة نظر أخرى، كانت أكثر تطرفا من صنيع دو سوسير معها، ففي حين اجتهدت اللسانيات التاريخية المقارنة، والنحو المقارن من قبلها، على رد المقاربة الفلسفية الناشئة عن تصور ديكارت اللغوي جملة وتفصيلا، لا نعلم أن دو سوسير اجتهد في تقويض أركان البحث التاريخي للألسن وسعى في إزالته من اللسانيات، إنما كان إلحاحه على ضرورة التنبه إلى أن البحث التاريخي ليس البحث الوحيد لمقاربة الوقائع اللسانية، بل إن ثمة مبحثا آخر، جدير هو الآخر بالنظر والتمحيص، هو البحث الآني. ولذلك، لا يجب أن يلام دو سوسير على المصير الذي لقيته اللسانيات التاريخية المقارنة في مقابل الحظوة التي حظيت بها اللسانيات السنكرونية البنوية طيلة القرن الماضي، على الرغم من مناشدة عدد من اللغويين المحدثين من مثل مارتني[1]. ولئن راحت مجموعة من البحوث اللسانياتية، في هذه الحقبة، تسعى إلى تجاوز ثنائية (السنكرونية-الدياكرونية) التي روج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة من خلال إعمال المنهج البنوي ذاته في مقاربة المسائل الدياكرونية، فإن اللسانيات التاريخية المقارنة كانت قد اعترفت بنفسها، على أعقاب مدرسة النحاة الجدد في مطلع القرن العشرين، بنهاية مشروعها المقارن.

ولقد بدت معالم هذا الأفول تتكشّف رويدا رويدا مع الأجيال التي ورثت عن مدرسة النحاة الجدد تصوراتهم اللسانياتية، لاسيما ما تعلق بـمسألة التحولات الصوتية، فخر اللسانيات التاريخية المقارنة واعتدادها بنفسها، ولقد حدث سيكستيل بوشكاريو عن هذا الشعور منذ نهاية مطلع العقد الثاني من القرن الماضي قائلا: «إن جيلنا الحالـي يـمر الآن بـمرحلة تقييم للتصورات اللسانياتية الرئيسة، ولقد كان معظمنا بدأ تكوينه نصيرا للطريقة التي انتهجتها مدرسة النحاة الجدد الألمانية، وإنا لا نزال على خطى معلّمينا نتابع

[1] A. Martinet, «Au sujet des fondements de la théorie linguistique de Louis Hjelmslev», **Bulletin de la** Société de linguistique de Paris, n° 42, 1946, p. 19-42.

منهجهم العلمي. لكننا سرعان ما فقدنا إيماننا في كثير من مبادئهم اللسانياتية، وازداد النزاع حدة ووضوحا عندما تعلق الأمر بمسألة القوانين الصوتية، ولئن بدا لنا الاعتقاد في صرامة هذه القوانين، لا تبغي الاستثناء، مجرد وهم، فإننا لم نزل نتخذها قاعدة نمارس بحوثنا انطلاقا منها، خشية أن ينهار كل شيء من حولنا، إن نحن تجردنا منها. ويبدو لي، والحال هذه، أنه من الممكن التوفيق بين مكتسبات الجيل السابق والتطور الذي حققه العلم في أثناء العقد الذي خلا، إذا ما استبدلت العقلية الوثوقية التي ركن إليها السابقون بالرغبة في مدارسة الظواهر مدارسة يحدوها الفضول والتأمل العلمي»[1].

كما لا يجب أن يلام دو سوسير على الخلل الذي لحق بهذه الثنائية جراء سوء تقديمها، وتوظيفها في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه توظيفا لا يتناسب مع ما كان يتصوره حقا، فعلى الرغم مما حققه مشروع العودة من جديد إلى دو سوسير من خلال تحقيق مخطوطاته وتوثيق ملحوظاته، لا تزال دراسات حديثة تركن إلى ما نسبه كتاب المحاضرات إليه، وتستند إليه في صياغة نقودها له، لاسيما فيما تعلق بهذه الثنائية، كما في تقرير أحد الباحثين المعاصرين، في سياق مدحه لأعمال مارتني، والتعريف بمصطلح السنكرونية الدينامية[2].

وإن ما قلناه عن ثنائية السنكرونية والدياكرونية ينطبق على ما تفرع عنها من مسائل، فها هو جون جزيف، بعد توكيده على أن جل من عني بـمسألة التحول اللساني من اللغويين المحدثين لا ينطلقون، في مدارستها، إلا من قراءة مـجتزئة لكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، من مثل شومسكي مثلا عندما يعيب على دو سوسير اختزال التحول اللساني في القياس «analogie»، أو رُويْ هاريس عندما يردّ تصور دو سوسير للعلامة اللسانية بوصفه تجلٍ لأسطورة السنن «code» الثابت[3]. ولئن تبين لجون جزيف أن أغلب

(1) S. Puşcarius, Etudes de linguistique romaine, tr. Y. Auger et H. Jacquier, Cluj-Bucuresti, Monitorul oficial si imprimerile Statului, 1937, p. 135.

(2) G. Babiniotis, «Diachronie et synchronie dynamique», La linguistique, n° 1, 2009, pp. 24-25.

(3) J. E. Joseph, «La teinte de tous les ciels. Divergence et nuance dans la conception saussurienne du changement linguistique», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 63, 2010, pp. 145-146.

هذه النقود مردّها إلى الملحوظات التي احتوت عليها محاضرات السنة الثالثة (1910-1911)، والتي تتعلق بثبات العلامة « immutabilité »، وإلى سكوته عن التغيرات التي تطرأ على الوضع اللساني، فإن الاطلاع على كتابات دو سوسير الأصيلة، ولاسيما كتاب «جوهري اللغة»، يجعل القارئ يدرك مدى نسبية هذه النقود، وعدم استنادها إلى حجج متينة، تعيد ما لدو سوسير لدو سوسير، وتميز فكره الأصيل عما نسب إليه من أفكار في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة. فإذا أبنا مثلا إلى مسألة التحولات اللسانية، وهي لعمري مسألة رئيسة تتصل بثنائية السنكرونية والدياكرونية فإننا نتبيّن عدم صحة دعاوى شومسكي، إذ يطلعنا كتاب «جوهري اللغة» على تصور أصيل للتحول اللساني، لا نجد له نظيرا في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، فقد انتهى دو سوسير إلى ردّ التصور الذي كان سائدا، في عصره، حول التحول اللساني، إذ يقول: «إننا تنتابنا الحيرة عندما نطالع، في مؤلفات شهد لأصحابها بالجد، من مثل ويتني، هذين النوعين من التحولات في الزمن: 1) تحول في دلالة الكلمة، 2) وتحول في الشكل (أو الصوت)، أي أن الكلمة تتغير ماديا. ولقد بات من الضروري إعادة التفكير في هذه المسألة، لكننا لا ندري من أين نبدأ، ولعل الأمر الملّح، من بين آلاف الأمور التي وجب النظر فيها، التساؤل عما هي الكلمة (في الزمن)، هل يتغير شكلها؟ وهل تتغير دلالتها؟»[1].

ولذلك يطلعنا كتاب «جوهري اللغة» على مفهوم آخر يستعيض به عن مفهوم التحول، وهو ما يدلّ عليه مصطلح التبادل «échange»، وهو، أي التبادل، «التعبير الحقيقي الوحيد لكل حركية في اللسان. وإن ثمة، في حياة اللغة، نمطين من التبادل، متميزين تميزا تاما، ولا وجود البتة، خلافا لذلك، للتحول. لأن القول بوجود التحول مرهون بوجود مادة محددة في ذاتها، في زمن معين، وهذا ما لا يحدث قطُ، لأننا لا ننطق بالكلمة إلا للقيمة التي تنطوي عليها»[2]. إننا لن ننفك على التوكيد، كلما سنحت لنا الفرصة، على ضرورة التحلل من سطوة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة والعودة من جديد إلى ما تحتويه

---

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 40.
(2) Idem, p. 60.

مخطوطات دو سوسير من أفكار أصيلة تقيم فيما بينها وبين كتاب المحاضرات مسافة فكرية ليس من اليسير التحقق من عمقها إلا بتمثل صحيح لمحتوى هذه المخطوطات.

مفهوم حياة اللغة ودلالته عند دو سوسير

إن لنا في مفهوم «حياة اللغة» الذي احتوت عليه الفقرة السالفة خير مثال، فقد شاعت هذه العبارة في أدبيات اللسانيات في القرن التاسع عشر، واستعملها بعضهم في عناوين بعض مؤلفاتهم، بدلالات مختلفة، من مثل دارمستيتر حين يقول في مقدمة مؤلَفه، «حياة الكلمات»: «إن من الحقائق البسيطة اليوم القول بأن الألسن كائنات حية، خليقة بأن تقارن، حتى وإن كانت من نمط فكري، بالكائنات التي تنتمي إلى مملكتي النبات والحيوان»[1]، أو من مثل ويتني الذي يستخدمها، في مؤلفه «حياة اللغة»، في سياق تعلّم الفرد للسان[2]. لكن بروز مثل هذه العبارة في كتابات دو سوسير قد يدعو إلى الحيرة بالنظر إلى الدلالة التي انطوت عليها هذه العبارة، لاسيما في كتابات عدد كبير من لغويي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لكن الباحث سرعان ما يطمئن إلى أصالة فكر دو سوسير حين يتعلق الأمر بهذه المسألة، وإن المحاضرة الافتتاحية الأولى التي باشر بها دو سوسير تدريسه بجامعة جنيف سنة 1891 تنبأ عن موقفه الصريح مما انطوت عليه هذه العبارة حين تحول الألسن إلى كائنات حية، تحيى وتموت، مثلها مثل الكائنات الأخرى، وموقفه ممن شايعها من اللغويين من مثل أوغسط شليشر، وماكس مولر، وآبل هوفلاك، وغيرهم، حين يقول عن هذا الأخير: «إننا نقرأ في مقدمة كتاب السيد هوفلاك حول اللسانيات أن اللسان ينشأ، ثم ينمو، ثم يضعف، ثم يموت، مثله مثل أي كائن منتظم. إن هذه الجملة تعبر تعبيرا صادقا عن التصور الشائع بين اللغويين أنفسهم إلى درجة أننا قد نفنى في محاربتها لدرجة شيوعها، وهي التي قادت إلى

---

(1) A, Darmesterer, La vie des mots étudiée dans leurs significations, Paris, Librairie Ch. Delagrave, 3e éd., 1889, p. 3.

(2) W. D. Whitney, La vie du langage, Paris, Librairie G. Baillière, 1875, pp. 6-25.

اعتبار اللسانيات علما طبيعيا. لا، ليس اللسان كائنا، وهو ليس نباتا موجودا بمعزل عن الإنسان، وليس له حياة خاصة به تفترض ميلادا وموتا»[1].

إن الدلالة التي تنطوي عليها عبارة «حياة اللغة» ليس تلك التي تفترض ميلادا وموتا، ولا يمت استعمالها من قبل دو سوسير بأي صلة بالاستعمال الذي دأب عليه اللغويون أثناء القرن التاسع عشر، «فبالنظر إلى رفض دو سوسير لكل إبستيمولوجيات تتصل بعلوم الحياة، فإن استمرار عبارة الحياة في النظرية السوسيرية ليس له غاية إلا أن تدل على الطابع الاجتماعي التاريخي للغة، منظورا إليه من زاوية ما يحصل للسان في كل يوم»[2]، وهي من وجهة النظر هذه مرادفة لعبارة «الحياة السيميولوجية»، وهي تتصل بالبعد السيكولوجي والاجتماعي للأنساق اللسانية، لأن العلامة، ومحلها الذهن، موضوع تجاذب مستمر بين طابعيها الفردي والاجتماعي، كما تتصل ببعدها التاريخي، لأن العلامات لا وجود لها إلا لأن تنتقل من فرد إلى فرد، ومن جيل إلى جيل.

ويجب أن نشير ههنا إشارة بليغة إلى أن القول بحياة اللغة يعني في نهاية المطاف بالنسبة إلى دو سوسير حياة الألسن، فلا دراسة الألسن يمكنها أن تستغني عن دراسة اللغة، ولا هذه يمكنها الاستغناء عن تلك، لأن «اللسان واللغة ليسا سوى شيء واحد، وإن أحدهما تعميم للآخر، وإن السعي إلى دراسة اللغة دون الاجتهاد في دراسة مختلف تمظهراتها التي هي الألسن سيكون اجتهادا لا طائل من وراءه، وسيبقى لا محالة مشروعا وهميا. كما إن السعي إلى دراسة الألسن دون التنبه إلى الألسن هذه يسيرها عدد من المبادئ التي تلخصها فكرة اللغة سيبقى هو الآخر عملا مفتقدا إلى كل معنى سديد، وفاقدا لكل قاعدة علمية أكيدة»[3].

---

(1) F. de Saussure, Première conférence à l'Université de Genève (novembre 1891), in Ecrits de linguistique générale, p. 149.

(2) E. Bulea, «La nature dynamique des faits langagiers, ou de la "vie" chez Ferdinand de Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 59, 2006, pp. 5-19.

(3) F. de Saussure, Première conférence à l'Université de Genève (novembre 1891), in Ecrits de linguistique générale, p. 146.

ولو أردنا أن نزن تصورات القرن التاسع عشر اللسانياتية بميزان هذه الفكرة لقلنا أن اللسانيات التاريخية المقارنة لـم تكن البتة تسعى إلى الاقتراب من حقيقة اللغة من خلال مدارسة الألسن دراسة تاريخية مقارنة، وأنها اكتفت خلافا لذلك إلى تتبع تحول الألسن عبر الزمن رغبة في إعادة تركيب اللسان الأم الذي انبثقت عنه الألسن الهندية الأوروبية، أو تصنيف هذه الألسن إلى عائلات استنادا إلى علاقة قرابة تربطها فيما بينها. ولقد عاب دو سوسير على مدرسة بوب اللسانياتية تصورها القاصر للعلاقة القائمة بين اللغة والألسن، بقوله: «يبدو أن مدرسة بوب قالت بأن اللغة تطبيق للسان أو أن هذا الأخير هو الشرط الأساسي للغة، من خلال اعتبار اللسان مؤسسا، محددا. إننا اليوم ندرك أن ثمة تبادلا دائما بين اللغة واللسان، وأن اللسان يستقي من الفعل اللغوي تطبيقه ومَعينه الوحيد والمستمر، وأن اللغة هي التطبيق والمولد الدائم للسان»[1].

والظاهر أن سوء تقدير لسانيات القرن التاسع عشر التاريخية المقارنة لهذه العلاقة المتبادلة بين اللغة واللسان نجم، في تقديرنا، عن عزمها على سلوك المسلك المخالف للمنهج الذي انتهجته الدراسات الفلسفية النحوية التي سبقتها، والتي تجسدت في نحو بور روايال القائم أساسا على فكرة الفصل بين الصوت والمعنى، المستقدمة من فكر ديكارت الفلسفي، هذا الفكر الذي استهوى الفصل بين الجسد والروح، وبين اللغة والفكر، جاعلا لكل منهما جوهرا خاصا به. وليس هذا التصور، شأنه شأن تصور لسانيات القرن التاسع عشر، يخلو من نقد، في تصور دو سوسير، بل فيه من الزيغ ما يوجب الكف عنه هو الآخر.

من النزعة الفلسفية إلى النزعة التاريخية وموقف دو سوسير منهما

استقر في أذهان لغويي القرن التاسع عشر أن المنهج التاريخي هو المنهج العلمي الفريد في مدارسة الوقائع اللسانية، وأن ما درج عليه السابقون في مقاربتهم إلى اللغة المقاربة الفلسفية العقلانية يجب أن يعوّض بمنهج وضعي يستند إلى ما أنجزته علوم الطبيعة، آنذاك،

---

(1) F. de Saussure, Nouveaux documents (Fonds BPU 1996), in Ecrits de linguistique générale, p. 129.

من استكشافات دقيقة. ولقد فسّر كورنار نزوع لسانيات القرن التاسع عشر النزعة التاريخية برغبتها في تجاوز التفسير الفلسفي للغة الذي كان سائدا فيما قبل، فقال: «إننا نعتقد أن التعارض القائم بين التاريخي (الوضعي) والفلسفي (العقلاني) يجب أن يُنظر إليه من خلال الاستعمال الخاص لمصطلح التاريخ، كما شاع في القرن التاسع عشر ودرجت عليه اللسانيات آنذاك. إن العصور التي سبقت القرن التاسع عشر دأبت على معالجة المسائل اللسانية معالجة فلسفية، وكان ذلك بتأثير من ديكارت، وكانت العبارات من مثل «التاريخ ببساطة» التي تعني غياب التنظيم الصوري والعرضي، هي العبارات الأكثر شيوعا حتى مجيء القرن التاسع عشر، حتى إذا جاء غريم وأعاد النظر في هذا التصور ملحا على أهمية البحث التاريخي مقارنة بالبحث الفلسفي، بوصفه هو المقاربة الملائمة الوحيدة لوصف اللغة وصفا علميا»[1].

ولقد بدا إقرار غريم بضرورة هذا التحول آنذاك تتويجا لمرحلة تمهيدية توفرت فيها ظروف مواتية لإحلال النقلة من البحث الفلسفي إلى البحث التاريخي المقارن، ولعل أهمها انفتاح المجتمع العلمي على اللسان السنسكريتي وثقافته، إذ على الرغم من اهتداء اللغويين القدامى إلى وجود علاقات بين المجموعات اللسانية الأوروبية الرئيسة، بين اللاتينية واليونانية، وبين هذه الألسن والألسن الجرمانية والسلتية، وإدراكهم لصلة القرابة بين الألسن الرومية فيما بينها وارتباطها باللسان اللاتيني، إلا إن نظرية القرابة واشتراك الألسن الهندية الأوروبية في الأصل لم تتخذ دعائم قوية ويتم الاتفاق نهائيا على صحتها إلا بعد مقارنتها باللسان السنسكريتي لا غير[2]. ولقد تحققت هذه الاستكشافات التي أدت إلى نشأة النحو المقارن في جو فكري تميز عن القرون السابقة؛ فقد سارت جنبا إلى جنب مع حركات فنية وفكرية (رومنسية) - بألمانيا في بادئ الأمر - مع نهاية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، تخالف التقاليد الكلاسيكية وتؤكد على النظام الطبيعي أو الفطري

---

(1) E. F. K. Koerner, Ferdinand de Saussure : Origin and Development of his Linguistic Thought in Western Studies of Language. A Contribution to the History and Theory of Linguistics, Braunschweig, Vieweg, 1973, p. 266.

(2) B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, tr. J. Gengoux, Paris, P. U. F., 1969, p 11.

والأصول الثقافية عوض العقلانية الموروثة عن القرن الماضي، وترفض كل تصور يقوم على ريادة الآثار الكلاسيكية وحيازتها على السمو الفني، مما حفز على نشر النصوص القديمة والمعاجم اللسانية ودراستها، لاسيما ما تعلق باللسان الغوطي، اللسان الألماني القديم ولسان اسكندينافيا القديمة[1]، وسبر أغوار التاريخ القديم للشعوب والثقافات الماضية، فغدا البحث عن إعادة تركيب الألسن الأصلية (الجرماني القديم، السلافي القديم والهندي الأوروبي الأصلي) التي نشأت عنها الألسن الحالية آنذاك أمرا ملحا وأن إعادة التركيب هذه لا يمكن أن تتحقق إلا بمقارنة مختلف الأوضاع اللسانية للمجموعات اللسانية المعروفة فيما بينها[2].

ولئن كان في اعتقاد لغويي القرن التاسع عشر بضرورة التحول عن مدارسة الألسن مدارسة فلسفية، كما كانت سائدة في القرن الذي خلا، إلى مدارستها دراسة تاريخية مقارنة، ومن ثم الانتقال من الدرس النحوي إلى الدرس النحوي المقارن، والانتقال من دراسة الأوضاع اللسانية إلى تاريخ هذه الأوضاع، إن كان في هذا الاعتقاد ما يبرره، فإن موقف دو سوسير يكاد يخالفهم في هذه المسألة، وإن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة يطلعنا بشيء من هذا، إذ على الرغم النقود التي يمكن أن توجه إلى المنهج النحوي الذي نحاه نحاة بور روايال، في أثناء القرن الثامن عشر، فإن منحاهم يبدو، من وجهة نظر دو سوسير إن صحت نسبة القول إليه، أكثر علمية مما هي عليه ممارسات النحاة المقارنين: «لقد عيب على النحو التقليدي قلة علميته، بيد إن القاعدة التي يتأسس عليها أقل تعرضا للنقد مما هي عليه الحال بالنسبة للسانيات التي أنشأها بوب، وموضوعه محدد تحديدا أكثر دقة مما هو عليه موضوعها، فقد ركنت إلى ميدان لم تحسن تحديده معالمه، ولم تع أي مذهب تذهب، ولم تزل مترنحة بين حقلين، لا تحسن التمييز بين الأوضاع وتتابع هذه الأوضاع، تمييزا صريحا»[3].

---

(1) J. Lyons, Linguistique générale, tr F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Paris, Larousse, 1970, p 21.

(2) B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, p 11.

(3) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp. 118119.

إن التحول الذي عمل على تـحقيقه لغويو القرن التاسع عشر، من خلال الانتقال من الدرس النحوي إلى الدرس النحوي المقارن، والانتقال من دراسة الأوضاع اللسانية إلى تاريخ هذه الأوضاع، يجب أن يحل محله منهج جديد يعود إلى مدارسة الألسن دراسة آنية، سنكرونية، تنتهج منهجية مغايرة وتعتمد آليات جديدة: «إن اللسانيات ستعود إلى ما كانت عليه، من بعد ما أولت للتاريخ كل عنايتها، ستعود إلى انتهاج وجهة النظر القارة التي اصطنعها النحو القديم، ولكنها ستعود إليه بروح جديدة وآليات أخرى، ومن شأن المنهج التاريخي أن يسهم في هذا التجديد، وهو الذي، إذا ما نظرنا من جهة مخالفة، من شأنه أن يعين على فهم الأوضاع اللسانية. إن النحو القديم لـم يكن يدرك إلا الواقعة السنكرونية، ولئن أسهمت اللسانيات التاريخية في الكشف عن نظام جديد من الظواهر، فإن ذلك لا يكفي، إذ يجب تلمس المقابلة بين النظامين، والخلوص إلى كل الاستنتاجات التي يمكن استنتاجها»[(1)].

ولئن كنا استندنا إلى كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وإن كنا لا نحبذ ذلك كثيرا، في التلميح إلى موقع النحو من فكر دو سوسير اللسانياتي، فإن كتاب «جوهري اللغة» يبرز هذا الاهتمام منذ صفحاته الأولى، إذ يمثل النحو، من هذا المنظور، مجالا مفيدا للتحريات اللسانياتية، يقول دو سوسير: «لقد اتضح لنا، ونحن نتحرى عن المبدأ الأوّل والنهائي لتلكم الثنائية الدائمة التي يمتد تأثيرها إلى أصغر فقرة من فقرات النحو، والتي يمكن صياغتها صياغتين مختلفتين اختلافا تاما، متحررين من الإنشاء الفاسد، أن الأمر منوط دائما بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما هي المماثلة اللسانية، من حيث جوهر اللغة»[(2)]. ثم إن النحو يمثل مكونا لا يتجزأ من مكونات فكر دو سوسير اللسانياتي، وبابا من أبواب البحث السيميولوجي، ولقد كنا في كتابنا «دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات» وقفنا على تصور سيميولوجياتي لا نجد له مثيلا في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهو في شكل معادلة على النحو الذي يلي: «السيميولوجيات = المورفولوجيات، النحو،

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 119.
(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, pp. 17-18.

التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل»[1]، وهي معادلة تؤسس لوحدة لا انفصام لها، في إطار السيميولوجيات اللسانياتية، بين فروع اللسانيات المعهودة من مثل المورفولوجيات، والمفرداتيات والتركيبيات والدلاليات، وهي علوم تعنى بدراسة اللسان، وعلوم أخرى تتصل بدراسة الكلام من مثل البلاغة والأسلوبيات وغيرها، وهو تصور ينسجم غاية الانسجام مع تصور دو سوسير للسانيات التي لا يمكن الفصل فيها بين لسانيات للسان ولسانيات للكلام خلافا لما روج له كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير[2]. ويتخذ النحو، ضمن هذه المعادلة، موقعه الطبيعي الذي ينسجم مع تصور سيميولوجياتي عام، على نحو ما بينته تفسيرات فرانسوا راستيي للمعادلة، وهي تفسيرات غايتها إعادة النظر في السيميولوجيات السوسيرية بوصفها لسانيات للنص، واقتراح ترتيب جديد للمعارف التي تستدعيها من خلال الإقرار بما يلي:

- «إن السيميولوجيات تشمل مستوى المحتوى اللساني برمته، فإذا ما أقررنا بأن اللسانيات هي سيميولوجيات الألسن، فإن السيميولوجيات التي تعرف بها هذه المعادلة تعد دلاليات لسانية جامعة، ولعل مصطلح الترادف يدل ههنا على الدلاليات المقتصرة على المستوى المعجمي، لاسيما إذا علمنا أن الدلاليات المعجمية نشأت عن نظرية الترادف التي كانت عصر الأنوار.
- إن السيميولوجيات تألف ههنا بين المستويات الثلاث المعهودة: من الكلمة (المورفولوجيات، المعجميات، الترادف) إلى المقطوعة ثم إلى الجملة (التركيبيات، النحو) وصولا إلى النص (البلاغة والأسلوبيات تحبذان النص المكتوب أو الشفوي)
- إن المواد العلمية هذه لا تنتظم استنادا إلى وجهي العلامة، بل تنتظم وفقا لمستويات اللغة»[3].

---

(1) Idem, p. 45.

(2) مختار زواوي، دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات، وهران، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، دار الروافد، الطبعة الأولى، 2018، ص. 169.

(3) F. Rastier, Saussure au futur, pp. 157-158.

إن المعادلة هذه تكشف عن تحول دو سوسير بالنحو من حضن المنطق إلى حضن سيميائيات عامة، وانتشاله من التصورات المنطقية التي علقت به في أثناء القرن الثامن عشر، حين عمد أنطوان أرنو وكلود لنسلو إلى صياغة نحو عام يؤسس لعدد من المبادئ العامة المشتركة بين الألسن جميعها، مستندين في ذلك إلى عدد من أفكار ديكارت الفلسفية. ولئن كان من الضروري تمثل ملامح ديكارت الفلسفية التي أثرت في تصور مدرسة بور روايال، من أجل إدراك فحوى هذا التحول، فإن تمثل نسقها النحوي المنطقي لا يفهم هو الآخر بمعزل عن الممارسات النحوية السالفة، ونعني بها النحو الصوري الذي أعمل مفكرو النهضة الأوروبية فكرهم فيه. ولقد أوضحت جوليا كريستيفا كيف آل النحو الصوري آنذاك إلى طريق مسدود، وكان قد ركن إلى الاعتقاد بأن أبنية اللسان اللاتيني أبنية منطقية وطبيعية، وأن الألسن الحديثة لا يسعها إلا أن تكون كذلك، وما بنياتـها سوى أطر صورية تستند إلى منطق مشترك. ولقد حال هذا التصور دون التعرف على القوانين الحقيقية التي تسير هذه الألسن، وحال دون تطور الفكر اللغوي لولا إسهام نحو بور روايال الذي رأى المخرج من ذلك في عدد من المبادئ التي جاء بها ديكارت[1].

نحو بور روايال وفلسفة ديكارت اللغوية وموقف دو سوسير منهما

لقد لـخّص بيير دوزا الحال الذي آلت إليه الدراسات النحوية إلى هذه الفترة بقوله: «إن دراسة اللغة اقتصرت، تقريبا، حتى نهاية القرن الثامن عشر، على دراسة نحو الألسن الأدبية، وكانت هذه الدراسة لا تنظر إلا في عدد محدود من الظواهر، لاسيما تلك المتصلة بالاشتقاق والتركيب. ولئن ترك لنا النحاة القدامى، لاسيما اليونانيين منهم، ملاحظات جد دقيقة حول النطق إلا أن الدراسات هذه سرعان ما تم التخلي عنها في العصور الوسطى. ولم تدرس الألسن الأدبية الحديثة دراسة نحوية إلا بحلول عصر النهضة. إن اتخاذ الألسن القديمة نموذجا في دراسة هذه الألسن كان، في تلك الفترة، من بين أسوأ المساعي، لأنها رامت اختبار

(1) J. Kristeva, Le langage, cet inconnu, Paris, Seuil, 1981, p. 157.

أطر قديمة على ظواهر لا تلتزم بها، من مثل الاعتقاد في استخراج الحالات الست التي ينطوي عليها اللسان اللاتيني من اللسان الإيطالي»[1].

إن إسهام مدرسة بور روايال الذي تحدثت عنه جوليا كريستفا، المتمثل في إيجاد المنفذ للأزمة التي آل إليها البحث اللغوي في أثناء القرن السابع عشر وما سبقه من عصور، يجب أن يوضع في إطار عام، وهو ما اصطلح عليه الباحثون المحدثون، على أعقاب شومسكي، باللسانيات الديكارتية. لكن التسمية هذه من شأنها أن توهم غير ذوي الاختصاص بأن المبادئ التي تأسست عليها هذه اللسانيات مصدرها فكر ديكارت الفلسفي، بيد إن الأمر غير ذلك، لأن التسمية، فضلا عما أسماه البعض جزافا بفلسفة ديكارت اللغوية، على الرغم من أنها مجرد ملحوظات تناثرت في مؤلفاته فشابها كثير من النقص، تشمل أيضا نحو بور رويال، ذي النزعة الشمولية العقلانية، وما اتصل منها بمنطقها الذي صاغته، ويمثل هذا المشروع النحوي مرحلة ثانية في تاريخ اللسانيات الديكارتية، وتليها مرحلة ثالثة عندما انتقلت تركة ديكارت اللغوية الفلسفية من فرنسا إلى ألمانيا، وكان لهمبولد إسهام بليغ فيها، امتزجت فيها العقلانية الديكارتية بـمثالية رومانسية[2].

ولقد أحسن الباحث مصطفى غلفان في وصف الارتباط الوشيج القائم بين اللسانيات والمنطق في نحو بور رويال واستنادهم إلى عقلانية ديكارت في بلورة منطلقاتهم الفلسفية، إذ يقول: «ونحو بور رويال نموذج واضح لتأثير الفلسفة العقلانية في الدراسة اللغوية عامة، وفي النحو التوليدي بشكل خاص. ويندرج هذا التصور النحوي في إطار افتراض فكري عام يستمد أصوله من الفلسفة العقلانية عند ديكارت ومفاده وجود تطابق تام وكامل بين البنيات المنطقية والبنيات اللغوية. إن اللغة في عرف التصور العقلاني ليست سوى تعبير منطقي عن الفكر. فالألسن رغم اختلافها على مستوى القواعد التركيبية تشترك في كونها تتوافر على بنيات منطقية وعقلية عامة مشتركة بين البشر. ومن هذا المنطلق، سعى نحاة بور رويال إلى وضع قواعد نحو عام ينطبق على جميع الألسن البشرية، لأنها مهما

(1) P. Dauzat, La philosophie du langage, Paris, Flammarion, 1917, pp. 148-149.

(2) J. Voss, «Chomsky et la linguistique cartésienne», Revue philosophique de Louvain, tome 71, n° 11, 1973, pp. 512-538.

اختلفت وتنوعت وتعدد تلتقي كلها في كونها تخضع للقواعد نفسها التي تجسدها المقولات العقلية العامة عند الإنسان، التي تعد من منظور نحاة بور رويال أساسا صالحا لبناء نحو الألسن وصياغة قواعدها. إن المقولات النحوية جزء من المقولات الفكرية العامة، بل إنها مرآة لها، نظرا إلى التطابق التام بين البنية اللغوية والبنية المنطقية. هذا الطابع العقلي العام للبحث اللغوي عند بور رويال يفسر لنا استعمالهم العنوان الفرعي لكتابهم الناحو العام والعقلي يحتوي على أسس فن الكلام والأشياء المشتركة بين الألسن»[1].

ولئن أردنا استعراض أهم الأفكار التي تلقفتها مدرسة بور رويال عن فكر ديكارت الفلسفي لكنا توجهنا أول الأمر إلى ما أضحى يعرف بنظرية ديكارت حول المعرفة، والتي لخصتها عبارة المشهورة: «أنا أفكر، فأنا إذن موجود»، إذ بات التفكير، من وجهة نظر ديكارت، أولى الحقائق التي لا يمكن أن يتسلل الشك إليها، وصاغ منها أوّل مبادئه الفلسفية. ولقد أشار روسل إلى أن «هذه الفقرة هي لب نظرية ديكارت في المعرفة، وتشمل أهم ما في فلسفته. ومعظم الفلاسفة منذ ديكارت يعلق أهمية على نظرية المعرفة، ويعود الفضل في هذا إلى حد كبير إليه، أنا أفكر وإذن أنا موجود تجعل الذهن أشد يقينا من المادة، وذهني أشد يقينا (بالنسبة لي) من أذهان الآخرين. وعلى ذلك ففي كل فلسفة مستمدة من ديكارت ثمة ميل إلى النزعة الذاتية، واعتبار المادة، يمكن فقط معرفته، إذا أمكن ذلك بالمرة، بالاستدلال مما هو معروف عن الذهن»[2].

ولئن أسلفنا القول بأن أفكار ديكارت اللغوية إنما هي مجرد ملحوظات تناثرت في مؤلفاته فشابها كثير من النقص، فذلك لأن اللغة لم تكن، عند ديكارت، مسألة فلسفية مستقلة وجب النظر فيها بمعزل عن سائر المسائل الفلسفية التي تأملها، بل إن اللجوء إلى فحصها غالبا ما كان، في كتاباته، منوط به الإسهام في عرض تصوره حول مسألة الحقيقة، أي المعرفة الحقيقية للأشياء، أو عندما كان يروم البحث عن علامة دالة على نشاط الروح

---

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، إربد، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2010، ص. 7.

(2) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية. الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، تر. محمد فتحي الشنيطي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص. 113.

المفكرة[1]. أما ارتباطه بالبحث عن الحقيقة فقد برز منذ كتاباته الأولى، ونعني بها كتابه الذي أودع فيه قواعد من أجل التوجيه السديد للعقل، أو الفكر، إذ يقرر في أولى هذه القواعد قائلا: «إن الدراسات يجب أن يكون هدفها توجيه العقل توجيها يعينه على إصدار الأحكام الدقيقة والصحيحة بشأن كل ما يعرض له من مسائل»[2]. وعلى الرغم من أن اللغة لم تكن مسألة فلسفية قائمة بذاتها في فكر ديكارت إلا أن تأثيره في العصور التي تلت كان بارزا، كيف لا وقد أحدثت ثنائيته المشهورة قطيعة مع التصورات اليونانية والوسيطية المتعلقة بطبيعة الفكر والتمثل، وبات الفكر الوسيطي في العهود التي شهدت تلقي كتاباته موضع شك وريبة، وباتت ضرورة إعادة النظر في المنطق، وفي علاقته بالنحو، ضرورة ملحة، أسلمت الفلاسفة إلى القول بأن الكلام ليس سوى الترجمة الخارجية للفكر الداخلي[3].

لكن الفصل بين الروح والجسد والإفراط في التمييز بينهما إلى درجة إسناد لكل منهما جوهرا خاصا به، وما نجم عنه، في نحو بور روايال، من الفصل بين العلامة والدلالة التي تنطوي عليها، سرعان ما شرعت الدراسات الحديثة تتخذ منها مسافة نقدية، ولقد اتسعت رقعة هذه المسافة عندما راحت السيميائيات وعلوم الاجتماع تتعرفان على منجزاتهما وتتقاربان. ولقد تبيّن أن أولى الخطوات التي باشرت بها السيميائيات وعلوم الاجتماع تقاربهما، تلخصت في فكرة ضرورة إعادة النظر في المقولة الديكارتية وتجاوزها إلى تصور أصيل عن ظروف إنتاج حال التلفظ الاجتماعية. وإننا نكون بهذه اللمحة قد تجاوزنا إلى دائرة معرفية لا تمت بصلة وثيقة بما نحن ماضون فيه ههنا، ولكننا ملزمون على التوكيد على أن الأصول الفكرية التي تمخضت عنها، رياضيا، هذه المقولة، عازلة الروح عن الجسد، والفكر عن المادة، فتعزي لكل منهما جوهرا مغايرا، ووجودا مستقلا، لا تزال الأقلام تتبارز في تفسيرها، وتسعى إلى ردها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

(1) B. Huisman et F. Ribes, Les philosophes et le langage, Paris, Sedes, 1986, p. 119.

(2) R. Descartes, Règles pour la conduite de l'esprit, tr. J. Sirver, Paris, Vrin, 2003, p. 1.

(3) A. Eschbach, La sémiotique in S. Auroux (dirc.), Histoire des idées linguistiques, Tome 3, Bruxelles, Liege, P. Madaga, 2000, p. 333.

ولقد بات اليوم معلوما أن فصل الفكر العارف عن المادة المراد معرفتها نشأت عن أصول توالت على فكر ديكارت الفلسفي، فكان الأصل الأوّل أصلا رياضيا، فقد استهوت الرياضيات تفكيره، خلافا لسائر المعارف التي تلقاها في أثناء سنوات تعليمه المبكرة، وأضحت بالنسبة إليه أقوى السبل المؤدية إلى الحقيقة لجلاء الأفكار التي عبرت عنها، وحصافة براهينها التي استدلت بها. لذلك أصبح من الضرورة التفكير في طريقة تسهم في ترتيب المعارف وفق مبدأ عقلي وحيد، يقوم على قواعد رياضية صارمة لا تتنافى مع العقل، وتمثل هذه القواعد مجموعةً الأصل الثاني الذي تمخضت عنه ثنائيته. ولقد نشأ عن هذا الأصل أصل ثالث، مفاده الشك في مدخلات المعرفة، ظاهرة كانت كالحواس، أو باطنية كالخيال أو الإحساس.

ولئن كنا، ولو لهنيهة وجيزة من أعمارنا، ساورنا الشك في أمر من الأمور، فتسللت إلى عقولنا الحيرة وجاورنا الارتياب، نتيجة لما تنقله لنا حواسنا بصورة مخالفة لواقع الأشياء، فإن ديكارت أصبح مثلا يضرب به في الشك، لكنه راح خلافا للبعض يؤسس من هذا الشك منهجا يقينيا، وأضحى لديه شكا بانٍ للمعرفة، غير مقوض لأركانها. ولئن كان هذا الشك معوّل على بناء المعرفة، فإن أولى الحقائق التي لا يطالها، بل ويبرزها ويؤسس لها، هي حقيقة وجود الفكر، ومن ههنا يبرز الأصل الرابع المقيم لمقولة الكوجيتو «أنا أفكر فأنا إذن موجود». ولسنا نزعم أننا نستوفي ههنا حقيقة اطراد الأصول التي أنشأت عند ديكارت يقين الفصل بين الفكر والمادة على هذا التراتب، إنما نزعم أن الترتيب هذا يضفي نوعا من الجلاء على تقديمنا لتصور فلسفي أصيل، ليس لنا به صلة قديمة، متمرسة.

لكن فكر ديكارت، شأنه شأن كل مفكر آخر، لا يمكن فهمه إلا إذا وضع في سياقه الثقافي العام، ونعني به القرن السابع عشر، وهو قرن وصفه كاسيرر بأنه عصر أحدثت فيه الفلسفة الديكارتية تحولا جذريا في النظر إلى العالم[1]، إذ بات فهم العالم إحدى اهتمامات ديكارت الرئيسة، فقد سعى إلى تخليص العلم من أفكار القرون الوسطى الواهية التي ما

---

(1) E. Cassirer, La philosophie des lumières, tr. P. Quillet, Paris, Fayard, 1966, p. 41.

انفكت تحيط به، وإحلال مكانها علما يقيم يقينياته بقدر يقينيات الرياضيات، من خلال تطبيق المنطق الرياضي في فهم العالم، وتوحيد المعرفة العلمية.

لم تنشأ فكرة توحيد المعرفة العلمية عند ديكارت متخلّفة عن بحوثه في الرياضيات والفيزياء، بل الظاهر أن أفكاره الأولى بادرت به إلى التفكير في النواة الأولى لهذه الوحدة المعرفية، وهي نواة وصفتها روديس لويس بالمنهجية، يمكن استخلاصها من «رياضيات كلية»، من شأنها أن تناسب كل علم ينطوي على النظام «ordre» والقياس «mesure»[1]، ولقد بات مألوفا القول بأن الرياضيات استهوت فكر ديكارت منذ نشأته الأولى، خلافا لسائر المعارف التي تلقاها في أثناء سنوات تعلميه الأولى، لخاصية الوضوح التي اتسم بها الفكر الرياضي وسمة اليقين في النتائج التي تستنتجها نظرياته، لذلك بدت فكرة توحيد المعرفة ممكنة بالاستناد إلى مبدأ رياضي كُلّي يقضي باستنتاج موضوعات المعرفة بنفس الطريقة التي تستنتج بها النظريات الرياضية معارفها.

ولئن رمنا تتبع نشأة فكرة فصل الفكر عن المادة وفهم موقف ديكارت الفلسفي منها، فإن الموقف هذا لا يتاح تصوره تصورا شاملا إلا إذا ربطه إذن بتصوراته العلمية، وإسهاماته في الرياضيات والهندسة التحليلية التي قيل عنه أنه أوّل من أرسى دعائمها، من خلال تطبيق التحليل الرياضي على الهندسة. لكن ديكارت لم يكن في حقيقة الأمر أوّل من أبدعها، بل إن جملة من خصائصها كانت قد أقيمت من قبلُ، وتداولتها البحوث التي سبقته في هذا المجال، وأهمها كانت 1) التعبير عن الوقائق الهندسية بواسطة علاقة تقام بين كميات متغيرة، 2) استعمال الإحداثيات، و3) التمثيل الخطي. إنما إسهام ديكارت الذي أهلها للسبق في هذا الميدان التقريب بين هذه العوامل. لقد أجرى ديكارت الحساب على المسائل الهندسية، وكان لمعارفه العلمية تأثير بليغ في بلورة نسقه الفلسفي، فكان أن أعاد التفكير في عدد من المسائل من مثل الوضوح واليقين، والحدس والاستنباط، وغيرها من المسائل.

---

(1) G. Rodis-Lewis, Descartes et le rationalisme, Paris, P. U. F., Que sais-je ?, 1966, p. 15.

لقد اجتهد نعوم شومسكي في بلورة مصطلح «اللسانيات الديكارتية» قناعة منه أنه ينطوي على تصورات من شأنها أن تفيد اللسانيات الحديثة، وإن أصل هذه التصورات القول بأن ملكة اللغة أو عملية التواصل ليستا الميزتين اللتين تميزان الإنسان عن غيره، فلقد بات معلوما أن الحيوانات، على اختلاف فصائلها، تقيم فيما بينها علاقات تواصل قد يعجز الإنسان أحيانا عن تمثلها، ولا يزال يستكشف العديد منها، بل إن ما يميز الإنسان قدرته على الإبداع اللغوي: «لقد بدا لنا جليا كيف تتحرر اللغة «langage»، في التصور الديكارتي، من كل مثير خارجي على مستوى الاستعمال العادي للكلام: إن وظيفة التواصل التي تضطلع بها لا يمكنها أن تكون المحدد الوحيد للغة، لأن اللغة وسيلة للتعبير عن الفكر تعبيرا متحررا من كل قيود، ووسيلة تمكنه من التأقلم مع مختلف المواقف»[1].

إن النحو الذي رامت مدرسة بور رويال صياغته نحو معقلن «raisonnée»، أي أنه نحو يراد مطابقته للعقل، وإننا ههنا لا يمكن إلا أن نشير إلى العبارة التي افتتح بها روني ديكارت كتابه «Discours de la méthode»، بقوله: «إن العقل أعدل قسمة بين الناس»[2]، لنعلم إلى أي درجة كان تأثيره فيها واضحا. ونعلم أن ما صح عن نحوها، يصح عن منطقها أيضا، فقد بات اللغويون المحدثون على قناعة بأن فكر مدرسة بور رويال، اللغوي والمنطقي، لا يمكن تمثله تمثلا سديدا إلا إذا وضع في إطاره التاريخي الذي تبلور فيه، ويراد بذلك تركة ديكارت الفلسفية، ومجمل تصوراته عن اللغة وطبيعتها، وعلاقتها بالفكر، وأمور أخرى.

إن نحو بور رويال، ذي الصبغة الشمولية والعقلانية، يمثل مرحلة ثانية من مراحل اللسانيات الديكارتية، ومنها تلقف لانسلو وأرنولد ثنائية الجسد والروح قصد اصطناع الفصل بين الصوت والمعنى، لتغدو هذه الثنائية ميزة كل علامة لسانية، بحيث يغدو الصوت الجانب الخارجي الظاهر للعلامة وتمظهرها الفيزيائي، بينما يمثل المعنى جانبها الآخر،

(1) C. Lancelot et A. Arnauld, Grammaire générale et raisonnée, précédée d'un Essai sur l'origine et les progrès de la langue françoise par M. Petitot, Paris, Imprimerie de Munier, 1803, pp. 247-248.

(2) R. Descartes, Discours de la méthode, Paris, Garnier-Flammarion 1966, p. 1.

الداخلي، الذهني، أي مكونه الدلالي، ولقد بات ذلك جليا في مقدمة كتابهما إذ يقولان: «إن النحو هو فن القول، والغاية من القول الإفصاح عن الأفكار بواسطة العلامات التي ابتكرها الإنسان لهذه الغاية. ولما كانت طبيعة هذه الأصوات ابتكر الإنسان علامات أخرى لتجعلها ثابتة وظاهرة. ومن ثمة يمكن ملاحظة شيئين في هذه العلامات: تتعلق المسألة الأولى بطبيعتها، أي من حيث كونها أصوات وحروف، أما الثانية فتتعلق بمعانيها، أي الطريقة التي يستخدمها البشر من أجل التعبير عن أفكارهم»[1].

---

(1) C. Lancelot et A. Arnauld, Grammaire générale et raisonnée, p. 4.

الفصل الثالث

من النزعة التاريخية إلى النزعة السنكرونية

الفصل الثالث

من النزعة التاريخية إلى النزعة السنكرونية

إن التحول الذي أحدثه غريم، في أثناء القرن التاسع عشر، من البحث الفلسفي في اللغة إلى البحث فيها تاريخيا، له ما يبرر بالنظر إلى ما حققته العلوم الطبيعة آنذاك من اكتشافات، بيد إن الفصل بين الروح والجسد، وبين الفكر واللغة، واختيار الإنسان، من دون سائر المخلوقات، على «إن الكلام هو العلامة الوحيدة والسمة الفريدة الدالة على الفكر المخزون، والذي تحتوي عليها الأجسام»، سرعان ما خفتت عنها الأصوات وتجاهلتها الأقلام، لاسيما على إثر بدايات ملاحظة تشابه صوتي في عدد من الكلمات من ألسن مختلفة، في المكان والزمان، في بداية القرن التاسع عشر والقرنين اللذين سبقاه. ولقد رافق هذا التحولَ النقدُ الذي وجه إلى مدرسة بور رويال النحوية، لاسيما من قبل أتباع همبولد، لاستنادها في صياغة النحو العام «grammaire générale» إلى أسس مستنبطة من الفكر الديكارتي، وابتعادها عن النزعة الوضعية، وعدم تنبهها إلى الطابع التاريخي للألسن[1].

لم يكن القرن التاسع عشر مهيئا لأن يُنشأ لسانيات عامة متحررة من القيود المنهجية التي فرضتها ممارسات النحو المقارن أو اللسانيات التاريخية المقارنة، على الرغم من التقدم المحسوس الذي أسهم فيه النحاة الجدد، وذلك لعدم القدرة على التخلص من اللبس القائم بين البعد النسقي للألسن وبعدها التاريخي. ولقد نجم هذا اللبس أساسا، لاسيما عند بوب وآخرون، عن مسألتين هما: من جهة، تصور الألسن تصورا طبيعيا يجعل منها أجساما، تحي وتموت، وجهل لمفهوم الوضع اللساني، أو تجاهل له، من جهة أخرى[2]. والطريف في الأمر

---

(1) S. Auroux et F. Mazière, Une grammaire 'générale et raisonnée' en 1651 (1635 ?). Description et interprétation d'une découverte empirique, in D. A. Kibbee, History of Linguistics 2005, Philadelphia, John Benjamin Publishing Company, 2007, p. 132.

(2) J.-L. Chiss, «Synchronie/diachronie : méthodologie et théorie en linguistique, Langages, n°49, 1978, p. 94.

فيما أشار إليه ديكرو يكمن في أن مشروع النحاة المقارنين من مثل بوب وشليشر كان يقر، في بداية أمره، بخصوصية تنظيم كل لسان واستقلاليته، غير إن الممارسة المقارنة التي ركنوا إليها، والقائمة أساسا على المقارنة بين الكلمات، أغفلتهم عن الاهتداء إلى المقابلة بين البحث الآني والبحث التاريخي، إذ يقول: «لقد كان مشروع النحاة المقارنين، في أوّل أمره، يستند إلى فكرة استقلال تنظيم كل لسان وخصوصية هذا التنظيم، بيد إن الفكرة سرعان ما وجب التخلي عنها نتيجة المشاكل التقنية التي نشأت عن محاولة إثبات القرابة بين الألسن، المستندة إلى المقارنة بين الكلمات، ولم يكن حلّها آنذاك ممكنا إلا بافتراض لكل الألسن تنظيما واحدا، تحلل عبر الزمن»[1]. ولئن كان التحلل التدريجي للألسن نتيجةً للتحولات الصوتية هي الفكرة الرئيسة التي تمكنت من عقول النحاة واللغويين الين انتهجوا المنهج التاريخي المقارن في مقاربتهم للألسن، فإن اللسانيات الحديثة ما انفكت منذ اصطناعها المنهج الآني، تتعرف على الطبيعة الحقيقة للألسن، بوصفها أوضاعا قائمة قبل كل شيء.

ولقد اهتدت اللسانيات الحديثة إلى المنهج الآني على إثر أخذها بأفكار دو سوسير. صحيح أن تلقيها لهذه الأفكار لم يكن تلقيا أصيلا يتحرى صحة ما نُسب إلى فكر دو سوسير اللساناتي ويزيل ما علق به من أفكار لا تمت إليه بصلة، لكنها تمكنت على الرغم من ذلك من إدراك ضرورة التعامل مع الوقائع اللسانية تعاملا آنيا يُعين على تمثل طرائق تأليفها وتشكيلها بدل تتبع تحولها عبر الزمن تتبعا لا يستكشف حقيقتها. ولقد احتفت اللسانيات الحديثة بحقيقة السنكرونية أيما احتفاء إلى درجة أنها باتت تتصدر عناوين مؤلفات عدد من اللغويين المحدثين، منها المؤلفات التي اتخذت الطابع التنظيري[2]، ومنها من انكبت على الجانب التطبيقي من خلال النظر في لسان بعينه من مثل دراسة[3].

---

(1) O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique, in Qu'est-ce que c'est le structuralisme, Paris, Seuil, 1968, p. 34.

(2) A. Giacalone Ramat & al. (ed.), Synchrony and Diachrony. A dynamic interface, Philadelphia, John Benjamins Publishing Compagny, 2013.

(3) L. Zack & A. Schippers, Middle Arabic and Mixed Arabic. Synchrony and Diachrony, Boston, Brill, 2012.

ولئن كان مصطلح الدياكرونية من وضع دو سوسير ولا ريب، فإن كثيرا من الباحثين الـمحدثين أشاروا إلى أن التمييز بين البحث التاريخي والبحث الآني بات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر شائعا عند بعض لغويي هذه الحقبة، وهو الشيء الذي حدا ببعض المؤرخين على البحث، على إثر نشر كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، عن أصول تاريخية لهذا التمييز الذي جعل منه دو سوسير قاعدة أساسية في التعامل مع الوقائع اللسانية، ومنهم الألماني إيغو شوشار. وكنا في كتابنا «دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات» وقفنا عند التقرير الذي أعده شوشار عن كتاب المحاضرات في سياق حديثنا عن مراحل تلقي فكر دو سوسير اللسانياتي، لاسيما في العقود الأولى من القرن العشرين[1].

ولقد ألـمح شوشار، في هذا المقال، إلى التمييز الذي أقامه أوغست كونت بين المظهر السكوني والمظهر الدينامي للظواهر الاجتماعية وأن بينه وبين تمييز دو سوسير علاقة قرابة قد تصل إلى تأثيرٍ وتأثر. ولقد كان هذا الصنيعُ صنيعَ ليب أيضا في بحثه عن أصول محتملة لتمييز دو سوسير بين السنكرونية والدياكرونية، لكنه خطا خطوة إضافية عندما أشار إلى عثوره على فقرة من فقرات كتاب كونت «Système de politique positive» يشير فيها كونت صراحة بضرورة التمييز بين فرعين من فروع المعرفة، وهما السكوني والدينامي[2]. لكن الإشارة إلى هذه الأصول لا تعني بالضرورة، من وجهة نظر كورنار، الجزم بالتأثير المباشر في فكر دو سوسير اللسانياتي[3]. وفضلا عن هذه الإشارات إلى بداية شيوع التمييز بين فكرة الآنية والتاريخية، أشار دارمستيتر إلى هذه الفكرة بقوله: «إن كل لسان في تحول مستمر، وهو في كل مرحلة من مراحل وجوده في وضع متوازن تتجاذبه قوتين: إحداهما محافظة تعمل على إبقائه في حالته هذه، وأخرى قوة ثورية تسعى إلى الزج به في

---

(1) Cité et traduit de l'allemand par P. Caussat, in C. Normand et al., Avant Saussure, Choix de textes (1875-1924), Bruxelles, Editions Complexes, 1978, pp. 174-181.

(2) H. Lieb, «Synchronic versus Diachronie» : A historical note, Linguistics, n° 36, 1967, pp. 18-28.

(3) E. F. K. Korner, Practicing Linguistics Historiography. Selected Papyers, Philadelphia, John Benjamins Publishing Compagny, 1989.

اتجاهات جديدة»[1]، ولقد خصص ويتني، في كتابه «حياة اللغة» فصلا كاملا لبلورة فكرة الثنائية هذه، أي بين القوى المحافظة والقوى المحولة للألسن[2].

ولئن أضحى التمييز بين البحث الآني والبحث التاريخي ضرورة منهجية يقتدي بها جل من اهتم بالشؤون اللسانياتية، فإنه في تصور عدد من اللغويين المحدثين إنما يمثل حقيقة الوقائع اللسانية ذاتها. بل إن منهم من يعد البحث الآني مقدما على البحث التاريخي من مثل يمسليف عندما يقول بأن فرضيته اللسانياتية ترفض وصف الوضع اللساني بأنه مجرد مرحلة عابرة من مراحل التحول اللساني، وتحول مستمر، أو ملمبارغ حينما يذهب أبعد من ذلك في التوكيد على أن اللسان بطبعه آني[3].

دلالة الوضع اللساني

إن الانتقال من الوجهة التاريخية إلى الوجهة الآنية، انتقال من الصوتيات (التاريخية) إلى المورفولوجيات (الآنية)، والمورفولوجيات بحث في الوضع اللساني من حيث هو وضع قائم بذاته، لا يُحتاج للنظر فيه إلى النظر في الأوضاع التي أحدثته، أو تلك التي تقدمت عنه، ولذلك وجدنا كتاب «جوهري اللغة» يحتفي أيـما احتفاء بمفهوم الوضع. و«الوضع هيئة الشيء التي يكون عليها»، كذا في القواميس العربية. ولقد حرص دو سوسير على تعريف الوضع (اللساني) من خلال التوكيد أولا على خلوه من القواعد الصوتية (التاريخية)، إذ يقول: «ليس ثمة، في وضع لساني ما، من قاعدة صوتية، ولا وجود للصوتيات، من أي نوع كانت»[4]، ومن خلال تأسيسه على العلاقات الخلافية القائمة بين الوحدات، ثانيا، إذ يقول: «إن الوضع اللساني لا يُبرز للغوي إلا موضوعا محوريا وحيدا هو العلاقة القائمة بين الأشكال والأفكار التي تنطوي عليها، ومن الخطأ الاعتقاد بأنه يبرز موضوعا محوريا ثانيا، بأن يبرز الأفكار في ذاتها مثلا، أو الأشكال، أو الأصوات التي تتألف منها الأشكال. (وهذا

---

(1) A, Darmesterer, La vie des mots étudiée dans leurs significations, p. 6.

(2) W. D. Whitney, La vie du langage, pp. 26-37.

(3) B. Malmberg, Système et méthode, Lund, 1945, pp. 25.

(4) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 35.

الموضوع الذي يبرزه الوضع اللساني، بقطع النظر عن خصائصه الأخرى، بالضرورة موضوع مركب)»[1].

ولذلك يمكننا القول بأن تتبع التحولات الصوتية التي تطال الألسن عبر الزمن، والحرص على وضع قوانين تسير هذا التحول، هو الذي حال دون اهتداء النحو المقارن أو اللسانيات التاريخية المقارنة إلى مفهوم الوضع. ولعل العلة في ذلك تكمن في كون الوضع اللساني قائم على المورفولوجيات، ليس بمعناها المتداول الذي عادة ما يراد به تصريف الكلمات، وإنما بمعناها العام الذي هو، كما يراه دو سوسير، «نسق العلامات، بواسطة الاختلافات القائمة بينها، في زمن محدد»[2].

لقد أضحى مصطلح «الوضع اللساني» مصطلحا كثير التداول في أدبيات اللسانيات الحديثة منذ نشر كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة سنة 1916، لكن مدلولها اختلف باختلاف المدارس والتوجهات اللسانياتية التي تعاطت معه ووظفته توظيفا خاصا، فإذا نظرنا أولا في كتاب المحاضرات ألفيناه، أي المصطلح، ينطوي على دلالة انعدام التحولات اللسانية، كما هو واضح في قول شارل بالي وألبير سشهاي: «عمليا، ليس الوضع اللساني عبارة عن نقطة، بل هو فضاء زمني قد يطول، تكاد تكون مـجمل التحولات طفيفة جدا. وقد يصل هذا الفضاء الزمني إلى عشر سنوات، أو جيلا بأكمله، أو قرنا أو أكثر»[3]. ولقد عبر الباحثان عن صعوبة تحديد الوضع اللساني في الزمان والمكان، واجتهدا في التمييز بينه وبين مصطلحي العصر «époque» والفترة «période»، لكثرة تداولهما في التاريخ السياسي، وانتهيا إلى التوكيد على نسبيته، من خلال القول: «ليس البرهنة ممكنة، سواء في اللسانيات القارة أو في معظم العلوم الأخرى، دون تبسيط توافقي للمعطيات»[4]. ولقد تساءل تيليو دو مورو عن طبيعة هذا التبسيط، وأقر بصعوبة التحقق من تصور دو سوسير في هذا الشأن تـحقيقا دقيقا، لكنه أشار إلى مخطوط من يدِ ألبير سشهاي يقول فيها: «ربما تعلق

---

(1) Idem, p. 86.
(2) Idem, p. 35.
(3) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 142.
(4) Idem, p. 143.

الأمر بالمواضعة التي تتمثل في تصور امتلاك كل الأفراد لاستعدادات لسانية متطابقة، في حين أنها ليست كذلك»[1]. كما أشار عدد من اللغويين المحدثين إلى صعوبة تحديد الوضع اللساني تحديدا دقيقا، من مثل فراي[2]، وفيرث[3]، وملمبارغ[4].

من الكلمة إلى الوحدة اللسانية

كنا في مدخل هذا البحث ألححنا على ضرورة التعامل بحذر مع المصطلحات التي احتوى عليها كتاب «جوهري اللغة»، قناعة منا بأنها تقيم مسافة نقدية مع تصورات فكر القرن التاسع عشر اللسانياتي من جهة، ومضامين كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير من جهة أخرى، وكنا هناك أشرنا إلى مصطلح المورفولوجيات وكيف يقيم، في نظرنا، فارقا بينه وبين مصطلح الصرف الذي ارتضاه البعض مكافئا عربيا له، وإنا في هذا المبحث نود التوكيد على هذه المسألة من خلال الاجتهاد في تبيان أصالة التمثل السوسيري لمفهوم الموروفولوجيات «morphologie»، لارتباطه الوثيق بمفهوم الشكل اللساني الذي يقيم هو الآخر، في فكر دو سوسير اللسانياتي، مسافة نقدية مع مفهوم الكلمة التي يُعنى الصرف بمدارسة أبنيتها.

ولئن كنا ههنا نستغني عن مصطلح الصرف ولا نبتغيه مكافئا لمصطلح المورفولوجيات فذلك لأن هذا الأخير لم يعد في أدبيات اللسانيات العربية مصطلحا مستهجنا، فلقد أضحى لفظ المورفولوجيات لفظا شائعا في أدبيات بعض دوائر الفكر العربي منذ ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن انتقل إليها عن طريق الاقتراض، على إثر ترجمة عددا من المؤلفات الأجنبية التي عالجت بعض المسائل المتصلة به، من جهة علم الاجتماع على إثر

---

(1) T. de Mauro, Notes in F. de Saussure, Cours de linguistique générale, note 202, p. 457.

(2) H. Frei, La grammaire des fautes. Introduction à la linguistique fonctionnelle, Paris, 1929, pp. 29-30.

(3) J. R. Firth, The technique of Semantics, Transaction of the Philological Society, 1935, pp. 36-72.

(4) B. Malmberg, Synchronie et diachronie, rapport au Xe congrès international des linguistes, Bucarest, 1967.

نقل كتاب مريس هالبواك، «المورفولوجيا الاجتماعية»، سنة 1987، ومن جهة اللسانيات والنقد الأدبي العربيين، لاسيما على إثر ترجمة كتاب فلادمير بروب، «مورفولوجيا القصة»، في تسعينيات القرن الماضي. واللفظ ذو أصل بيولوجي، صيغ أوّل الأمر من قبل الألماني غوته في نهاية القرن الثامن عشر، وسرعان ما انتقل من علوم الأحياء والطبيعة إلى علوم الإنسان، وهو مصاغ من الكلمة «morphe» التي تعني الشكل ومن الكلمة «logie» المشتقة من لفظة «logos» التي تعني العلم أو الخطاب، فالمورفولوجيات بمعناه العام علم يُعنى بدراسة الأشكال، كما ألمح إليه فلاديمير بورب آنذاك[1].

وليس لنا أن نعيد في هذا المبحث ما ذكره الباحثون من تاريخ المورفولوجيات النحوية أو اللسانياتية ولا مختلف التصورات التي صاغها اللغويون، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم النظرية، بخصوصها، بل يكفينا أن نلمح إلى عدد من الفروق التي ميزت هذا اللغوي عن ذاك، إذ أصبح معلوما أن فندريس، وسويت، ويسبرسن، وبلومفيلد، ومارتني، وياكبسون، ويمسليف وغيرهم، كان لكل واحد منهم منحى خاصا يقارب به المسائل المورفولوجية، وفق ما يتفق مع مشروعه اللسانياتي. ولأجل ذلك تراهم يصوغون مصطلحات جديدة يستعيضون بها عن مصطلح الكلمة الذي بات عندهم مستهجنا، فصاغوا لفظ المورفيم أو المونيم، حتى يتمكنوا من الانتقال إلى مستوى أدنى من مستوى الكلمة التي أضحت علامة لسانية غير بسيطة. ويبدو هذا الحرص واضحا مثلا في تعريف أوجين نيدا للمورفولوجيات بقوله: «إن المورفولوجيات هي دراسة المورفيمات وتوليفاتها التي تسهم في بناء الكلمات»[2]، وهو التعريف نفسه الذي يستعيده بول غارد حين يقول: «إن المورفولوجيات هي دراسة الطرائق التي تتألف بها المورفيمات لتكوين الكلمات»[3].

---

(1) ف.بروب، مورفولوجيا القصة، تر. عبد الكريم حسن وسميرة بن عمو، دمشق، شرع للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996، ص. 15.

(2) E. A. Nida, Morphology. The descriptive analysis of words, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1949, p. 1.

(3) P. Garde, Grammaire russe, Paris, Institut d'Etudes Slaves, 1980, I, p. 92.

لكن الكلمة باتت، على الرغم من تحفظ كثير من اللغويين عليها، الوحدة الشائعة في تحليلات اللسانيات البنوية، حينما ركنت إليها ولم تجد لها بديلا، نتيجة انتباهها إلى أن لكل من الكلمة والمورفيم وضعا مختلفا ونمط وجود خاص، فلم يخف مارتني مثلا «ضرورة ممارسة التحليل انطلاقا من مقطوعات لا يجزؤها فيها الوقف، أي ما يصطلح عليه بالكلمات»[1]. ولعل الذي فرض على اللغويين تعاملهم مع الكلمة طبيعتها بوصفها وحدة معطاة لا يُتكلف في إدراكها، وهي حقيقة لا يختلف حولها اثنان، وأشار إليها اللغويون منذ منتصف القرن الماضي، حين لاحظ إدوارد سابير قائلا: «إن المتكلمين الأميين لا يجدون صعوبة في التمييز بين كلمات ملفوظ ما، بينما غالبا ما يتعذر عليهم عزل المورفيمات والتعرف عليها»[2]. وإلى هذا المعنى أشار ستيفن أولمان بقوله: «وبالرغم من أن المتكلم العادي، كما هو مفروض، لا يعرف كل هذه القضايا، فهو مع ذلك شاعر بالكلمات ومدرك لها إدراكا قويا، ذلك بأن الكلمات منطوقة ومكتوبة، تتَمتع بقوة خفية غامضة منذ أقدم أيام التاريخ المعروف»[3]. ولئن حرصت البنويات والنحو التوليدي على استبعاد الكلمة من تحرياتها النظرية وتحليلاتها التطبيقية، فإن الكلمة ما انفكت أن عادت إلى مشارف الساحة اللسانياتية بل باتت في تصور عدد من المنتمين إلى تيار اللسانيات التحويلية التوليدية الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في السعي إلى بناء مورفولوجيات عامة[4]، من مثل دال[5] وأرونوف[6].

ولقد وقف دو سوسير على أهم التصورات التي ينطوي عليها مصطلح الكلمة، فقال: «إن ثمة، لسوء حظ اللسانيات، ثلاث طرائق لتمثّل الكلمة:

---

(1) P. Garde, Grammaire russe, Paris, Institut d'Etudes Slaves, 1980, I, p. 92.

(2) E. Sapir, Le langage, Paris, Payot, 1953, pp. 33-35.

(3) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، 1975، ص. 46.

(4) J. Molino, «Où en est la morphologie ?» Langages, n° 78, 1985. Le retour de la morphologie, p. 27.

(5) F. Dell, «La morphologie dérivationnelle du français et l'organisation de la composante lexicale en grammaire generative», Revue Romane, XIV, 1979, 185-216.

(6) M. Aronoff, Word Formation in Generative Grammar, Cambridge, The M.I.T. Press, 1976.

- تتمثل الأولى في اعتبار الكلمة كائنا موجودا خارج عنا، وهو ما يمكن تمثيله بالكلمة المطروحة في المعجم، من قبل الكتابة على أقل تقدير، فيصبح معنى الكلمة في هذه الحالة عبارة عن مسند، وكأنه شيء مستقل عن الكلمة، وكأن الشيئين معا يمتلكان وجودين مستقلين، مستقلين عن بعضهما بعض، ومستقلين كليهما عن تصورنا، ويصبحان موضوعيين، كأنهما يشكلان كائنين.
- وتتمثل الثانية في افتراض أن الكلمة ذاتها، بلا ريب، قائمة خارجا عنا لكن معناها قائم فينا، وكأن ثمة شيء مادي، فيزيائي، هو الكلمة، وأن ثمة شيء غير مادي، عقلي، هو معناها.
- أما الثالثة فهي تتمثل في فهم أن الكلمة ومعناها لا وجود لهما خارج وعينا بهما. وإننا هاهنا لا نروم أية ممارسة لميتافيزيقاما»[1].

كما وقف عند محل الكلمة، وعلاقتها بوعي المتكلم، فقال: «إن الكلمة، مهما كانت وجهة النظر التي نتموقع فيها، لا وجود لها إلا من خلال الدلالة التي يضفيها مستعملوها عليها، من حين لآخر، وهذا هو الذي يـميّزها عن كونها مجرد سلسلة من الأصوات، كما يـميّزها عن كلمة أخرى حتى وإن كانتا متكوّنتين من سلسلة الأصوات ذاتها. وبما أنه لا وجود لأي وحدة (مهما كان نوعها وطبيعتها) لا تستند إلى الاختلافات، فإن الوحدة في حقيقة أمرها شيء خيالي، وإن ما هو موجود حقا هو الاختلاف. بيد إننا مجبرين على الاستعانة بوحدات موجبة، وإلا استحال علينا، منذ البداية، التحكم في الكم الهائل من الوقائع. لكننا من الضروري ألا ننسى أن الوحدات هذه إنما هي ذريعة لا مناص منها لـِ [ ]، ولا شيء سواه: فما إن نقر بوجود وحدة ما إلا واستتبع عنه العزوف مؤقتا عن [ ]، والإقرار بوجود مستقل لـِ [ ]، كما هو الشأن بالنسبة للتوازي الأحادي الجانب للمفعول (به أو عنه). ومن ثمة، فإن محل الكلمة، أي المجال الذي تتخذ فيه حقيقة ما، ليس سوى الذهن، وهو أيضا المحل الذي يتخذ فيه معناها موقعه: ويمكننا بعد ذلك مناقشة ما إذا وعينا بالكلمة يختلف عن وعينا بالمعنى. وإننا نكاد نميل إلى الاعتقاد بأن المسألة لا حل لها، وهي

---

(1) F. de Saussure, Essence double du langage, p. 83-82.

شبيهة كل الشبه بالمسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كان وعينا بلون من لوحة ما يختلف عن وعينا بقيمته ضمن مجموع اللوحة: ويمكننا أن نسمي في هذه الحالة مثلا اللون نبرةً والكلمة تعبيرا عن فكرة، أو عبارة دالة، أو نسميها بكل بساطة كلمة، إذ إن جميعها يبدو أنه محتوي في الكلمة كلمة، بيد إنه لا وجود للفصل الموجب بين فكرة الكلمة والفكرة عن الفكرة التي هي في الكلمة»[1].

ليست الوحدات «Unités» التي من شأن اللسانيات التعامل بها من أجل وصف الوقائع اللسانية وصفا علميا وحدات بسيطة، يمكن ملامستها من أوّل وهلة، وليست معطى مباشرا كما هو الشأن بالنسبة لعلوم كثيرة أخرى من مثل الفيزياء، والكيمياء، وعلم النبات، وغيرها. إنها، خلافا لذلك، وحدات مركبة تركيبا فريدا، تفرد ناتج عن اختلاف طبيعة العناصر المؤلفة لهذه الوحدات، أي بين العلامة وما تدّل عليه. يقول دو سوسير بخصوص ذلك، في «جوهري اللغة»: «إن وحدة كل واقعة لغوية لا تنجم عن واقعة مركبة ناشئة عن اجتماع وقائع ما وحسب، بل إنها تنجم، فضلا عن ذلك، عن اجتماعٍ من جنس شديد الخصوصية، من حيث لا وجود لقاسم مشترك، جوهريا، بين العلامة وبين ما تدل عليه»[2].

لأجل ذلك، بات البحث عن الوحدة اللسانية، وتعيين طبيعتها وطرائق تركيبها، أهم العلميات التي يجب أن يُبتدئ بها، وهي ليست عملية يسيرة لأنها، حسب دو سوسير، عماد كل البحث اللساناتي، إذ يقول: «إن كل عمل اللغوي الذي يسعى إلى التعرف، بطريقة منهجية، إلى الموضوع الذي يدرسه إنما يتمثل في عملية تحديد الوحدات، وهي عملية عسيرة ودقيقة»[3]. وهي كذلك لأنه «ليس ثمة في اللغة، مهما كان الجانب الذي نتناولها منه، أفراد «individu» معرفة ومحددة في ذاتها، من شأنها أن تبرز، بالضرورة، للعيان. (فما إن نقر بخلاف ذلك، كما قد يبدو طبيعيا للوهلة الأولى، سيتبين لنا أننا عزلنا جزافا ودون منهج

(1) F. de Saussure, Essence double du langage, p. 83-82.
(2) Idem, p. 20.
(3) Idem, p. 26.

هذه الواقعة أو تلك، وهي مرتبطة في حقيقة أمرها بجملة من الوقائع الأخرى، دون أن يكون بمقدورنا تفسير هذا التحديد»[1].

إن البحث عن الوحدة اللسانية ينطلق، حسب دو سوسير، من تحسس الممكن، من خلال النظر في العلميات التي يمكنها أن تنتج هذه الوحدات. والغالب أن ثمة طريقتين لتحديد هذه الوحدات، تتمثل الأولى في تقسيم سلسلة الأصوات بينما تتمثل العملية الثانية في تصنيف هذه الوحدات بالنسبة إلى وحدات أخرى اجتثت من سلسلة أصوات أخرى. وهذا ما نفهمه من قول دو سوسير: «إن ثمة نمطا من الوحدات الممكنة: تلك التي تنشأ عن تقسيم عقلاني أو غير عقلاني للسلسلة الصوتية، أو للمقطع النظمي، إلى قطع مختلفة تصبح فيما بعد وحدات للجسد ذاته، وتلك التي تنجم عن تصنيف لوحدات النمط الأول استنادا إلى وحدات أخرى من النوع ذاته، مستلة من مقاطع أخرى، شبيهة لها استنادا إلى هذا المعيار أو ذاك: فنتحصل إذن على وحدة مجردة، يمكن أن تعد وحدة، على الأقل مثلها مثل الوحدات السابقة»[2].

إن تعريف الوحدات اللسانية على هذا النحو لا يعني البتة أنها وحدات من شأنها الاستقلال بذاتها، لأن مفهوم الوحدة اللسانية يقتضي توافر عنصرين آخرين هما: العلامة، علامة أخرى مختلفة عنها[3]. ويجب أن نشير في ختام هذه الفقرة إلى أن عبارة «unité» تنطوي، في كتاب «جوهري اللغة» على معنيين، أما المعنى الأوّل فهو الذي حاولنا تبيينه ووصف طريقة تحققه، وأما الثاني فإنه يريد به دو سوسير الوحدة التي لا انفصام لها، القائمة بين عنصري العلامة، ولعل السياق النصي هو وحده الكفيل بتبديد اللبس الذي قد يقع جراء هذا المزدوج اللفظي.

---

(1) F. de Saussure, Essence double du langage, p. 43.
(2) Idem, p. 26.
(3) Idem, p. 74.

الكلمة واللسانيات التاريخية المقارنة

ولئن عادت الكلمة إلى حلبة المورفولوجيات من جديد، تنافس غيرها من المصطلحات التي حاولت بعض النظريات اللسانياتية الحديثة الاستغناء بها عنها، فإنها ظلت في أثناء القرن التاسع عشر الوحدة المثلى التي تعاملت بها لسانيات القرن التاسع عشر التاريخية المقارنة، ومطلع القرن العشرين، لكنها ما استطاعت التحرر من مظهرها المكتوب الذي احتفت به الفيلولوجيات (فقه اللغة) من قبلُ احتفاء كبيرا. وإن الذي ينظر في كتب الأوّلين من المقارنين الألمان، مؤسسو اللسانيات التاريخية المقارنة، يدرك مدى ارتكاز أبحاثهم إلى مفهوم خاص للكلمة واستئناسهم بها، إلى درجة باتت الكلمة ذات طابع ملموس محسوس. لقد اجتهد اللغويين منذ ذلك الحين في تعريف الكلمة وحدها حدا شافيا، لكن حدودهم اختلفت باختلاف وجهات نظرهم، إلا أن تعريف مايي لها بات منذ 1926 التعريف الأكثر شيوعا في أدبيات المورفولوجيات العامة، وذلك لإحاطته بمكوناتها الثلاث، الصوتية، والدلالية، والنحوية، ولقد ساق أنطوان مايي هذا التعريف في سياق حديثه عن أسس صحة التأثيل، أي معرفة أصول الكلمات، يقول: «تعرف الكلمة بارتباط دلالة ما بمجموعة من الأصوات ذات استعمال نحوي ما، ولذلك فإن المقاربة بين الكلمات لن يكون لها قيمة ما لم تستوفي الشروط الثلاث»[1].

لكن التعريف هذا سرعان ما تعرض لنقود عدد من اللغويين من مثل براندال، إذ تساءل عن مدلول «مجموع الأصوات»، هل يراد بها ثبات الحامل الصوتي للكلمة، فإذا كان الأمر كذلك، فما شأن الشكل الخارجي للكلمة يتغير بما يلحقها من زوائد؟ وإن الأمر يتعلق أيضا بالجانب الداخلي للكلمة، أي بدلالتها، إذ إن الكلمة تختلف الأشياء التي تحيل إليها باختلاف الأسيقة التي ترد فيها. كما تساءل عن مفهوم الاستعمال النحوي، هل يراد به الاستعمال المورفولوجي (الصرفي) أم الاستعمال التركيبي؟ وانتهى إلى القول بأن الشيء

(1) A. Meillet, Linguistique historique et linguistique générale, Paris, Champion, 1892 (1921), p. 30.

الثابت الوحيد في الكلمة هو انتماءها إلى صنف معين، وهو المحدد الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار في حد الكلمة[1].

لقد ألمح دو سوسير إلى الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه الممارسات اللسانياتية التاريخية المقارنة الأولى، عندما لم تميز بين الحرف والصوت، ولم تع أن اللغة «langage» ظاهرة قبل كل شيء، قائلا: «إن المدرسة اللسانياتية الأولى لم تأخذ بعين الاعتبار الطابع الفينومينولوجي للغة، بل إنها تجاهلت الظاهرة اللغوية واهتمت مباشرة باللسان سواء من خلال لسان قوم بعينه، أي مجموع تمظهرات اللغة عند هذا القوم في فترة ما، لكنها لـم تنظر في لسان القوم هذا إلا من خلال ستار الكتابة، فلا وجود للكلام عندها، بل لا وجود إلا لتجميع من الحروف. ولئن خطت خطوة فانتقل اهتمامها من الحرف إلى الصوت ومن الورق إلى الفرد المتكلم، فإن اللغة بقيت مغيبة، ولا وجود عندها هذه المرة إلا للكلام. ولذلك فإن ما تحقق من استكشاف في السنوات القليلة الأخيرة هو التعرف على الموقع الحقيقي للغة وللسان، ألا وهو الفرد المتكلم، بوصفه كائنا إنسانيا وكائنا اجتماعيا»[2].

إن اللسانيات التاريخية المقارنة لم تتمكن من التحلل من سطوة الكلمة طيلة عقود متوالية من القرن التاسع عشر، وبات غشاء الكلمة الصوتي هو الفضاء الوحيد الذي أعملت فيه جهدها، واكتفت بالمقارنة بين عناصر الكلمات النحوية من لسان لآخر. لكن الكلمة، على الرغم من أنها ليست وحدة لسانية دنيا، فإنها كانت تفترض آنذاك صوتا ومعنى، لذلك ألمح ديكرو إلى أن مشروع اللسانيات التاريخية كان يفترض، إلى جانب تحول في المادة الصوتية للكلمة، تحولا في دلالاتها. إن الانتقال من وضع لساني إلى وضع لساني آخر يظهر، من وجهة نظرها، تحولا مطردا مزدوجا، يتعلق في الآن ذاته بالمعنى وبالبعد الصوتي للكلمات[3].

---

(1) J. Lazaczius, «La définition du mot», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 5, 1945, pp. 32-37.

(2) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 130.

(3) O. Ducrot et J.-M. Schaeffer, Nouveau dictionnaire encyclopédique du langage, Paris, Seuil, 1995, pp. 25 et 32.

صحيح أن اللسانيات التاريخية المقارنة تمكنت من تجاوز تصور نحاة القرن الثامن عشر المتخذ من الكلمة الوحدة الدنيا التي لا تتجزأ إلى عناصر دالة، إلا أن المفاهيم التي تعاملت بها من أجل التعريف بالعناصر المكونة للكلمة لم تفلح في تجاوز قبضة الكلمة، ولقد ميز المقارنون آنذاك بين نمطين من مكونات الكلمة: عناصر تدل على مفاهيم أو أصناف متصلة بالواقع، كما في تمييزهم مثلا للمكون «mange» ضمن الكلمة «mangeront»، والميزات النحوية التي تدل على أصناف الفكر، ووجهات النظر الفكرية التي يفرضها العقل على الواقع، فسمي النمط الأول بالجذر، والنمط الثاني بالمورفيم، وقسم هذا النمط إلى المصرفات «flexions»، والزوائد «affixes»، فكانت ممارستهم المقارنة لا تستند إلى المقارنة بين الكلمة والكلمة، بل بين جزء من هذه الكلمة بجزء آخر من الكلمة الأخرى[1].

إن الخطأ الذي يمكن أن تلام عليه اللسانيات التاريخية المقارنة الفصل بين شكل الكلمة ومحتواها، أو إن شئنا استعمال مفرداتها، بين الجانب المادي للكلمة وجانبها الدلالي. ولقد كشف كتاب «جوهري اللغة» عن تصور أصيل لدو سوسير بخصوص هذه المسألة، يقول: «وعلى هذا النحو يعتقد كثير من اللغويين أنهم بقطع النظر عن المعنى يمكنهم ملامسة المجال الفيزيولوجي السمعي، والقول بأن الكلمة «champs» (حقل) من وجهة النظر الصوتية مماثلة للكلمة «champs» من خلال القول أيضا أن الكلمة تحتوي أولا على جزء صوتي، يمكن معاينته، مضاف إليه جزء آخر، وما إلى ذلك. لكن، من أين لنا أن نعلم أن ثمة كلمة ما حتى يتم النظر فيها، من بعدُ، من وجهات نظر مختلفة؟ وهذه الفكرة ذاتها لا يمكن استخلاصها إلا من خلال وجهة نظر ما، لأنه يستحيل علي أن أتمثل الكلمة، ضمن مختلف الاستعمالات التي تنشأ عنها، كأنها معطى أدركه كإدراكي للألوان. والعلة في ذلك أننا، بحديثنا عن الكلمة (أ)، أو الكلمة (ب)، أو عن الكلمة بصفة عامة، نظل أساسا في المعطى المورفولوجي، على الرغم من كل وجهات النظر التي يمكن إدراجها، لأن الكلمة من

---

(1) Idem, p. 432.

الفوارق التي تندرج ضمن منزلة الأفكار المورفولوجية، وليس ثمة من فوارق لسانية مستقلة»[1].

ولقد توطد اللجوء إلى الكلمة بوصفها الوحدة اللسانية الأمثل للممارسات اللسانياتية التاريخية المقارنة نظرا لطابعها الكتابي، إذ عادة ما يبرزها الخط محددا إياها ببياض، من قبلها ومن بعدها، فضلا عن كونها وحدة متحركة من شأنها أن تقدم أو تأخر، وأخيرا من شأنها أن تصنف ضمن جزء من أجزاء الخطاب «partie du discours»، أو قسم من أقسام الكلام. وهذه الخصائص كلها ميزات للكلمة العربية، وهي كذلك ميزات لكلمات عدد كبير من الألسن. ولقد كان للكتابة إذن، وللدراسات الفيلولوجية والتأثيلية، إسهام بليغ في ترسيخ فكرة الكلمة وإجرائيتها في تيسير المقارنة بين الألسن. وعلى الرغم من المحاولات التي سعت إلى زعزعة الثقة التي وضعتها لسانيات القرن التاسع عشر في الكلمة، فإن هذه المحاولات سرعان ما وجدت نفسها تعزي إلى مصطلح الكلمة تحديدات مختلفة باختلاف المستوى اللساني الذي تعاطت معها انطلاقا منه، على نحو ما يبرزه الشكل الآتي:

المستوى اللساني	ميدان	الإحالة	وجهة النظر
المورفولوجيات (الصرف)	أجزاء الخطاب	أصناف الكلمة	الشكل
التركيبيات	الوظائف النحوية	دورها في الجملة	الوظيفة
الدلاليات	الأصناف	القيمة الدلالية	المفهوم

من ثنائية الصوت والفكرة إلى ثنائية الصوت والعلامة

لقد توارثت أدبيات اللسانيات الحديثة تصورا نمطيا عن فكر دو سوسير، لم يتوانى عن اختزاله، على مرّ العقود، في جملة من الثنائيات من قبيل التمييز بين اللغة، واللسان، واللسان والكلام، والدراسة الآنية والدراسة التاريخية، ولسانيات اللسان ولسانيات الكلام، والدال والمدلول، والعلاقات الترابطية والعلاقات الاستبدالية، وغيرها من الفروق التي روج

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 130.

لها الكتاب الذي نشر من بعد موته، ونسب إلى دو سوسير، وما هو لدو سوسير، أو تلك التي روجت لها النظريات اللسانياتية التي بلورت كثيرا من مفاهيمها وتصوراتها انطلاقا من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، لاسيما النظريات التي انضوت في دائرة البنويات التي ملأت الآفاق وذاع صيتها في كل البلدان، طيلة عقود متوالية حتى هلت الثمانينيات ورُفعت للتداوليات رايتها ونودي في الناس بالتخلي عن مزاعم النظريات البنوية وضرورة تجاوز لسانيات دو سوسير الصورية.

لكن المخطوطات التي شهدت النور سنة 2002، وتلك التي نشرها أدولف أنغلر من قبل، أسهمت في تبديد هذه الصورة النمطية، وكشفت عن سوء فهم لفكر دو سوسير. ولئن كان القول بأن دو سوسير كان مولعا بالثنائيات، وكثير من تصوراته اللسانياتية تتخذ منها أركان تقوم إليها، إلا أن الثنائيات هذه غالبا ما شابها الخلل والاضطراب. أما نزعته نحو التثنية فقد بدت جلية في إحدى ملحوظاته التي كان يعد بها للمحاضرات من السنة الجامعية الثانية (1908-1909) والتي وضعها لها أنغلر تسمية الثنائيات. يقول دو سوسير في هذه الملحوظات: «إن اللغة من شأنها أن تختزل إلى خمس أو ست ثنائيات أو أزواج من الأشياء، وإن القدرة على رده إلى عدد محدود من الأزواج لمكسب كبير، لأن اللغة، على النحو التي هي معطاة، لم تكن تُبدي منها إلا فكرة التعدد «multiplicité»، وهي في ذاته فكرة تتألف من وقائع غير متجانسة، وتشكل كلا ليس من اليسير تصنيفه. إن قانون الثنائية يظل قانونا لا يمكن تخطيه. إن أولى هذه الأزواج، أو الثنائيات، هي تلك التي تتألف من جانبي العلامة النفسيين، وأما الثانية فهي تلك القائمة بين الفرد والجموعة. إن اللسان، على الرغم من كونه، في ذاته، لا صلة له بالمجموعة الإنسانية، إلا أنه يرتبط بها ارتباطا لا انفصام له. ويمكن القبول بأن اللسان لا وجود له إلا أن يكون اجتماعيا، وهو حتى يستقر في ذهن الفرد يجب أن يتلقى قبول المجموعة اللسانية سلفا. وأما الزوج الثالث من هذه الثنائيات فإنه متكون من

اللسان والكلام (إن العلامة، لازدواجيتها القائمة على الجمع الداخلي الذي تنطوي عليه ومن خلال وجودها المزدوج ضمن نسقين اثنين، تحتكم إلى استعمال مزدوج»[1].

ولئن أردنا التوكيد على أن هذه الثنائيات عادة ما سيء فهمها، وحورت عن معناها الحقيقي، فإن لنا في ثنائية الصوت والمعنى التي ركنت إليها اللسانيات الحديثة، من بعد ما أقرها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة إقرارا مخلا لفكر دو سوسير الأصيل، خير مثال على ضرورة وضع كتاب المحاضرات جانبا والإقبال على المخطوطات الأصيلة. وفي هذا الشأن، فإن كتاب «جوهري اللغة» يطلعنا على التصور الحقيقي الذي يقيمه دو سوسير بشأن هذه الثنائية، وموقعها من سائر الثنائيات الأخرى التي باتت تقيم فيما بينها صلات تعالق لا يمكن التوصل إلى كنهها إلا بقدر عال من الصبر والتأمل.

يقول دو سوسير: «إن النزعة الثنائية العميقة التي تجزئ اللغة لا تكمن في الثنائية القائمة بين الصوت والفكرة، أو في الثنائية الحاصلة من اجتماع ظاهرة صوتية بظاهرة ذهنية، وإن تصورها على هذا النحو تصورٌ سيء ومضر، لأن النزعة الثنائية تلك إنما تكمن في الثنائية القائمة بين الظاهرة الصوتية بوصفها كذلك والظاهرة الصوتية بوصفها علامة، أي القائمة بين واقعة فيزيائية (موضوعية) وواقعة فيزيائية ذهنية (ذاتية)، وليس البتة بين الواقعة «الفيزيائية» للصوت في مقابل الواقعة «الذهنية» للدلالة. إن ثمة إذن ميدان أوّل، داخلي، سيكولوجي، تتواجد فيه العلامة والدلالة، كلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر، وميدان ثان، خارجي، لا توجد فيه إلا «العلامة»، لكن العلامة هذه ليست سوى سلسلة من الذبذبات الصوتية فلا يصح تسميتها، في هذه الحالة، إلا بالصورة الصوتية»[2].

---

(1) F. de Saussure, Notes pour le Cours II (1908-1909) : Dualités, in Ecrits de linguistique générale, p. 298.

(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 20.

من المخالفة إلى المماثلة

أضحى مفهوم المماثلة والمخالفة منذ نشأة اللسانيات الحديثة أحد مرتكزاتها الرئيسة، فقد باتت النظريات اللسانياتية الحديثة تتدواله وتصطنعه إجراءً يُسهم في تحليل عدد من الوقائع اللسانية منذ أن سنّ دو سوسير قانونه العام قائلا: «إن النسق اللساني قائم كله على المماثلة والمخالفة»[1]. لكن المبدأ لم يسلم شأنه شأن عدد من تصورات دو سوسير اللسانياتية، في العقود الأولى من القرن الماضي، من النقد والتجريح نتيجة عدم تمكن شارل بالي وألبير سشهاي من التعبير عنها تعبيرا صادقا وفيا لتعاليم دو سوسير التي أودعها في محاضراته التي ألقاها بجامعة جنيف بين سنتي 1907 و1911، ونشرت سنة 1916 بعنوان «محاضرات في اللسانيات العامة». ولقد كان بويسنز أوّل من أشار علنا إلى التناقض الحاصل في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة بخصوص هذا المبدأ العام[2]، عندما جابه منه مقولتين بدتا له متناقضتين، الأولى مفادها أن اللسان يتأسس على الاختلافات القائمة بين وحداته لا شيء سواها[3]، والأخرى فحواها أن اللسان يتأسس على عدد من الاختلافات والمماثلات[4]. وعلى الرغم من الموقف الذي اتخذه سشهاي من اتهامات بويسنز لدو سوسير بالتناقض فإن أهم ردوده استندت إلى فكرة إثبات سوء فهم بويسنز لفكر دو سوسير، ولئن أسفر سوء الفهم هذا عن الدعوة إلى القطيعة مع فكر دو سوسير، فإن بويسنز، في نظر سشهاي، فشل فشلا ذريعا في إحداث القطيعة لأن النسق الذي استعاض به عن نسق دو سوسير لا يستند إلى تصور واضح عن علاقة اللغة بالفكر، وقد تجلى هذا التصور القاصر في تعريفه للفعل السيمي[5].

---

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 151.

(2) E. Buyssens, «Les Six Linguistiques de F. de Saussure», Langues vivantes, n° 7, 1942, pp. 15-23.

(3) «Dans la langue, il n'y a que des différences», F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 166.

(4) «Le mécanisme de la langue roule tout entier sur des identités et des différences», Idem, p. 151.

(5) A. Sechehaye, «Compte-rendu de E. Buyssens, Les Six Linguistiques de F. de Saussure. Les langages et le discours», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 4, 1944, pp. 65-69.

وما كان لهذه المحاورة الأدبية التي نشأت بين سشهاي وبويسنز وامتدت إلى عدد من المقالات السجال أن تمر دون أن تستدعي مشاركة لغويين آخرين، لهم دراية بطبيعة تكوين كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير. ولقد برز هذا الموقف بكل جلاء عند فراي[1]، عندما راح يذكر أولا بطريقة العمل التي انتهجها شارل بالي وألبير سشهاي في الإعداد لكتاب المحاضرات من خلال استخلاص، عن طريق المقارنة، فكر دو سوسير من كراسات طلبته، ويدلّل ثانيا على عدم صحة افتراض بويسنز للتناقض القائم بين مقولتي دو سوسير، لكونه تناقض ناجم عن عدم تمثل فكر دو سوسير تمثلا صحيحا يتحلل من سطوة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه.

ولئن كان بويسنز في مقاله المذكور أشار إلى كونه الأول من لاحظ هذا التناقض في تعبير دو سوسير عن مبدأ المماثلة والمخالفة فقد أثبت فراي فساد زعمه هذا، بعد الاطلاع على عمل سشهاي المودع بمكتبة جامعة جنيف، وفيه أشار سشهاي، في الهامش إلى هذا التناقض الظاهر، الذي هو في حقيقة أمره، تناقض ناجم عن سوء فهم. ولقد أحسن فراي في تبديد سوء الفهم هذا، إذ أوضح أن الغالب في تعبير دو سوسير القول بأن النسق اللساني قائم على المماثلة والمخالفة، أما حينما يقرر بأن النسق اللساني كله قائم على مبدأ المخالفة فإنه يعني به أن النسق اللساني غير قائم البتة على المادة، ومن ذلك عدد معتبر من الفقرات من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة التي تشفع لهذا التصور من مثل القول بأن: اللسان شكل وليس مادة، أو القول مثلا بأن: كل لسان يصوغ كلماته استنادا إلى نسق من العناصر الصوتية، بيد إن ما يميز هذه العناصر الصوتية ليس كما يعتقد غالبا خصائصها الصوتية الذاتية، بل لكونها أصوات تختلف بعضها عن بعض»[2].

لقد أمكن للباحث الخروج نهائيا من دائرة المساجلات الأدبية والنقاشات المذهبية التي نشأت عن قراءة كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير بعد أن أصبح متاحا له الولوج إلى نصوص دو سوسير الأصلية لاسيما تلك التي تم العثور عليها

---

(1) H. Frei, «Saussure contre Saussure», Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 9, 1950, pp. 8-10.

(2) Idem, pp. 10-11.

سنة 1996 ونشرت بعد تحقيقها من قبل رودلف آنغلر وسيمون بوكي سنة 2002 ضمن السلسة الفلسفية لدار غليمار الفرنسية. وإن الذي يستقر إليه الباحث وهو يتصفح هذه النصوص فيما تعلق بمسألة المماثلة والمخالفة يكمن في تقرير دو سوسير ما يلي: «إن وجود صوت ما في لسان ما هو الشيء الذي يمكن تصوره بوصفه العنصر البسيط في بنيته، بيد إنه من اليسير البرهنة على أن وجود مثل هذا الصوت لا يكتسي قيمة له إلا من خلال مقابلته بالأصوات الأخرى الموجودة في اللسان ذاته. وإن ههنا إزاء التطبيق الأول والبسيط لمبدأ عام لا يمكن الاعتراض عليه، هو مبدأ الاختلافات، أو القيم الخلافية، أو الكتل السلبية والنسبية، التي يقوم عليها الوضع اللساني»[1].

إن مبدأ المماثلة والمخالفة أعم من أن يحصر في المستوى الصوتي الفونولوجي، ولئن كان في تصور دو سوسير مبدأ عاما يتخلل باقي مستويات التحليل اللساني المعهودة فلقد بات جليا أن المبدأ ذاته لن يكون من الشمولية إلا إذا انسحب إلى باقي المستويات، أي إلى المستوى المورفولوجي، والتركيبي، والدلالي. ولذلك بدا تقريره وضحا في «جوهري اللغة» عندما يقول: «إن مفهوم المماثلة سيكون في كل الأحوال القاعدة الضرورية، ويظل المفهوم الذي يؤسس للقاعدة المطلقة الوحيدة التي يُتمكن انطلاقا منها واستنادا إليها من تحديد كيانات مختلف المستويات والعناصر الأولى التي يحق للغوي الاعتقاد في وجودها»[2].

---

(1) F. de Saussure, De l’essence double du langage, p. 25.
(2) Idem, p. 33.

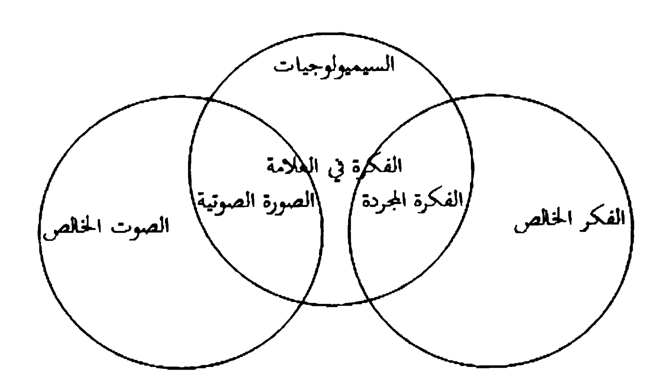
الفصل الرابع

من المورفولوجيات إلى السيميائيات

الفصل الرابع

من المورفولوجيات إلى السيميائيات

ليس من شأننا أن نعيد النظر من جديد في كل ما قيل عن سيميولوجيات دو سوسير (أو سيميائياته، مهما كانت التسمية)، لكننا نريد التوكيد، ههنا، على الموقع المتميز الذي يحتله كتاب «جوهري اللغة» من فكر دو سوسير السيميائياتي، لأسباب عديدة، لعل من بين أهمها في نظرنا، الثراء الدلالي الذي تنطوي عليه لفظة «sémiologie»، خلافا لما هي عليه في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إليه، أو ما روجت له مؤلفات السيميولوجيات. إن الناظر في «جوهري اللغة» يدرك دون عناء أن اللفظة لا تنطوي فقط على الدلالة على العلم الذي يدرس حياة العلامات في دائرة المجتمع، أو كما قيل يوما ما، بل تعبر عن مدلولات يصرح بها دو سوسير بعبارات صريحة. ولعل ما يلفت الانتباه، في «جوهري اللغة»، استخدام دو سوسير لفظ السيميولوجيات للدلالة على النسق اللساني المستقل عما آل عنه، وكما هو موجود في أذهان الأفراد المتكلمين. لكن السيميولوجيات تعني أيضا، إذ ما نظرنا في «جوهري اللغة»، مجال العلامة، وهو ميدان بين ميدانين هما، وصلة وصل بينهما: ميدان الفكر الخالص وميدان الصوت الخالص، على نحو ما نبينه في المخطط الذي يلي.



يجب التمييز بين ميادين ثلاثة هي:

1- الميدان غير اللساني للفكر الخالص، وهو الميدان المتحلل من العلامة الصوتية وخارج عنها، وهو متكون من كميات مطلقة.

2- والميدان اللساني للعلامة الصوتية (وهو ميدان السيميولوجيات): وهو الميدان الذي من العبث محاولة النظر في العلامة خارج الفكرة، وفي الفكرة خارج العلامة، وهو، في الآن ذاته، ميدان الفكرة الخالصة، والصورة الصوتية النسبية، والعلاقة القائمة بينهما.

3- والميدان غير اللساني للصوت الخالص أو ما يقوم مقام العلامة في ذاته بصرف النظر عن علاقتها بالفكرة، وهو ميدان الصوتيات.

أولا: الميدان غير اللساني للفكر الخالص، المتحلل من العلامة الصوتية وخارجٌ عنها.

إلى هذا الميدان تُرجع كل الأصناف المطلقة للفكرة، مهما كان العلم الذي من شأنه الاضطلاع بها، على افتراض أننا نعدها حقا أصنافا مطلقة، أو أننا نفترض مثلا وجود صنف «الشمس»، أو صنف «المستقبل»، أو صنف «الاسم»، بأنها حقا أصناف مطلقة، مستقلة عن العلامات الصوتية للسان ما، أو عن منتهى أنواع العلامات المختلفة. ليس من شأن اللغوي البحثُ عن البداية الفعلية لهذا التحلل من العلامة الصوتية، أو البحث عما إذا كان بعض الأصناف سابق على العلامة الصوتية أو تاليا لها، أو ما إذا كان بعضها مطلقا، وضروريا للذهن وبعضها الآخر نسبيا وغير ضروري، أو ما إذا كان بعضها من شأنه الاستمرار في التواجد مستقلا عن العلامة في حين أن بعضها الآخر مرتبط بعلامة، وغيرها من المسائل الأخرى. إن الفكرة المرتبطة بالعلامة هي وحدها التي [ ].

ثانيا: الميدان اللساني للفكر الذي تصبح فيه الفكرة فكرةً في العلامة أو الصورة الصوتية التي تصبح علامةً في الفكرة.

وليس أن تصبح الفكرة فكرةً في العلامة أو أن تصبح الصورة الصوتية علامةً في الفكرة شيئان مـختلفان، بل هما الشيء ذاته خلافا للخطأ الرئيس الأوّل. وإن القول بأن

الكلمة علامة للفكرة لا يختلف عن القول بأن الفكرة علامة للكلمة، بل هما الشيء نفسه، وهي كذلك في كل لحظة إذ من المستحيل التعرف على الكلمة، وتحديدها ضمن الجملة، دون الاستناد إلى الفكرة. إن العلامة تفترض الدلالة، كما إن الدلالة تفترض العلامة، وإن اتخاذ العلامة (وحدها) قاعدةً ليس له نصيب من الصحة وحسب، بل إنه لا يعني البتة شيئا، إذ إن العلامة سرعان ما تؤول إلى مجرد صورة صوتية حالما تفقد مجموع دلالاتها.

ولذلك فإن التمييز الرئيس والوحيد في اللسانيات يتعلق بـمعرفة:

- ما إذا كنا نعتبر علامة ما أو صورة صوتية ما، نعتبرهما علامة (السيميولوجيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل)، وهو ما يقتضي مباشرة أربعة عناصر لا يمكن اختزالها وثلاث علاقات قائمة بين هذه العناصر، وفضلا عن أن هذه العناصر يتم نقلها من قبل الفكر إلى وعي الفرد المتكلم،
- أو ما إذا كنا نعتبر علامة أو صورة صوتية، نعتبرهما صورة صوتية (الصوتيات)، وهو ما لا يستلزم لا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عنصر آخر، ولا تمثل شيئا آخر غير الواقعة الموضوعية، ولكنه في الآن ذاته طريقة أخرى، مجردة بامتياز، لتمثل اللسان: إذ لا حضور، في كل لحظة من لحظات وجود اللسان، إلا لـما هو مدرك من قبل الوعي، أي لـما هو علامة، أو لـما قد يصبح علامة»[1].

ليس للسان وعي بالصوت إلا بوصفه علامة

لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتمثل هذه المقولة التي تبدو لأوّل وهلة غريبة تمثلا سديدا إلا إذا أوقعنا فيها مكان اللسان لفظة الفرد المتكلم، إذ بات المصطلحين، في تصور دو سوسير، مترادفين أحيانا، ونصوغ المقولة إذن على النحو التالي بالقول: إن الفرد المتكلم لا يعي الصوت إلا بوصفه علامة. ولئن كان هذا الإقرار يستند إلى التمييز بين الشكل اللساني والصورة الصوتية الذي أفضنا من تفسير دلالته في الفصول السابقة، فإنه

---

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, pp. 43-45.

يستند أيضا إلى مقولة أخرى صاغها دو سوسير كما يلي: «إن الاسم الحقيقي للمورفولوجيات يجب أن يكون نظرية العلامات، وليس نظرية الأشكال»[1].

يجب، قبل أن نقبل على تفسير هاتين المقولتين، وما تنطويان عليه من نتائج منهجية، أن نسعى إلى تحديد موقع النص الذي استقيناهما منه من أدبيات فكر دو سوسير اللسانياتي، ونتحقق من تاريخ كتابته حتى ندرجه ضمن التدرج العلمي الذي سار عليه. والظاهر من كتاب لويك دوبيكر، فهم فرديناند دو سوسير وفقا لمخطوطاته. مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، الذي نقلته إلى العربية الباحثة ريما بركة، أن النص يعود تأليف إلى السنوات 1891 و1894، وهو في هذه الحالة مزامن لكتاب «جوهري اللغة»، لكننا نعتقد أنه يمثل تطورا في فكر دو سوسير على الرغم من كونهما متزامنين.

إن الانتقال من المورفولوجيات إلى السيميائيات له في هذا السياق ما يبرره، وهو فضلا عن ذلك ينسجم كل الانسجام مع المعادلة السيميائياتية التي خضنا فيها في الفصل الثاني، والتي مفادها القول بأن «السيميائيات =المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل». ولئن قلنا هنالك أنها معادلة تؤسس لوحدة لا انفصام لها، في إطار السيميولوجيات اللسانياتية، بين فروع اللسانيات المعهودة من مثل المورفولوجيات، والمفرداتيات والتركيبيات والدلاليات، وهي علوم تعنى بدراسة اللسان، وعلوم أخرى تتصل بدراسة الكلام من مثل البلاغة والأسلوبيات وغيرها، فإننا ههنا نبرز فارقا آخر، بالتوكيد على أن المورفولوجيات لا يمكنها إلا أن تكون ذات سند سيميائي.

ولئن كان الأمر كذلك بالنسبة للمورفولوجيات، أفليس حريا بنا إذن أن نسحب هذا التصور إلى كافة مكونات المعادلة والقول بأن كلا من النحو، والتركيبيات، والترادف، والبلاغة، والأسلوبيات، والمعجميات، وغيرها من المعارف اللسانياتية، لا يمكنها أن تتأسس على أركان رصينة إلا إذا اتخذت الركن السيميائي ركنها الرئيس. أو ليس لهذا التصور قرابة علمية أكيدة مع إقرار شارل سندرس بورس حينما أسر، في إحدى رسائله من العام 1908،

---

[1] F. de Saussure, «Morphologie», in Ecrits de linguistique générale, p. 180.

إلى السيدة ويلبي بالارتباط الوثيق الذي ما انفك، منذ تعرّفه على المنطق في حداثة سنه، يلامسه بين السيميائيات وسائر العلوم الأخرى التي اهتم بها، فقد كتب لها يقول: «اعلمي أنه منذ سن الثانية أو الثالثة عشر، منذ اليوم الذي تناولت فيه من على الأرض، في حجرة أخي الأكبر، نسخة من منطق رتشارد واتلي، وسألته ما المنطق؟ وأجابني إجابة بسيطة، فجلست على الأرض وباشرت قراءته، منذ ذلك اليوم، لم يعد في مقدوري أبدا أن أدرس أي شيء كان - رياضيات، أخلاقا، ميتافيزيقا، جاذبية، دينامية حرارية، بصريات، كيمياء، علم تشريح مقارن، علم نفس، صوتيات، تاريخ علوم، رجال ونساء، نبيذا - إلا بوصفها دراسات سيميائية»[1].

من الشكل اللساني إلى العلامة

إن الانتقال من المورفولوجيات إلى السيميائيات له أيضا ما يبرره بالنظر إلى عدم القدرة، في كثير من الأحوال، على الفصل في التحليل اللسانياتي بين العمل الصوتياتي والعمل المورفولوجياتي، يقول دو سوسير: «يقال بأن المورفولوجيات هي دراسة أشكال اللغة، بينما الصوتيات هي دراسة أصوات اللغة. لا يمكننا أن نركن إلى مثل هذا التعريف، لا من باب النظرية ولا من باب التطبيق، وقد لا يمكننا التمييز ما إن كنا نقوم بالمورفولوجيات أو نقوم بالصوتيات. إن من الواضح أولا أن الصوتيات تعنى بالأصوات، لكنها لا تستطيع ذلك إلا إذا اشتغلت قبل ذلك بالأشكال، لأن الأصوات لا تنتقل من جيل إلى جيل في حالة عزلة، إن الأصوات لا وجود لها، لا تحيى ولا تتحول إلا ضمن الكلمات»[2].

إن العزوف عن فصل الصوتيات عن المورفولوجيات على هذا النحو يدرجها ضمن دائرة العلوم التي تُعنى بالأشكال، فتُصدق حينها ما أوردناه عن دو سوسير من قبل عند توكيده على أن المورفولوجيات أعم من أن تقتصر على دراسة صيغ الكلمات، فتترادف مع الصرف، بل تشمل جميع المستويات اللسانية، «وهذه المستويات ليست بالضرورة مستويات

(1) C. S. Peirce, Ecrits sur le signe, tr. G. Deledalle, Paris, Seuil, 1978, p. 56.
(2) F. de Saussure, «Morphologie», in Ecrits de linguistique générale, p. 180.

مستقلة عن بعضها بعض استقلالا تاما، بحيث إن قاعدة "تركيبية" تحدد حالات استعمال «parfait»، أو قاعدة مورفولوجية صرفة تحدد صيغ هذا «parfait»، أو قاعدة، لنقل أنها صوتية، تحدد كيفية الحالة التي يحذف فيها الصائت، أو الحالة التي يستبدل فيها الصوت π بالصوت φ، تنتمي، بحكم ارتباط عميق لا يمكن اختزاله، إلى نمط واحد من الوقائع، ألا وهي كيفية عمل العلامات، بواسطة الاختلافات القائمة بينها، في زمن محدد»[1].

إن المورفولوجيات نظرية سيميائياتية، ولأجل ذلك، «لا يمكنها أن تأتي على تتعرف كل العلامة، وتحددها، وتبرز الدور الذي تضطلع به، إلا إذا توفرت على معالم من العلامات الأخرى من النسق نفسه. إن اللفظة اليونانية δοτÓς تستعصي، في ذاتها، على التحليل المورفولوجي، لكننا حالما نتوفر على δοτÓν، وδοτηρ استطعنا القيام بذلك، مع الافتراض، بطيعة الحال، أن δοτον وδοτηρ ينتميان إلى النسق نفسه. إن لفظة δοτÓς إذا ما قورنت بالألفاظ المعاصرة لها تشتمل على دلالة تختلف عن الدلالات التي تشتمل عليها δοτηρ، وهذه بدورها تختلف عن تلك التي تنطوي عليها لفظة δωσω، وδοτÓν وأقسام δοτÓς. ومن ثم فإن δοτÓς تبرز ههنا كعلامة، وتنتمي إذن إلى المورفولوجيات»[2].

إن البحوث المعاصرة التي انضوت ضمن هذا التيار الحديث الموسوم بلسانيات دو سوسير الجديدة ما انفكت تستخرج من النصوص الجديدة، لاسيما من كتاب «جوهري اللغة»، تصورات غير تلك التي اعتاد الباحثون على تناقلها، ولعل من بين أهمها، في نظرنا، تصوره السيميائياتي. فبينما يبدو التصور السيميائياتي لدو سوسير، كما هو مبثوث في المحاضرات في اللسانيات العامة، مجرد مشروع يحدد سلفا للسيميولوجيات الحق في الوجود، ويشرع لها موضوعا هو دراسة العلامة ضمن الحياة الاجتماعية، يبدو مشروع دو سوسير السيميائياتي، كما هو مبثوث الآن في النصوص الجديدة أكر نضجا، ولقد كشف سيمون

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 35.
(2) F. de Saussure, «Morphologie», p. 181.

بوكي مؤخرا عن جانب هام من جوانب هذا المشروع يرتبط بطبيعة العلامة اللسانية، وتصنيف للوحدات السيميائية[1].

لقد نظر سيمون بوكي في النص الذي سنأتي على نقله إلى العربية بعد حين واستخرج منه تصورا عن مستويات التحليل اللساني، وهي في نظره: المستوى الفونيمي والمستوى المورفيمي والمستوى التركيبي، وفي كل مستوى من هذه المستويات تتكون العلامة من وحدة بين دال ومدلول، وترتبط طبيعة الدال بطبيعة المستوى الذي ينتمي إليه. يقول دو سوسير في هذا النص: «إن كل نوع من أنواع العلامات الموجودة باللسان (سواء أكانت علامة صوتية، أو علامة تامة من مثل الكلمة أو الضمير، أو علامة تكميلية من مثل اللواحق أو الجذور، أو العلامات التي لا دلالة لها من مثل الأصوات، أو علامة غير صوتية كوضع العلامة تلوى العلامة الأخرى)، كل نوع من هذه الأنواع ذو قيمة سلبية»[2]. ولعل الجديد في هذا التصور ما يتصل بطبيعة العلامة اللسانية في مستواها التركيبي، فهي تتألف من مدلول هو المعنى ودال هو الموقع التركيبي «position syntaxique» التي تتخذه المورفيمات ضمن التراكيب.

من اللسان المدونة إلى اللسان النسق من القيم

لن ننفك على التوكيد، كلما سنحت لنا الفرصة، على ضرورة التخلي نهائيا على كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي شغل الناس مائة عام، لأن ما في كتابات دو سوسير الأصيلة ما يغني عنه. ولئن كنا مدركين أتم الإدراك ما في هذا الموقف من الإفراط، فإننا إلى هذا الموقف نركن، لـما لـمسنا من هذه النصوص الجديدة من حداثة وجدة، وأصالة وصحة، مقارنة بـما روج عن دو سوسير من مواقف وتصورات لا تعبر عنه تعبيرا سديدا مكينا. وإننا غالبا ما كنا، ولا زلنا، ننظر إلى هذه المواقف الأصيلة بوصفها ثمرات، لا زلنا

(1) S. Bouquet, «Triple articulation de la langue et articulation herméneutique du langage. Quand De l'essence double du langage réinterprète les textes saussuriens», Arena Romanistica, n° 12, 2013, pp. 86-102.

(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 48.

نـجنينها، للنقود التي ما توانى دو سوسير عن إصدارها في حق تصورات لسانيات عصره المفتقدة إلى معرفة حقيقية للغة والألسن.

ولقد ظلت هذه الأخيرة في عرف لسانيات القرن التاسع عشر التاريخية المقارنة مجرد مدونات من الكلمات التي تحيل إلى أشياء في الواقع الخارجي، يسهل تتبع تحولاتها الصوتية عبر الزمن، وإقرار القوانين التي تتحكم في انتقالها من صورة إلى أخرى. بيد إن الأمر ليس كذلك، لسبب بسيط أثبته دو سوسير في إحدى ملحوظاته التي كان يحضر بها محاضراته في اللسانيات العامة: «لو كانت وظيفة الألسن تقتصر على تسمية الأشياء، لظلت عباراتها منفصلة عن بعضها البعض كما هي الأشياء، ولظلت تقتصر على تسمية الأشياء المادية المرئية»[1]. ولئن كان كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة أسهم أيم إسهام في زعزعة هذه العقيدة في أذهان الناس، من خلال التوكيد، في مواطن عدة من فصوله، على الطابع النسقي للألسن، وهي مزية تدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في موقفنا المفرط منه، إلا أن النصوص التي بين أيدينا باتت أكثر جلاء ووضوحا عندما تتطرق إلى هذه المسألة.

صحيح أن اللسان نسق من العلامات، ولقد أضحت هذه المقولة من مسلّمات البحث اللسانياتي الحديث إلى درجة الاستغناء عن ذكرها، لكنها ما تزال في كثير من الأحيان لا يُستفاض في كل ما تنطوي عليه من نتائج منهجية، ولا يوقف على كل ما تتضمنه من دلالات واستنتاجات. إن اللسان ليس فقط نسقا من العلامات، بل إنه نسق من القيم. ولعل أولى الخطوات التي قادت، في اعتبارنا، دو سوسير إلى الانتقال من مفهوم النسق من العلامات إلى مفهوم النسق من القيم الترادف الحاصل، في تصوره، بين مصطلح القيمة، والدلالة. ولقد أوكد هذا الإقرار بالترادف منذ الصفحات الأولى من كتابه «جوهر اللغة»، وكأني به يوقعه موقع المقدمات الرئيسة لفهم النظرية التي رام صياغتها، يقول: «إننا لا نقيم فرقا حاسما بين مصطلحات القيمة والمعنى والدلالة ووظيفة الشكل أو استعماله، ولا بين الفكرة بوصفها محتوى شكل ما، إن المصطلحات هذه مصطلحات مترادفة. بيد إنه يجب

(1) F. de Saussure, Notes pour le cours III (1910-1911) : Arbitraire du signe et notion de terme, in Écrits de linguistique générale, p. 328.

الاعتراف بأن مصطلح القيمة أحسن تعبيرا من أي مصطلح آخر عن جوهر الواقعة، والذي هو جوهر اللسان أيضا، من خلال الإقرار بأن الشكل لا يعني وإنما يساوي، وإن هذا لهو الأمر الرئيس. ولما كان هذا الشكل يساوي فإنه يستلزم وجود قيم أخرى».

ولو صح لنا التساؤل عن علة الانتقال من تصور اللسان بوصفه نسقا من العلامات إلى اللسان بوصفه نسقا من القيم، فإن موقع الباحث من الواقعة اللسانية، بوصفه مشاهد لها «observateur»، يبدد الحيرة التي تكتنفه، ذلك أن النظر إلى الواقعة الاسانية من موقع «observatoire» العلامات والنظر فيها من موقع الدلالات سيان في نظر دو سوسير، لذلك أردف القول: «ولما كنا نتكلم عن القيم بصفة عامة، ولا نخص بالذكر قيمة بعينها، (وهذه القيمة بعينها تتعلق بتلك القيم العامة)، فإننا نرى أن تـموقعنا في عالم العلامات وتـموقعنا في عالم الدلالات إنما يمثلان الشيء ذاته، ولا وجود لأدنى حد معلوم فاصل بين قيم الأشكال بمقتضى اختلافاتها المادية المتبادلة وبين قيمها بمقتضى المعنى التي نعزوه لهذه الاختلافات. إنما هذا مجرد خلاف كلامي»[1].

ولقد تجلى مفهوم اللسان بوصفه نسقا من القيم، في مواطن «جوهري اللغة»، منها في قول دو سوسير: «إن اللسان، مهما اختلفت وجهات النظر التي نتناوله انطلاقا منها، لا يتمثل، إذا ما راعينا جوهره، في نسق من القيم المطلقة أو الموجبة، بل إن يتمثل في نسق من القيم النسبية أو السالبة، ليس لها وجود إلا من خلال المقابلة القائمة بينها»[2].

اللسان والأنساق السيميائية

لقد درج فكر دو سوسير السيميائاتي على إطلاعنا على الموقع الذي يرتضيه للسان من سائر الأنساق السيميائية الأخرى، ولقد ألفينا دو سوسير، في «جوهري اللغة» وكتاباته المرافقة له فيما نشر مؤخرا، يؤكد على المنزلة الخاصة التي يحظى بها اللسان ضمن هذه الأنساق، ولئن كانت الغاية من هذه المقارنات التي يقيمها بين اللسان والأنساق الأخرى

---

(1) Ibid.
(2) Idem, p. 77.

إبراز تفرده وخصوصيته، فإنها هذه المقارنات تبرز أيضا جانبا هاما من جوانب فكر دو سوسير الأصيل. إنه فكر سيميائياتي بامتياز، متمرس غاية التمرس في ملامسة كثير من المسائل السيميائياتية التي يتفرد فيها اللسان عن باقي الأنساق الأخرى في البعض منها ويشترك معها في البعض الآخر، إلى درجة لا نحسب أننا نغالي لو زعمنا أنها تنطوي على مشروع سيميائياتي عام قد لا نعلم منه إلا النزر القليل مقارنة بما نعلم عما ترك لنا دو سوسير من مخطوطات وما لا نعلم عنه شيئا.

لكن الأكيد فيما صرنا نعلم أن النصوص المنشورة حديثا تزيح عنا الغشاوة التي حجبت عنا، طيلة مائة عام من التلقي العقيم، البعد السيميائياتي الأصيل للسانيات التي رام دو سوسير صياغة نظرية لها، أضحت أهم معالمه بارزة الآن في كتاب «جوهري اللغة»، وأن المشروع السيميائياتي هذا لا يقف، كما يبدو من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، عند حدود الإعلان عن علم جديد، السيميولوجيات، الغاية منه «دراسة العلامات ضمن الحياة الاجتماعية»[1]، بل يبدو المشروع وقد بلغ مرحلة متطورة من النضج، وتوضحت تمفصلاته من خلال المعادلة السيميائياتية التي لا مناص من إعادة التذكير بها كلما دعت الحاجة، والتي مفادها القول بأن «السيميائيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ، الكل متصل»، فلا تجد فيها انفصاما بين العلوم التي تعنى باللسان من مثل المورفولوجيات، والمفرداتيات والتركيبيات والدلاليات، وتلك التي تعنى بالكلام من مثل البلاغة والأسلوبيات وغيرها.

ويجب أن نشير في هذا السياق إلى أن ما يميز اللسان عن الأنساق السيميائية الأخرى لا يحظى عند وسوسير بالصدارة، إذ يقول: «يجب أن ينظر إلى ما يميز اللسان عن أي نسق سيميائي آخر على أنه أمر ثانوي، من مثل أن نبدأ بالعناية بالجهاز الصوتي وهي مسألة ليس من الأهمية بمكان لكونها ليست مسألة سيميائية لوجود أنساق لا تستعين به»[2]. ولئن كان الأمر على هذا النحو بالنسبة إلى ما يميز اللسان عن باقي الأنساق الأخرى، فإن ما يشتركان

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 33.
(2) F. de Saussure, Nouveaux documents, in Écrits de linguistique générale, p. 288.

فيه ليس كله موضوع عناية، بل إن في ذلك استثناء أيضا، إذ يقول: «يتضح لنا في الآن ذاته، أننا لا نعتد بما يندرج من الوقائع التي يشترك فيها اللسان والأنساق السيميائية الأخرى ضمن ما يسمى بالعقد الأولي، أو المواضعة الأولى، فهو بالنسبة لنا مسألة ثانوية»[1].

وفي هذا الشأن تبدو المقارنات وكأنها تسهم في إيضاح معالم هذا المشروع، فقد عمد دو سوسير إلى المقارنة بين اللسان ونسق الإشارات البحرية من أجل إبراز المفهوم المحوري الذي تشترك فيه كل الأنساق السيميائية، ألا وهو مفهوم العلامة بقوله: «إن النسق اللساني من شأنه أن يقارن، مقارنة مجدية حتى وإن بدت غير دقيقة، بنسق من الإشارات البحرية المتمثلة في أعلامٍ ذوات ألوان مختلفة. إن العلم عندما يرفرف وسط عدد من الأعلام، في أعلى السارية، إن ثمة وجودين: أما وجوده الأوّل فيتمثل في كونه مجرد قطعة من كتان أحمر أو أزرق، أما وجوده الثاني فإنه يتمثل في كونه علامة، أو شيئا ذا دلالة بالنسبة للذين يرونه. ولهذا الوجود الثاني خصائص بارزة يمكن ملاحظتها:

1- إن هذا الوجود الثاني للعلامة لا يقوم إلا وفقا للفكرة التي يرتبط بها.

2- وإن كل ما تمثله الإشارة البحرية التي ينطوي عليها العلم الأحمر أو الأزرق، بالنسبة للذهن، لا ينشأ مما هي عليه، أو مما خليقة بأن يقترن به، ولكنه ينشأ، حصريا، من هذين الشيئين: أولا، من اختلافها مع العلامات الأخرى البارزة معها في الآن ذاته، وثانيا، من اختلافها مع العلامات الأخرى التي يمكن أن ترفع في مكانها، وفي مكان العلامات التي ترافقها. ولئن تساءلنا أين يكمن الوجود الموجب للعلامة، بقطع النظر عن هذين العاملين السالبين، لاتضح لنا في الحين أنها لا تمتلكه، وأن [ ].

وعندما نصل إلى نهاية التحليل، ولا نكاد نبطئ حتى نصل إليها، فإننا سرعان ما نتحقق من استحالة إدراك ما اللسان ما لم نكن على علمٍ مسبقٍ بالتحولات التي مرت بها من حقبة تاريخية إلى أخرى: ولكن ما بعد ذلك ليس ذي شأن ما لم نعد إلى الفصل المطلق بين ذلك الكائن المسمى «اللسان»، الدائم الآنية، وبين كون هذا الكائن، «اللسان»، ديدنه المألوف انتقاله عبر الزمن. وفي حقيقة الأمر، فإن كل ما في اللسان عادة ما ينجم عما يعترض انتقاله

---

(1) Ibid.

الجذور، أو العلامات التي لا دلالة لها من مثل الأصوات، أو علامة غير صوتية كوضع العلامة تلوى العلامة الأخرى)، كل نوع من هذه الأنواع ذو قيمة سلبية»[1].

أما الأمر الأوّل فإنه يتعلق بالطبيعة السالبة للموقع التركيبي بمعنى أن قيمة هذه العلامة، التي هي الموقع التي تحتله المورفيمات ضمن التراكيب، لا تتحدد إلا نسبة للمواقع الأخرى، التي هي أيضا علامات، التي تشغلها المورفيمات الأخرى من النص ذاته، أو المقطوعة النصية ذاتها. ولنا في مسألة المسند والمسند إليه خير مثال على ذلك، فهما من جهة لا يُحددان إلا بالموقع الذي يحتلانه ضمن الجملة، ثم إذا كان الأول مسندا فالآخر مسند إليه.

وأما الأمر الثاني فإن مفهوم الموقع التركيبي يحيلنا إلى مسألة بالغة الأهمية هي مسألة أجزاء الخطاب «parties du discours» أو ما اصطلح عليه النحو العربي بأنواع الكلم، وإننا نعتقد أن مفهوم الموقع التركيبي يُسهم في فهم الأسس التي استند إليه التصنيف العربي لهذه الأنواع وطرائق تركيبها التي تسيرها أنواع التعلق القائمة بينها، ضمن ما أضحى يسمى بنظرية النظم. إن دلالة الاسم والفعل والحرف لا تحدد كما هو ظاهر إيجابا، إنما تتحد سلبا لاسيما ما تعلق بالحرف من حيث القول إن الحرف ما ليس باسم ولا بفعل، وأن لكل نوع من هذه الأنواع طرائق في التعلق وخصوصيات في التأليف.

ولقد أشار دو سوسير إلى مفهوم التعلق، أو النظم إن شئنا، في ملحوظته حول الخطاب إذ يقول: «لا يُبتكر اللسان إلا لأجل الخطاب، ولكن ما الذي يفصل الخطاب عن اللسان، أو بعبارة أخرى، ما الذي، في لحظة ما، يجيز لنا القول بأن اللسان تحول إلى خطاب؟ إن اللسان يتوفر على مجموعة من المفاهيم الجاهزة، أي متخذة شكلا لسانيا، مثل ثور، وبحيرة، وسماء، وقوي، وأحمر، وحزين، وخمسة، وذاب، ورأى، ففي أي وقت، واستنادا إلى أي عملية، ووفقا لأي علاقة، وفي أي ظروف، تُنشأ هذه المفاهيم خطابا؟ إن سلسلة المفاهيم هذه، على الرغم من سعتها بما توحي به من أفكار، لن تُطلع أبدا أي إنسان أن المتلفظ بها يريد إبلاغه شيئا ما. فما الذي يجب توفره حتى نفهم أننا نروم التعبير

---

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 48.

عن شيء ما من خلال استخدام المفاهيم التي يتوفر عليها اللسان؟ والسؤال هذا سؤال عن ماهية الخطاب، والإجابة عنه لأول وهلة إجابة بسيطة: ففيما يقوم الخطاب على التوكيد على العلاقات التي تنعقد بين هذه المفاهيم التي صيغت لسانيا، يقتصر اللسان، سلفا، على صياغة المفاهيم، منفردة تنتظر أن يجمع بينها حتى يتم التعبير عن الفكر»[1].

من التركيبيات إلى النظميات

أما ثالث هذه الإجراءات فإنها تتصل بالتحقق من أن الفكر السوسيري لا يقف عند حدود التركيبيات التي هي عادة دراسة مواقع الكلم (الكلمات) ضمن الجملة، لأن الجملة ليست المستوى الأعلى الذي يمكن للتحليل اللساناتي بلوغه، ومن ثم الانتقال إلى لسانيات أخرى، هي لسانيات النص،كما دأبت اللسانيات الحديثة على تمثله. ولقد بدا هذا التجاوز لحدود الجملة في تصوره لمفهوم المقطع النظمي، فهو عنده مرادف للكلام إذ يقول: «نسمي «syntagme» ما كان كلاما حقيقيا، وهو التوليفة من العناصر المحتواة في قطعة من كلام متحقق، أو هو، أيضا، النظام الذي ترتبط بموجبه العناصر فيما بينها، من خلال ما يليها وما يسبقها»[2].

وإننا هاهنا إزاء معضلة لا نكاد نجد لها حلا، ذلك أن مصطلح «syntagmatique»، ليس مصطلحا شائعا في أدبيات اللسانيات العربية الحديثة التي عادة ما تتعامل مع مصطلح التركيبيات، أو النحو، للدلالة على التركيب اللساني، سواء كان جملة أو نصا. لكننا لو عدنا إلى تراثنا العربي فإن أوّل ما يلقانا هو مصطلح النظم، ولذلك فإننا نطمئن إلى ترجمة مصطلح «syntagme» بعبارة المنظوم من الكلام.

---

(1) F. de Saussure, «Note sur le discours» (Fonds BPU 1996), in Écrits de linguistique générale, p. 277.

(2) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 61.



الفصل الخامس

من الكلمة إلى الفرد المتكلم

الفصل الخامس

من الكلمة إلى الفرد المتكلم

الفرد المتكلم في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة

لم تكن مسألة الفرد المتكلم في فكر دو سوسير اللسانياتي (الفلسفي) تسيل كثيرا من الحبر، ولم يكن موقعها منه يثير الجدل والخلاف في أدبيات اللسانيات الحديثة نظرا للدور الذي قام به كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوبة إلى دو سوسير في التقليل من شأنها، وتعتيم تفاصيلها. لقد بدا الفرد المتكلم، في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة الذي نشره شارل بالي وألبير سشهاي، فردا مسلوب الإرادة، إزاء اللسان، لا يمكنه بأي من الأحوال أن يغيّر فيه أو يحدث فيه دون أن يكون للمجموعة اللسانية التي ينتمي إليها الرأي فيما أحدث أو إقرارا بما غيّر، على الرغم من أن شارل بالي وألبير سشهاي ما توانا من تعريف فعل الكلام بوصفه فعل إرادة وذكاء «un acte de volonté et d'intelligence»، وهو ما زاد الطين بلة، وأردف إعجازا للفهم وغلبة على التفسير.

ولقد ارتبط تمثل الفرد المتكلم، في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة المنسوب إلى دو سوسير، بفعل الكلام، ولما كان الاحتفاء بهذا الأخير قليلا فيه قلّ الحديث عنه هو الآخر. ولقد نجم هذا التمثل للفرد المتكلم في الكتاب عن تـمثل التمييز بين اللسان الكلام، إذ يرى شارل بالي وألبير سشهاي، ناسبين تمثلهم هذا إلى دو سوسير، وما هو لدو سوسير: «إننا بالفصل بين اللسان والكلام، نفصل في الآن ذاته بين 1) ما هو اجتماعي عما هو فردي، و2) ما هو أساسي عما هو ثانوي ونوعا ما عرضي»[1]. ولقد نجم عن هذا التمثل تصور اللسان خارجا عن دائرة الفرد المتكلم، بينما الأمر، لو تصفحنا كتاب «جوهري اللغة» ليس كذلك.

---

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 30.

لكن من المفارقة العجيبة، ولعلها إحدى النقود التي وجهت إلى شارل بالي وألبير سشهاي، أنهما عندما يحاولان التعبير عن فكرة دو سوسير في التمييز بين البحث الآني والبحث التاريخي يلجآن إلى الفرد المتكلم، وهذه المرة من حيث كونه فردا فاعلا، غير مسلوب الإرادة كما في علاقته مع اللسان، فيقولان: «إن الشيء الذي يبرز لأوّل وهلة عندما نتدارس الوقائع اللسانية يتمثل في كون تتابعها عبر الزمن ليس له وجود بالنسبة للفرد المتكلم، فهذا الأخير إزاء وضع. ولذلك فإن اللغوي الذي يروم فهم هذا الوضع لا سبيل له إلا أن يضع جانبا كل ما أحدث هذا الوضع ويتجاهل الدياكرونية. كما لا يمكنه النفاذ إلى وعي الأفراد المتكلمين إلا أن يمحو الماضي، لأن تدخل التاريخ لا يُسهم إلا في تشويه أحكامه»[1].

لكن نشر كراسات بعض الطلبة، لاسيما تلك التي استند إليها شارل بالي وألبير سشهاي للإعداد لكتاب المحاضرات مكّنت من تبديد ملامح الخلل والاضطراب اللذين وقعا فيهما جراء عدم حسن تعبيرهما عن فكر دو سوسير الأصيل، فها هي كراسة كُنستُنتان تقر بذلك من خلال التوكيد بالقول: «إن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يوجد إلا في الأفراد مجموعين، ولكنه شأنه شأن كل واقعة اجتماعية، لا يمكن مقاربته بمعزل عن الفرد»[2]، ثم لا نكاد نبتعد عن هذا الإقرار حتى نقع على إقرار آخر، قوله: «ليس للسان محلّ إلا الذهن»[3]. نعم، إن اللسان محله الذهن، وهذا ما يسعى إلى تكريسه كتاب «جوهري اللغة»، ولكنه ليس حضورا في الذهن ليس للفرد المتكلم سلطة عليه، بل بوصفه نشاطا ذهنيا فاعلا.

القطيعة مع الأنطولوجيات الغربية

لم يكن كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة يخبر كثيرا عن دو سوسير، بل الغالب أنه، وفي الأمر مفارقة كبيرة، كان يدعي وفاءه لفكره الأصيل، لكنه كلما اجتهد في ذلك جاء

---

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, p. 117.

(2) E. Constantin, Linguistique générale (Cours de M. le Professeur de Saussure). Semestre d'hiver 1910-1911, Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 58, 2005, p. 216.

(3) Idem, p. 217.

بما لـم يأتي به دو سوسير. وليت الأمر يقف عند حدود تشويه المصطلحات والمفاهيم التي درجت على اصطناعها أدبيات القرن التاسع عشر والقرن الذي يليه، لكنه يطال فكر دو سوسير اللسانياتي، والسيميائياتي، والفلسفي برمته، ولا يبقي منه إلا النزر القليل الذي لا يكفي للتعرف عن مواقفه من مسائل عصره الفلسفية معرفة سديدة واستظهار تصوراته عن قضايا علاقة اللغة بالفكر، والواقع، والوجود استظهارا تاما. ولولا العثور على مخطوطاته لبتنا اليوم لا نعيد النظر في كثير من مكتسبات اللسانيات الحديثة، ما قبل دو سوسير وما بعده، بل نعيد اجترارها والاحتفاء بها.

لكن في كتاب «جوهري اللغة» ما يغني عن هذا الفقد، وفيه ما يدل دلالة صريحة عن عدم انضمام دو سوسير إلى جمهور القائلين بتأصل اللغة أنطولوجيا. لا. لا تقيم الألسن، في تصور دو سوسير، علاقة مباشرة بعالم الموجودات، وليست بأي حال من الأحوال مرايا عاكسة، ولا هي وظيفتها الأولى تمثيل هذه الموجودات تمثيلا وفيا صادقا عنها. إن الألسن، أو الكلمات، أو الكيانات التي تفترض اللسانيات وجودها، وتسعى إلى استكشاف طبيعتها وجوهرها، ليس لها وجود إلا وجودها في ذهن الفرد المتكلم، وليس لها من قوام «substratum»، إلا ما تقيمه من علاقات سالبة فيما بينها، وإن اللغوي الذي يعنى بالصوتيات، أو المورفولوجيات، أو التركيبيات، لهو، في تصوره، إذا ما انتهج وجهة النظر هذه القائمة على العلاقات السالبة، على النقيض مباشرة بعالم الكيمياء، أو عالم الأحياء، مثلا، اللذين إذا اشتغلا بأشياء معنية من حقليهما، فإنما يشتغلان بأشياء لها وجود في ذاتها، أما هو فلا، إنه يشتغل على أشياء لا وجود لها إلا في الذهن[1].

لقد بدا لنا في هذا الإقرار نأي من دو سوسير عن تصورات فلسفة اللغة التي ركنت على مدى قرون من الاجتهادات الفلسفية إلى الفصل بين اللغة والفكر ومن ثم البحث عن طبيعة العلاقاتِ التي يقيمان فيما بينهما، ورفضٌ منه على إخراج المعاني من دائرة الألسن. يقول دو سوسير مبرزا ذلك: «لا يحتوي اللسان: إذا ما نظرنا إليه في زمن محدد على العلامات فقط، بل يحتوي أيضا على الدلالات التي ليست مستقلة عن العلامات، لأن هذه

---

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 65.

الأخيرة إنما تتخذ هذه التسمية لارتباطها بالدلالات. بيد إن ما هو منعدم، خلافا لذلك، أ) هي الدلالات والأفكار والأصناف النحوية خارج العلامات. قد توجد خارج المجال اللساني، لكنها مسألة مشكوك في صحتها، وليس للغوي أن ينظر فيها، بل هي من اختصاص الآخرين. ب) كما إن الصور الصوتية التي تحتاج إليها العلامات لا وجود لها هي الأخرى في اللسان الآني. قد يكون لها وجود ما بالنسبة للفيزيائي والفيزيولوجي، ولكن ليس بالنسبة للغوي أو الفرد المتكلم. وليس ثمة أيضا وجود للدلالة خارج العلامة،كما إن العلامة لا وجود لها خارج الدلالة»[1].

وظيفة الألسن هي الفهم

لم تكن العلامة يوما ما، منذ محاورات أفلاطون، وأرسطو والرواقيين وتأملاتهم الفلسفية الأولى، مرورا بتوما الأكويني وبعض الوسيطيين[2]، وعلى امتداد الفكر الفلسفي الغربي، مستغنية عن الواقع، مكتفية بذاتها، بل ظلت علاقتها بما تحيل إليه في عالم الأشياء تُمثل جانبا مكونا لها، وظل المثلث السيميائي هو المنوال المتوارث الغالب، الدال على تجذر البعد الأنطولوجي للعلامة[3]، يقول توما الأكويني: «إن الكلمات علامات على الأفكار، والأفكار محاكاة للأشياء، ومن ثم فإن الكلمات تحيل إلى الأشياء المشار إليها بواسطة الأفكار»[4].

ولقد استقر هذا التصور في أدبيات اللسانيات المعاصرة منذ أن وضع أودغن وريتشارد مثلثهما الدلالي، واستندا إليه للإقرار بالعلاقة السببية التي تنعقد، من وجهة نظرهما، بين العلامات والأفكار، وإذا ما كانت العلامات دالة، فهي كذلك لأنها تقرر شيئا ما، وهو العلاقة القائمة بين الأشياء والأفكار[5]، وجرى ليونس مجراهما وأقر بتصورهما،

---

(1) F. de Saussure, De l’essence double du langage, p. 73.
(2) J. Biard, Logique et théorie du signe au XIVe siècle, Paris, Vrin, 1989, p. 147.
(3) F. Rastier, Sémantique et recherches cognitives, Paris, P.U.F, 1991, p. 75.
(4) Thomas d’Aquin, Somme théologique, Volume I, tr. F. Lachat, Paris, Louis Vivès Editeur, 3e éd., 1874, p.
(5) C. K. Odgen & I. A. Richards, The Meaning of Meaning, New York, Harcourt, Brace & World, Inc, 8 éd., 1946, pp. 10-11 .

«لقد أضحى من المعتاد القول إن العبارات، وليست المفاهيم، تحيل إلى الأشياء، (وهي تمثيل لها)، وإننا نأخذ نحن أيضا بهذا الاستعمال»[1]. لقد أسهمت دلاليات أودغن ورتشارد في إرساء دعائم هذا التصور، وتلقفته معظم النظريات اللسانياتية فراحت تسعى إلى تطويره أو التوفيق بينه وبين التصور السوسيري، وتمخضت عن هذا التوفيق مجموعة من المثلثات من مثل مثلثات أولمان[2]، وبالدينغر[3]، وهيغر[4] وغيرهم من الباحثين الذين عاودوا النظر في تصور أودغن وريتشارد لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع، لكنهم فعلوا ذلك من وجهة النظر التي روج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهي الوجهة التي لا تعبر عن تصور دو سوسير الأصيل تعبيرا صادقا. ولقد استندت جل هذه البحوث إلى ما أثبته شارل بالي وألبير سشهاي ضمن الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب المحاضرات، وهو الفصل الذي يعنى بالتعريف بالعلامة اللسانية وبطبيعتها[5].

إن التعرف على تصور دو سوسير الأصيل لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع لا يتحقق إلا بتحليل نقدي لما جاء في كتاب المحاضرات في اللسانيات العام المنسوب إليه، في ضوء ما استجد من لسانيات دو سوسير واستنادا إلى ما حُقق من مخطوطاته المودعة بمكتبة جنيف. لقد باتت كتابات دو سوسير المنشورة حديثا منفذا قويا لتصوره الأصيل، وإن المتأمل في المقال الذي أعدّه سنة 1894 عن ويتني، تبرز أمامه بكل وضوح، خلافا لما هو عليه الأمر في كتاب المحاضرات، خاصية استقلال العلامة عن الواقع، مستعملا لذلك مصطلح العلامة المستقلة، ويقول مثلا في إبراز هذا الموقف: «لعل الفلاسفة، والمناطقة، وعلماء النفس تمكنوا من إطلاعنا على العقد الذي يربط الفكرة بالعلامة، وتحديدا بين الفكرة والعلامة المستقلة. ونحن نعني بالعلامة المستقلة أصناف العلامات ذات الخاصية التي تتمثل في افتقادها لكل

(1) J. Lyons, Eléments de sémantique, tr. J. Durand, Paris, Larousse, 1978, p 84.
(2) S. Ullman, Précis de sémantique française, Berne, A. Francke, 1952.
(3) K. Baldinger, «Sémantique et structure conceptuelle», Cahiers de lexicologie, n° 8, 1966, pp. 3-46.
(4) K. Heger, «Les bases méthodologiques de l'onomasiologie et du classement par concepts», Travaux de linguistique et de littérature, vol. 3, n° 1, 1965, pp. 7-32.
(5) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp. 97-100.

رابطة مع الشيء المراد الإشارة إليه»[1]. إن توكيد دو سوسير على استقلال اللغة عن الواقع يستند إلى عدد من المبررات والحجج، لعل أهمها، في نظره، يكمن في ميزتيها الرئيستين، فهي في الآن ذاته مواضعة وإرث تاريخي.

لم تكن علاقة اللغة بالفكر، شأنها شأن علاقة اللغة بالواقع، واضحة المعالم في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، بل شابها هي الأخرى جانب من الغموض حتى تعذرت الإحاطة بموقف دو سوسير منها إحاطة لا تشوبها شائبة. ولقد تراكمت الأسباب في ذلك حتى غدا مستحيلا تمييز فكر دو سوسير عن إضافات شارل بالي وألبير سشهاي، ولو عدنا إلى كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لألفينا علاقة اللغة بالفكر مطروحا على النحو الذي يلي: ليست وظيفة اللغة إزاء الفكر أن تقدم له الوسيلة الصوتية المادية التي تتيح له التعبير عن المعاني، فإذا ما نظرنا إلى سلسلة الأصوات التي يصدرها الإنسان بغض النظر عن دلالتها لوجدناها مادة لا يمكن التمييز بين مقاطعها، مثلما لو تفحصنا أفكارنا دون التعبير عنها بسلسلة من الأصوات لوجدناها هي الأخرى مادة لا يمكن التمييز بين أجزائها؛ فالدور الأساسي الذي تضطلع به الألسن البشرية إزاء الفكر لا يكمن في إنشاء وسيلة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، إنما لتكون بمثابة وسيط بين الفكر والصوت، بحيث يؤدي اتحادهما بالضرورة إلى تحديدات لوحدات في كليهما، ولا تنتج هذه التحديدات مادة ثالثة، وإنما تنتج شكلا، هو الشكل اللساني. وكما أن اللسان ليس وسيلة لترجمة الفكر الذي يفترض له وجود مسبق، فكذلك اللسان ليس نسخة طبق الأصل من الواقع[2].

لقد عمد شارل بالي وألبير سشهاي في هذا التصور، كما هو دأبهما في كثير من المواطن من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، إلى الإضافة والاستفاضة، وابتكروا عبارة «تنتج شكلا، ولا تنتج مادة (جوهرا)». إن ما نخلص إليه هو القول بأن للسان وجودا خاصا به، غير الوجود التاريخي أو الأنطولوجي أو الفكري. وهو ما ينافي أيضا التصور الذي توطد

---

(1) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 209.
(2) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp. 155-156.

انطلاقا من بور روايال، والذي يقول بوجود بنية عامة للفكر وفقها تنتظم الملفوظات[1]. هذا يعني أيضا أن دلالة الكلمة لا يمكن تحديدها بالتعرف على الشيء الذي تحيل إليه في الواقع، بل إن العلامة لا تحيل مباشرة إلى شيء بعينه إلا عن طريق مدلول ينتقي من بين خصائص هذا الشيء ما يتيح علاقة الإحالة هذه[2].

وبعد، فما هي، بعد الذي جئنا على ذكره، وظيفة الألسن، وها نحن قد سلبنا منها، استنادا إلى تصورات دو سوسير، كل صلة بالوجود؟ إن اللغة وظيفتها الفهم، وهذا الفهم منوط بالفرد المتكلم الذي يختزن الألسن في ذهنه، فيختزن العلامات بدلالاتها، لا تنفصم عنها انفصاما، فيفهم الغير ويتفاهم معهم. يقول دو سوسير في هذا الشأن: «إن اللسان وسيلة، وأداة لتحقيق هدف، وغاية، وأثر، بشكل مباشر متواصل: إنه الإفهام»[3]، وهو ما يميز اللغة عن باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى. ولقد كنا ونحن نجول في بعض كتب التراث العربي، فوقفنا على تعريف لمصطلح الخطاب عند زكريا بن محمد الأنصاري (ت. 926 هـ)، يقول: «الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للإفهام»[4].

موقع الإحالة من فكر دو سوسير

لقد باتت مسألة الإحالة من بين المسائل التي شغلت موقعا هاما من المسائل التي نظرت فيها فلسفة اللغة في القرن العشرين، ولقد بدا لعدد من اللغويين المحدثين أن المسألة توارت من فكر دو سوسير اللسانياتي ولـم يتطرق إليها بصريح العبارة، ولقد ظل هذا الموقف الذي عبر عنه بنفنست مثلا، حين قال: «إن دو سوسير أدار ظهره للإحالة»، ديدن اللغويين من بعده، وما انفكت التداوليات على إثره تعيب على دو سوسير مذهبه البنوياتي

---

(1) A.-M. Paveau et G.-E. Sarfati, Les grandes théories de la linguistique, Paris, A. Colin, 2003, p. 64.

(2) O. Ducrot et J.-M. Schaeffer, Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 257.

(3) F. de Saussure, Caractères du langage, in Écrits de linguistique générale, p. 178.

(4) زكريا بن محمد الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح. مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1991، ص. 68.

الذي يقصي الواقع الخارجي، في نظريته للعلامة أو في اختزال اللسانيات برمتها في دراسة اللسان، في ذاته ولذاته. ونحن اليوم أكثر يقينا مما مضى بأن ما روج عن دو سوسير في كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة لا يعبر عن حقيقة ما كان دو سوسير يختبره من معارف جديدة.

ولكي نتبين أصالة فكر دو سوسير مقارنة بفلسفة اللغة، فإننا يجب أن نذكر بأن فلسفة اللغة منذ اليونان، منذ أفلاطون وأرسطو ومن حذا حذوهما من فلاسفة القرون التي خلت، غالبا ما كانت تتصور اللغة بوصفها أداة تحيل إلى واقع الأشياء من خلال التوكيد على الخصائص التالية التي وسمت بها:

- إن الألسن عبارة عن جملة من الأسماء التي تشير إلى موجودات،
- إن وظيفتها التعبير عما هو كائن موجود،
- إن أصل المعنى يجب البحث عنه في الموجودات، بحيث إن معاني الأسماء تنصهر مع ما تحيل إليه، وهي بذلك معاني قابعة خارج اللسان،
- إن طبيعة الموجودات المحال إليها هي التي يعنى النظر به، وليست طبيعة الإحالة التي تضطلع بها اللغة، من خلال البحث عما إذا كانت هذه الموجودات المحال إليها حقائق، أو أحاسيس، أو أفكار، أو غير ذلك،
- إن البحث في وظيفة اللغة الإحالية تقع موقع الصدارة من الخطاب الفلسفي، لأن الفلسفة تعد في جانبها الأعم أنتولوجيات، أي خطاب حول الموجود، حول الواقع الخارجي[1].

لم تكن العلامة يوما ما، منذ محاورات أفلاطون، وأرسطو والرواقيين وتأملاتهم الفلسفية الأولى، مرورا بتوما الأكويني وبعض الوسيطيين[2]، وعلى امتداد الفكر الفلسفي الغربي، مستغنية عن الواقع، مكتفية بذاتها، بل ظلت علاقتها بما تحيل إليه في عالم الأشياء

(1) G. Hottois, Penser la logique. Une introduction technique et théorique à la philosophie de la logique et du langage, Bruxelles, De Boeck, 2e éd., 2006, pp. 159-160.

(2) J. Biard, Logique et théorie du signe au XIVe siècle, Paris, Vrin, 1989, p. 147.

تُمثل جانبا مكونا لها، وظل المثلث السيميائي هو المنوال المتوارث الغالب، الدال على تجذر البعد الأنطولوجي للعلامة[1]، يقول توما الأكويني: «إن الكلمات علامات على الأفكار، والأفكار محاكاة للأشياء، ومن ثم فإن الكلمات تحيل إلى الأشياء المشار إليها بواسطة الأفكار»[2].

ولقد استقر هذا التصور في أدبيات اللسانيات المعاصرة منذ أن وضع أودغن وريتشارد مثلثهما الدلالي، واستندا إليه للإقرار بالعلاقة السببية التي تنعقد، من وجهة نظرهما، بين العلامات والأفكار، وإذا ما كانت العلامات دالة، فهي كذلك لأنها تقرر شيئا ما، وهو العلاقة القائمة بين الأشياء والأفكار[3]، وجرى ليونس مجراهما وأقر بتصورهما، «لقد أضحى من المعتاد القول إن العبارات، وليست المفاهيم، تحيل إلى الأشياء، (وهي تمثيل لها)، وإننا نأخذ نحن أيضا هذا بهذا الاستعمال»[4]. لقد أسهمت دلاليات أودغن ورتشارد في إرساء دعائم هذا التصور، وتلقفته معظم النظريات اللسانياتية فراحت تسعى إلى تطويره أو التوفيق بينه وبين التصور السوسيري، وتمخضت عن هذا التوفيق مجموعة من المثلثات من مثل مثلثات أولمان[5]، وبالدينغر[6]، وهيغر[7] وغيرهم من الباحثين الذين عاودوا النظر في تصور أودغن وريتشارد لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع، لكنهم فعلوا ذلك من وجهة النظر التي روج لها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وهي الوجهة التي لا تعبر عن تصور دو سوسير الأصيل تعبيرا صادقا. ولقد استندت جل هذه البحوث إلى ما أثبته

---

(1) F. Rastier, Sémantique et recherches cognitives, Paris, P.U.F, 1991, p. 75.

(2) Thomas d'Aquin, Somme théologique, Volume I, tr. F. Lachat, Paris, Louis Vivès Editeur, 3e éd., 1874.

(3) C. K. Odgen & I. A. Richards, The Meaning of Meaning, New York, Harcourt, Brace & World, Inc, 8 éd., 1946, pp. 10-11 .

(4) J. Lyons, Eléments de sémantique, p 84.

(5) S. Ullman, Précis de sémantique française, Berne, A. Francke, 1952.

(6) K. Baldinger, «Sémantique et structure conceptuelle», Cahiers de lexicologie, n° 8, 1966, pp. 3-46.

(7) K. Heger, «Les bases méthodologiques de l'onomasiologie et du classement par concepts», Travaux de linguistique et de littérature, vol. 3, n° 1, 1965, pp. 7-32.

شارل بالي وألبير سشهاي ضمن الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب المحاضرات، وهو الفصل الذي يعنى بالتعريف بالعلامة اللسانية وبطبيعتها[1].

ولئن ورثت تصورات فلسفية حديثة في فلسفة اللغة موقف الأولين من اللغة، وانساقت مدارس لسانية إلى إدراج المرجع كمكون أساسي من مكونات البحث اللسانياتي، من بعد ما وطّد أودغان وريتشارد مثلثهما السيميائي، منذ العشرينيات من القرن الماضي، إلا أن مسألة الإحالة ما طال عليها الزمن حتى فترت أهميتها وأزيحت عن موقع الصدارة الذي كانت تحظى بها، وبرز ذلك جليا في تصورات عدد من الفلاسفة الأوروبيين (ألمان وفرنسيين وغيرهم) ممن نهلوا من تيارات مختلفة من مثل التأويليات، والفينومينولوجيات، والبنويات، وغيرها، عندما انتقلت اهتماماتهم من مستوى الدلالة إلى مستوى التدلال «signifiance»، الذي لا وجود لها إلا ضمن شبكة العلاقات التي تقيمها العلامات، ضمن الخطابات والنصوص، وسائر أشكال التخاطب. ولقد أسهمت البنوية، على اختلاف توجهاتها، أنثروبولوجية، سيكولوجية، اجتماعية، فلسفية، في توطيد هذا التصور الجديد الذي لا يقيم للعالم الخارجي دورا في بلورة المعنى، بعد أن سارت على خطى لسانيات دو سوسير كما روج إليها كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة[2].

إن التعرف على تصور دو سوسير الأصيل لطبيعة العلاقة القائمة بين اللغة والواقع لا يتحقق إلا بتحليل نقدي لما جاء في كتاب المحاضرات في اللسانيات العام المنسوب إليه، في ضوء ما استجد من لسانيات دو سوسير واستنادا إلى ما حُقق من مخطوطاته المودعة بمكتبة جنيف. لقد باتت كتابات دو سوسير المنشورة حديثا منفذا قويا لتصوره الأصيل، وإن المتأمل في المقال الذي أعدّه سنة 1894 عن ويتني، تبرز أمامه بكل وضوح، خلافا لما هو عليه الأمر في كتاب المحاضرات، خاصية استقلال العلامة عن الواقع، مستعملا لذلك مصطلح العلامة المستقلة، ويقول مثلا في إبراز هذا الموقف: «لعل الفلاسفة، والمناطقة، وعلماء النفس تمكنوا من إطلاعنا على العقد الذي يربط الفكرة بالعلامة، وتحديدا بين الفكرة والعلامة المستقلة.

---

(1) F. de Saussure, Cours de linguistique générale, pp. 97-100.
(2) G. Hottois, Penser la logique, p. 160.

ونحن نعني بالعلامة المستقلة أصناف العلامات ذات الخاصية التي تتمثل في افتقادها لكل رابطة مع الشيء المراد الإشارة إليه»[1]. إن توكيد دو سوسير على استقلال اللغة عن الواقع يستند إلى عدد من المبررات والحجج، لعل أهمها، في نظره، يكمن في ميزتيها الرئيستين، فهي في الآن ذاته مواضعة وإرث تاريخي.

اللسان نسق اجتماعي

اللسان نسق سيميائي اجتماعي قائم على المواضعة، فلا يمكن للفرد المتكلم أن يحدث فيه من التجديد والإبداع فيتخذ سبيله إليه دون أن تتقبل المجموعة اللسانية التي ينتمي إليها هذا التجديد وتتبناه، بمعنى أن اللسان نسق قائم على المواضعة. وليس اللسان نسقا اجتماعيا فحسب، بل إنه خصيصة تختص بها المجتمعات كافة، فلا وجود لمجتمع بدون لسان. ولئن بدا لنا اليوم من البداهة القول بأن الألسن مؤسسات اجتماعية مثلها مثل المؤسسات الأخرى، فإن توكيد ويتني على هذا القول لـم يكن آنذاك، في زمن هيمنت فيه اللسانيات التاريخية المقارنة على العقول، قولاً مكرورا، بل كان بمثابة الثورة التي حاول ويتني إحداثها في الأذهان، وشد الانتباه إلى الألسن ليست مجرد كائنات طبيعية تولد، وتحي لتموت، بل إنما هي مؤسسات اجتماعية يجري عليها ما يجري على عدد من المؤسسات السيميولوجية الأخرى.

ولقد انتهج دو سوسير منهج ويتني في التوكيد على إنزال الطابع الاجتماعي للغة، وللألسن، المنزلة الأولى، إذ يقول: «إن لكل نسق سيميولوجي عناصر أساسية، لعل أوّلها الذي ينجم عنه ما سواه من العناصر القول بأن اللسان ينتقل بين الناس، بأنه اجتماعي. فلو أني ضربت صفحا عن هذه الحقيقة ورحت أشغل نفسي، في مكتبي، أحاول ابتكار لسان ما، فإن كل ما أقوله عن هذا اللسان لن يكون صحيحا البتة، وإن هذا لهو الخطأ الرئيس الذي وقع فيه فلاسفة القرن الثامن عشر من قبل»[2].

---

(1) F. de Saussure, Ecrits de linguistique générale, p. 209.

(2) F. de Saussure, Nouveaux items, in Ecrits de linguistique générale, p. 94.

وليست خصيصة الانتماء الاجتماعي خصيصة تختص بها الألسن من دون سائر أنساق العلامات الأخرى، بل إن كل نسق من الأنساق السيميائية تنتظم مزاولته وفق عقد يقيمه الأفراد المتكلمون فيما بينهم، وحالما يصبح هذا النسق السيميائي ملكا للمجموعة الاجتماعية ينجم عن هذا الوضع أمران عبر عنهما دو سوسير على النحو الذي يلي، قائلا: «عندما يصبح النسق من العلامات ملك مجموعة ما، ينجم عن هذا الوضع أمران، وذلك مهما كان هذا النسق في ذاتها، ومهما كان منشئه: إنه من غير الجدي، أولا، محاولة النظر فيه بمعزل عما يفضي إليه طابعه الاجتماعي، وإنه يكفي، ثانيا، بل من الضروري، الاكتفاء بهذا النتاج الاجتماعي. أما أوّل الأمرين فإن النسق سرعان ما لا يصبح موضوع نظر وفق خصائصه الداخلية أو الطبيعية، فلا يمكننا التحقق، حالما يصبح النسق من العلامات ملكا للمجموعة، من أن علة داخلية، من قبيل هي التي ستتولى مستقبلا تسيير العلاقة القائمة بين العلامة والفكرة. وإنا لا نعلم أي قوة وأي قانون ستشتركان في حياة هذا النسق من العلامات، ولا نستطيع التكهن بذلك، دون سابق دراسة لها، ودون ملاحظتها بانتهاج دراسة مختلفة عن تلك التي تسعى إلى تمثل الظروف الطبيعية والعقلانية للعلامة إزاء الفكرة»[1].

إن النسق من العلامات، واللسان إذن، شبيهان، في هذه الحالة، بالسفينة التي تلقى بالبحر، لأن السفينة ليست كذلك إلا إذا وضعت في البحر، ومن الوهم الاعتقاد في تحديد مسارها، حلما توضع في البحر، استنادا إلى معرفتنا بهيكلها الذي تتألف منه، أو بنائها الداخلي القائم على مخطط معين. ومن ثم فإن النسق من العلامات لا يستأهل تسمية النسق إلا بوصفه ملكا للمجموعة، لأن مجموع ظروف وجوده لا تمت بصلة، منذ أن يصبح نسقا اجتماعيا، بكل عناصر تكوينه، إلى درجة يصبح ما دون ذلك لا أهمية له، وما أن يحدث الوسط الاجتماعي هذا تجديدا في هذا النسق، فإن الوسط هذا يبقى دوما الميدان الحقيقي لتطور هذا النسق.

---

(1) F. de Saussure, Nouveaux documents, in Ecrits de linguistique générale, p. 289.

اللسانيات وعلم النفس

يحتوي كتاب «جوهري اللغة» وكتابات دو سوسير الأخرى على عدد معتبر من المصطلحات التي عادة ما تدرج في دائرة علم النفس، من مثل الأثر، والإحساس، والإدراك، والذهن، والفكر، والكامن، والنفسي، والوعي، وغيرها من العمليات التي يضطلع بها العقل من مثل التجريد، والتعميم وغيرهما، إلى درجة يشرع التساؤل معها: ما حظ المعرفة السيكولوجية من فكر دو سوسير؟ وما إسهامها في بلورة تصوراته اللسانياتية؟ ليس من اليسير الإجابة عن مثل هذين السؤالين، طالما لا زلنا لا نتوفر، من فكر دو سوسير، إلا على القليل مقارنة بما هو مودع في مكتبات الجامعات ولم يحقق بعد ولم ينشر، بيد إنه من اليسير التحقق منذ النظرة الأولى في كتاباته المتاحة الآن على أهمية البحث السيكولوجي بالنسبة للسانيات، لسبب بسيط يكمن، في اعتقادنا، في احتفاء دو سوسير، خصوصا في كتابه «جوهري اللغة»، بالذهن «esprit» الذي هو المحل الذي يحل به اللسان، وليس أكثر دلالة على ذلك من قوله: «إن الذي يقبل على اللغة، وهي موضوع مركب، يروم مقاربتها، لا يمكنه أن يقاربها إلا من جانب واحد، علما أن الجانب هذا لن يمثل اللغة كليا حتى وإن أحسن اختياره، وقد لا يكون هذا الجانب من النمط اللساني لو لم يُحسن اختياره، بل قد ينجم عن سوء الاختيار هذا التباس في وجهات النظر. ثم إن ما يميز طبيعة اللغة ويعد ملازم لها، مهما كانت وجهة النظر التي رمنا تناولها منها، مبررة كانت أو غير مبررة، يكمن في أننا لن نعثر أبدا على أفراد، أي كائنات (أو كميات) محددة في ذاتها، يُجرى عليها التعميم، وذلك لأن التعميم أسبق، وليس ثمة شيء سواه. ولما كان التعميم ينطوي على وجهة نظر ما من شأنها أن تُتخذ معيارا، تصبح الكيانات الأولى التي لا يمكن اختزالها هي نتاج عملية ذهنية كامنة»[1].

ولا يقتصر الذهن على كونه المحل الذي تحل به الألسن، بل إنه هو الذي يدير العمليات التي تستقيم بها هذه الألسن، ولقد بدا هذا التصور واضحا في قوله: «توحي العلامات الموجودة، بطريقة آلية، ومن خلال وجودها والوضع العرضي لاختلافاتها في كل

---

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 23.

لحظة من لحظات اللسان، بعدد متساوي، ليس من المفاهيم، بل من القيم المتقابلة (عامة وخاصة، تسمى الواحدة منها أصنافا نحوية، والأخرى بوقائع الترادف، الخ.)، وتتحول هذه المقابلة القائمة بين القيم والتي تعد واقعة سالبة إلى واقعة موجبة، لأن كل علامة، باستدعائها مع مجموع العلامات الأخرى المقارنة في مرحلة زمنية ما، بدءا بالأصناف العامة وانتهاء بالأصناف الخاصة، تجد نفسها محددة، على الرغم منا، في قيمتها الخاصة. ومن ذلك مثلا، فإن في لسان ما مكون من علامتين، ba وla، إن مجموع إدراكات الذهن تأتي لتنتظم إما وفق ba أو وفق la. ويجد الذهن، لمجرد وجود اختلاف قائم بين ba وla، وعدم وجود اختلاف آخر، طابعا مميزا يسهم في تصنيف كل شيء ضمن الأول، أو ضمن الثاني، (من مثل التمييز بين الصلب وغير الصلب)»[1].

لكن كتاب «جوهري اللغة» وكتابات دو سوسير الجديدة ليست النصوص الوحيدة التي تلجأ إلى مفاهيم علم النفس من أجل مقاربة الوقائع اللسانية، بل تمثل، في اعتقادنا، مرحلة متطورة من إقرار سابق لدو سوسير بضرورة اللجوء إلى المعارف الإنسانية الأخرى من أجل تأسيس علم لسانياتي يعي حقيقة ما يبحث فيه. يقول دو سوسير في نص قديم من طبعة أنغلر النقدية (1968-1974)، وأعيد نشره مع الكتابات الجديدة: «إن الذي يروم مقاربة اللسانيات مقاربة سديدة يجب أن يتناولها من الخارج، مزودا بتجربة بالظواهر الداخلية، وإنه لمن المستحيل، في اعتقادي، أن يجد اللغوي، الذي ليس سوى لغويا، السبيل التي تمكنه من تصنيف الوقائع. إن علم النفس ستؤول إليه رويدا رويدا المهمة التي يضطلع بها علمنا، لأنه سيدرك أن اللسان ليس فقط فرعا من فروعه، بل إنه يمثل أبجدية نشاطه كله»[2]، فهل أدرك علم النفس ذلك؟

لا، لا نعتقد بحدوث ذلك، لـم يدرك علم النفس، آنذاك، أهمية اللغة بالنسبة لمجموعة البحوث السيكولوجية، ولئن اجتهد سشهاي منذ سنة 1908، تاريخ صدور كتابه في «برنامج اللسانيات النظرية وطرائقها»، في إدراج اللسانيات العامة في دائرة علم النفس،

---

[1] F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 88.

[2] F. de Saussure, Anciens Items (Edition Engler 1968-1974), in Écrits de linguistique

وتأسيس علم النفس اللغوي، كما يبدو من العنوان الفرعي لكتابه هذا، وكما يبدو من تمييزه بين فرعين من فروع اللسانيات النظرية، أحدهما ينتمي إلى علم النفس الفردي والأخر إلى علم النفس الجماعي، وتمييز بين العناصر النحوية والعناصر غير النحوية[1]، إلا أنه لـم يفلح تماما، في اعتقاد دو سوسير، في بلوغ مرحلة النسقية «systématique» التي تنأى قدر المستطاع عن تصور العلاقات القائمة بين العلوم مـجرد تماس «emboitement» لا يحسن التعبير عن طبيعة العلاقات المباشرة التي تنعقد بين اللغة، بوصفها ظاهرة نفسية وسائر الظواهر النفسية الأخرى. لقد عاتب سشهاي عالم النفس الألماني ونت لعدم اهتمامه بالوقائع النحوية، بيد إنه لـم يسلم هو الآخر من هذا الفقد، لقلة درايته هو الآخر بالمسألة النحوية دراية كافية، ثم إنه تغاضى عن أعمال بروكا التي انتهت إلى تحديد مركز اللغة في الدماغ وملاحظاته حول الحبسة «aphasie»، التي تشكل في نظر دو سوسير أدوات هامة في تحديد موقع علم النفس من اللسانيات والنحو[2].

ولئن تنبأ دو سوسير بالدور الفاعل الذي سيضطلع به علم النفس في تزويد اللغوي بالمعارف التي تمكنه من مدارسة الوقائع اللسانية، ولعل اللسانيات وعلم النفس لـم يدركا بعد هذه الحقيقة، ولـم يستقصيا كل نتائجها، على الرغم من شيوع علم النفس اللساني، أو اللسانيات النفسية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويبدو أن ثمة اختلاف بين علم اللغة النفسي وعلم النفس اللغوي: «علم النفس علم حديث، لم يتبلور إلا في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وإن ظهرت الإرهاصات من قبل، وهو علم هجين يتكون من علمين معا هما علم اللغة وعلم النفس، ولكن رغم حداثته فقد حقق نجاحات مبهرة، وذلك لسببين واضحين هما: أولا أنه لم يبدأ من الصفر رغم حداثته، بل بدأ من حيث انتهت

(1) A. Sechehaye, Programme et méthodes de la linguistique théorique. Psychologie du langage, Paris, Honoré Champion, 1908, pp. 67-73.

(2) F. de Saussure, Notes sur Programme et méthode de la linguistique théorique

منجزات علم النفس اللغوي، وثانيا غزارة النظريات والظواهر اللغوية التي تراكمت عبر السنين»[1].

دو سوسير واللاشعور

لسنا نروم ههنا الحديث عن علاقة التحليل النفسي بكتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، فذلك بات معلوما للقاصي والداني، ولا علاقة اللاشعور باللغة، فقد شغف الناس بهذا المبحث، في أعقاب فرويد ولاكان، وباتوا على يقين من أن التحليل النفسي، في طبعته البنوية، أسهم في بلورة الصورة التي مفادها أن اللاشعور، شأنه شأن اللغة، عبارة عن بنية «structure». ولقد تساءل الباحثون عن علة عدم تلاقي دو سوسير بفرويد (1856-1939)، وعدم تلاقي فكريهما، على الرغم من أنهما معاصرين، فلا فرويد يذكر كتاب المحاضرات في كتاباته، ولا دو سوسير يذكره في نصوصه، لكن الأكيد أن فرويد كان على علم بدو سوسير فقد ذكر في إحدى كتاباته أن ابنه رايموند دو سوسير وافق على أن يكون موضوع تحليل نفسي له[2].

لكن دو سوسير، وهو الداعي دوما إلى ضرورة مدارسة اللسانيات من الخارج، لم يكن منشغلا عما كان يُختبر في العلوم الأخرى من المعارف التي تمت بصلة أو بأخرى باللغة، سواء كان ذلك في ألمانيا أو في فرنسا، وقد كانتا أقرب الأماكن إليه، أو في بلدان أوروبية أخرى. ولئن كنا لا نرى الصلة واضحة بين دو سوسير والتحليل النفسي من طريق فرويد، فإننا نلمح صلته به من طريق زميله تيودور فلورنوا (1854-1920) في جامعة جنيف، الذي كان تلميذا لوليام واند، وكان من قراء فرويد، وباحثا هو الآخر عن سبيل تؤدي إلى اختبار اللاشعور.

(1) جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي. مناهجه ونظرياته وقضاياه. الجزء الأول، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص. 8.

(2) M. Arrivé, «Un intercesseur après-coup entre Saussure et Freud : Lacan», Linx, n° 7, 1995, Saussure aujourd'hui, pp. 425-430.

وسواء تعلق الأمر بعلم النفس، أو بالتحليل النفسي، فإن مسألة اللاشعور باتت المسألة الرئيسة التي رام فلورنوا التبحر فيها، وكان قد تحصل على كرسي في علم النفس التجريبي، سنة 1891، وهي السنة التي تحصل فيها دو سوسير على كرسيه في تاريخ الألسن الهندية الأوروبية ومقارنتها، ولـم تمض سنة نشأت بين الرجلين علاقة عمل ولكنها ما انفكت تتوطد في السنوات التي عقبتها، وخصوصا عندما استدعي فلورنوا، سنة 1894، إلى معاينة تجربة سيكولوجية نادرة، الفاعل فيها سيدة، دعيت بالاسم المستعار، الآنسة سميث، تعتريها حالات من الروبصة تتلفظ خلالها بجمل تكاد تكون مزيجا من الألسن، من بينها جمل تكاد تكون من اللسان السنسكريتي، ولذلك كان اللجوء إلى اللسانيات ضرورة من أجل التحقق من أصل هذه العبارات، وإلى دو سوسير بوصفه واحدا من المتخصصين البارزين في اللسان السنسكريتي وحضارة الهند.

وليس يعنينا ما أسهم به دو سوسير في هذه التجربة التي امتدت على مدى سنتي 1894 و1895، بقدر ما يعنينا ما كان لها من تأثير في فكره اللسانياتي. أما عن إسهامه فيها فإن كتاب تيودور فلورنوا، «من الهند إلى كوكب مارس»[1]، الذي خصصه لدراسة هذه التجربة، وسرد أحداثها، وخاصة الفصل الذي يتعلق بحقيقة اللسان السنسكريتي الذي تكلمت به الآنسة سميث، وفيه يبرز تقرير دو سوسير قاطعا بأن ما تكلمت به ليس من السنسكريتية في شيء، على الرغم من أنه جزءا من كلامها يتألف من مقاطع «syllabes»، ذات معنى ما، إذ يقول: «يجب الإجابة عن السؤال ما إذا كان كل هذا من السنسكريتية بالنفي، إنما يمكننا الاكتفاء بالقول 1) بأنه مزيج من مقاطع وأن من بين هذه المقاطع سلسلة من ثمانية إلى عشرة مقاطع تألف عددا من الجمل ذات معنى، وهي أغلبها جمل تعبيرية، من مثل «mama prya» التي تعني حبيبي، و «mama soukha» التي تعني ملذاتي. 2) وأن المقاطع الأخرى، الغير مفهومة، ليست ذات طابع مناف للسنسكريتية، أي أنها لا تتضمن مجموعات ليست، من الناحية المادية، مناقضة أو مقابلة للصورة العامة لكلمات

(1) T. Flournoy, Des Indes à Mars. Etudes sur un cas de somnambulisme avec glossolalie, Genève, Ch. Eggiman & C^ie^, 1900.

السنسكريتية، و3) إن قيمة هذه الملاحظة الأخيرة ليست ذات شأن إذ إن الآنسة سميث لا تتلفظ بأشكال مقطعية مركبة وكثيرا ما تؤثر الصائت a. هذا، وإن توارد هذا الصائت في اللسان السنسكريتي نسبة إلى الصوائت الأخرى تقدر بأربعة إلى واحد، بحيث إننا لا نكاد نتلفظ بثلاثة أو أربعة مقاطع تحتوي على الصائت a إلا وصادفنا، عموما، كلمة سنسكريتية»[1].

لكن المسألة لـم تنتهي عند دو سوسير عند الإقرار بحقيقة أقوال الآنسة سميت التي تكاد تكون من السنسكريتية وما هي من السنسكريتية، إن هي إلا مقاطع يمكن أن تألف جملا أو أشباه جمل ذوات معنى، لا غير. إنما المسألة تعنينا من حيث إن دو سوسير يلجأ إلى بعض تصورات فلورنوا من مثل القول بأن «الملكات التي لا يمكن تفسيرها تفسيرا علميا يمكن ردها إلى آليات نفسية تعمل على مستوى ما قبل اللاشعور»[2].

اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية

لا نريد أن نغادر هذا الباب دون أن نشير إلى مسألة نعدها مسألة ذات شأن في تبديد الصورة النمطية التي نسجت عن دو سوسير، إذ تسهم في رد الاعتقاد بأن دو سوسير كثيرا ما كان يركن إلى المسائل اللسانياتية العامة، دون أن يولي عنايته إلى ما أضحى ينعت في أدبيات اللسانيات الحديثة باللسانيات التطبيقية «appliquée»، أي العملية. ولقد أضحى هذا الملمح بارزا من خلال كثرة توارد جملة من العبارات من مثل: عمليا، «en pratique»، «pratiquement»، أو الممارسة «la pratique»، في كتاباته الجديدة والقديمة.

أما في «جوهري اللغة»، فإننا نصادفها في حديثه، في «ملحوظة للقارئ»، في صدد حديثه عن ضرورة تناول الألسن تناولا آنيا، فضلا عن تناولها تناولا تاريخيا، وعدم المزج بين الاثنين، وجز الاعتبارات التاريخية في دراسة الوقائع اللسانية دراسة آنية، إلا إذا استخدم هذا

---

(1) Idem, p. 303.

(2) I. Berthoud-Papandropoulou, «'Le mécanisme de la langue' entre linguistique et psychologie : Saussure et Flournoy», Langages, n° 120, 1995, pp. 100-101.

اللجوء إلى التاريخ استخداما سديدا، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالبحث في الشروط التي تسير التعبير عن الفكر، إذ يقول: «هل نتصور اللسان بوصفه آلية تفيد التعبير عن الفكر؟ ففي هذه الحالة التي هي على درجة من الأهمية مقارنة بالحالة الأولى، إن لم تكن أكثر أهمية، ليس لنا أن نُعنى بتاريخ الأشكال. وعليه، فإن كل ما أنتجته منذ قرنٍ المدرسة اللسانياتية التي وجهت عنايتها صوب التوالي التاريخي للتماثلات التي يراد منها، من حين لآخر، ألف غاية وغاية، يعتبر كله، من حيث المبدأ، دون جدوى. ولكننا، نقر، عمليا، أن العمل التاريخي هذا، إذا ما طبق تطبيقا جديدا فحوّله إلى عمل منهجي نسقي، من شأنه أن يعين على استكشاف الظروف التي تسيّر التعبير عن الفكر، من خلال البرهنة على أن العلامة هي التي توجه الفكر (ومن ثم فهي تنشئه، وتقوده إلى ابتكار العلامات، قليلة الاختلاف عن العلامات التي تلقاها من قبل) وليس الفكر هو الذي ينشئ العلامة»[1].

وإننا في هذه الفقرة إزاء ما يبرز العناية التي يوليها دو سوسير للتطبيق الرشيد للمعارف اللسانياتية النظرية، يقيم مسافة بين وبين ما كان سائدا من ذي قبل في تحريات اللسانيات التاريخية المقارنة وطرائق تطبيقها للبعد التاريخي. إن التطبيق السديد للمعارف اللسانياتية التاريخية في مقاربة الأوضاع اللسانية، من جهة علاقة العلامة بالفكر، يجب أن يعاد النظر فيه من جديد ويستخدم، عمليا، أي تطبيقيا، منهجيا ومنسقا. إن اللسانيات التطبيقية، من وجهة النظر هذه، لا يجب أن تكتفي بتطبيق المعارف النظرية تطبيقا مجتزئا، بل يجب أن تختبر النسقية في عملها، وتنتهج المنهج السليم.

وإذا ما انتقلنا إلى مسألة أخرى، وهي مسألة التمييز بين تاريخية الصوت وآنية اللسان، فإن دو سوسير عندما يعمد إلى مناقشة «خصائص القاعدة الصوتية الآنية»، فإنه كثيرا ما يلجأ، في الفقرات التي تناول فيها هذه المسألة، إلى التطبيق العملي، إذ يقول: «إن قواعد الصوتيات الآنية، حتى وإن كانت قواعد عملية، لا يمكنها أن تصوغ علاقة ثابتة بين الوقائع»[2]، ويقول أيضا: «إن القاعدة النحوية الآنية دائما ما تكون مستحيلةَ الصوغ صياغة

(1) F. de Saussure, De l'essence double du langage, p. 46.
(2) Idem, p. 60.

مقبولة وعقلية، بل دائما ما تكون عمليا تفتقد إلى الاطراد»[1]. وليس يخفى ما في عبارتي «القواعد العملية»، و«عمليا» من دلالة صريحة على اللسانيات التطبيقية.

كما نبه دو سوسير إلى صعوبة الانتقال من اللسانيات النظرية إلى اللسانيات التطبيقية في عدد من المناسبات، بشأن عدد من المسائل من مثل تطبيق عدد من المفاهيم الصوتية، من مثل قوله: «بـما أنه حدث مئات المرات في تاريخ الألسن أن (نشأ عن الصوت البسيط k_1 (k الحلقي) المجموعة tš) وأن الحرف ذاته دلّ، قبل عصور، على الصوت k_1، ومن ثم على الصوت tš، لا يجب التغاضي إذن عن الصعوبة التي تحول، عمليا، دون تسمية المجوعتين tš وdž بالحنكية. إنما يبقى معلوما أن التسمية هذه ليست سوى تسمية متواضع عليها، وفيها إفراط، وأن دلالة كلمة حكني دلالة مختلفة كل الاختلاف عن تلك التي نعنيها عندما نتحدث عن k_1 الهندي الأوروبي»[2].

ولا تقتصر المقابلة بين اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية في فكر دو سوسير اللسانياتي على ما استجد من نصوصه المنشورة مؤخرا، بل إن العناية بالبعد التطبيقي للمعارف اللسانياتية النظرية تتخذ بعدا آخر يتجاوز اللسانيات برمتها، ففي حديثه عن إسهام علم النفس في مدارسة الألسن، فإنه ينظر إلى هذا الإسهام بصفه إسهاما عمليا، يقول: «إن الذي يروم مقاربة اللسانيات مقاربة سديدة يجب أن يتناولها من الخارج، مزودا بتجربة بالظواهر الداخلية، وإنه لمن المستحيل، في اعتقادي، أن يجد اللغوي، الذي ليس سوى لغويا، السبيل التي تمكنه من تصنيف الوقائع. إن علم النفس ستؤول إليه، عمليا، رويدا رويدا المهمة التي يضطلع بها علمنا، لأنه سيدرك أن اللسان ليس فقط فرعا من فروعه، بل إنه يمثل أبجدية نشاطه كله»[3]. ولينظر القارئ إلى دلالة العبارة «عمليا»، «pratiquement»، التي تقابل المنحى النظري.

---

(1) Idem, p. 46.

(2) Idem, p. 46.

(3) F. de Saussure, Anciens Items (Edition Engler 1968-1974), in Écrits de linguistique générale, p. 109.

إن الذي جئنا على ذكره من التواردات الدالة على البعد التطبيقي للمعارف اللسانياتية من فكر دو سوسير لتدل دلالة صراحة على عدم تغافله عما يروم إليه البحث النظري، ولقد أبرزت ممارسات دو سوسير اللسانياتية، سواء ما اضطلع منها في دراسة الألسن دراسة تاريخية مقارنة، أو تأثيلية، أو ما اضطلع منها في دراسة النصوص الأدبية والشعرية.

خلاصة

نحو نموذج سيميائي اجتماعي نفسي لمدارسة الألسن

لقد سلكت اللسانيات المعاصرة مسالك متشعبة في مدارسة الألسن، وانتهجت سبلا تفرقت بها، فما عدنا نتبين صلة كل شعبة منها بالشعب الأخرى وكأني بها ميادين بحث استقلت عن بعضها البعض كل الاستقلال، ونسيت، أو تغاضت عن كون هذه الألسن كلها إنما تمتح من معين واحد وحيد هو اللغة. ثم ادعت العلوم الإنسانية أنها هي الأخرى أهل لمدارسة اللسان فاستقى علم الاجتماع، وعلم النفس، والتحليل النفسي، وغيرها من العلوم الأخرى، أشياء من اللسانيات، وانطوى على نفسه، ينظر فيها في خلسة، لا يُبدي للعلوم الأخرى اهتماما، بل يدعي أن ما جاء به هو الأقرب إلى فهمها، والأفضل لتمثلها التمثل السديد.

والغريب في الأمر أن جل مدارس اللسانيات هذه، وأغلب العلوم الإنسانية تلك، إنما كانت تستقي معارفها اللسانياتية من كتاب واحد، هو كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وأن الأب المرشد، والعالم الفذ، الذي شق لها الطريق ومهد لها السبيل كان فرديناند دو سوسير، وأن محاضراته في اللسانيات العامة التي ألقاها بجامعة جنيف، فيما بين سنتي 1907 و1911 هي التي كانت المنبع الذي ارتشفت منه هذه المدارس، وهذه العلوم، المعارف التي احتوى عليها، فاستطعمتها، فما كان منها لها طيب المذاق سرت به، وما كان منها غير ذلك طرحته.

لقد آن للجميع أن يعيد النظر في موقفه من كتاب المحاضرات في اللسانيات العامة، وآن للجميع أن يمحص مكتسباته وفقا لما استجد من فكر دو سوسير الأصيل، وآن للجميع، من وطننا العربي، أن يكف عن التحصن في حصون أبوابها موصدة، ومنافذها مُطبقة مسدودة إلا لذوي الاختصاص. وإن في كتابات دو سوسير اللسانياتية الجديدة ما يكفل هذا التحول عن صنيع القرن العشرين، واستشراف قرن جديد، تتماهى فيه المعارف

السيميائياتية، واللسانياتية، والاجتماعية، والسيكولوجية، وغيرها من المعارف التي من شأنها أن تتخذ اللغة، أو الألسن، أو خصيصة من خصائصهما، أو نتاجا من نتاجاتها، موضوعا لها، كي تسهم، كلّها، في بلورة نظرية، أو تمثل، أو تصور أصيل عن ماهية اللغة البشرية وجوهرها، وحقيقة الألسن الإنسانية وطبيعتها، وكنه الكلام وكيفية تحققه.

ولقد بدت لنا معالم هذه النظرية بارزة فيما استجد من كتابات دو سوسير الأصيل، لكننا نقر بقصورنا عن بلوغ كل جزئياتها، أو إحكام كل تفرعاتها، ولكننا نحسب أننا ألمحنا إلى بعض تـمفصلاتها، ويمكن تلخيصها في المسائل التالية:

- إن اللغة ملكة إنسانية، ولكنها في الآن ذاته ظاهرة،
- إن الألسن أنساق سيميائية، ولكنها مؤسسات اجتماعية، ومحلها الذهن.

ومن ههنا تكّف، في اعتقادنا، جدلية الإنسان/ المجتمع/ الفرد عن خلخلة أفكارنا، وتشتيت تصوراتنا، بل تدعونا إلى قراءة جديدة، في تاريخ اللسانيات الحديث، وفي أفكار دو سوسير الأصيلة، وبذل الجهد في الوصول إلى كل مخطوطاته التي لا تزال حبيسة الرفوف، لا تعلمها إلا فئة قليلة، وفتح قناة تواصل جديدة بين اللسانيات العامة والفكر العربي الأصيل.

مكتبة البحث

مدونة دوسوسير، الفرنسية والعربية

- « Essai pour réduire les mots du grec, du latin et de l'allemand à un petit nombre de racines», édité par B. Davis, Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 32, 1978, pp. 73-101.
- « Les manuscrits saussuriens de Harvard », édités par H. Parret, Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 47, 1993, pp. 179-234.
- Cours de linguistique générale, édition critique de R. Engler, Harrasowitz, Wiesbaden, 1972
- Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Tome 1, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1968.
- Cours de linguistique générale, édition critique par R. Engler, Tome 2 : appendice. Notes de F. de Saussure sur la linguistique générale, Wiesbaden, Otto Harrassowitz, 1974.
- Cours de linguistique générale, publié par C. Bally et A. Séchehaye, avec la collaboration de A. Riedlinger, édition critique de T. de Mauro, Paris, Payot & Rivages, 2005.
- De l'emploi du génitif absolu en sanscrit. Genève, Imprimerie J.-G. Fick, 1881.
- Deuxième Cours de linguistique générale (1908-1909), d'après les cahiers d'Albert Riedlinger et Charles Patois, édité par E. Komatsu, Tokyo, Université Gakushuin, 1996.
- Ecrits de linguistique générale, établi et édité par S. Bouquet et R. Engler, Paris, Gallimard, 2002.
- Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes, Leipsick, B. G. Teubner, 1879.

- Premier Cours de linguistique générale (1907), d'après les cahiers d'Albert Riedlinger, édité par E. Komatsu, Tokyo, Université Gakushuin, 1996.
- Troisième Cours de linguistique générale (1910-1911), d'après les cahiers d'Emile Constantin, édité par E. Komatsu, Tokyo, Université Gakushuin, 1993.

- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، مر. مالك يوسف المطلبي، بغداد، دار آفاق عربية، 1985.
- فرديناند ده سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي ومجيد النصر، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986.
- فرديناند دو سوسير، في جوهري اللغة، تر. مختار زواوي، وهران، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، دار الروافد-ناشرون، تحت الطبع.
- فرديناند دى سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.
- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، الدار العربية للكاتب، 1985.

المراجع العربية

- جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي. مناهجه ونظرياته وقضاياه. الجزء الأول، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2003.
- زكريا بن محمد الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح. مازن المبارك، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1991.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح. محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2000.
- كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

- مختار زواوي، دو سوسير من جديد. مدخل إلى اللسانيات، وهران، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، دار الروافد، الطبعة الأولى، 2018.
- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، إربد، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2010.

المراجع المترجمة

- برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية. الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، تر. محمد فتحي الشنيطي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977، ص. 113.
- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، 1975، ص. 46.
- فلاديمير بروب، مورفولوجيا القصة، تر. عبد الكريم حسن وسميرة بن عمو، دمشق، شرع للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996، ص. 15.

المراجع الفرنسية

- Aronoff M., Word Formation in Generative Grammar, Cambridge, The M.I.T. Press, 1976.
- Arrivé M., « Un intercesseur après-coup entre Saussure et Freud : Lacan », Linx, n° 7, 1995, Saussure aujourd'hui.
- Arrivé M., A la recherche de Ferdinand de Saussure, Paris, P. U. F., 2007.
- Auroux S. et Mazière F., Une grammaire 'générale et raisonnée' en 1651 (1635 ?). Description et interprétation d'une découverte empirique, in D. A. Kibbee, History of Linguistics 2005, Philadelphia, John Benjamin Publishing Company, 2007.
- Babiniotis G., « Diachronie et synchronie dynamique », La linguistique, n° 1, 2009.

Baldinger K., « Sémantique et structure conceptuelle », Cahiers de lexicologie, n° 8, 1966.
Benveniste E., « Ferdinand de Saussure à l'École des Hautes Études », École Pratique des Hautes Études, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965.
Bergougnioux G., Aux origines de la linguistique française, Paris, Pockett, 1994.
Berthoud-Papandropoulou I., « 'Le mécanisme de la langue' entre linguistique et psychologie : Saussure et Flournoy », Langages, n° 120, 1995.
Biard J., Logique et théorie du signe au XIVe siècle, Paris, Vrin, 1989.
Bouquet S., « La double essence, un concept primitif de la linguistique saussurienne », Semiotica, n° 217, 2017.
Bouquet S., « Triple articulation de la langue et articulation herméneutique du langage. Quand De l'essence double du langage réinterprète les textes saussuriens », Arena Romanistica, n° 12, 2013.
Bulea E., « La nature dynamique des faits langagiers, ou de la "vie" chez Ferdinand de Saussure », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 59, 2006.
Buyssens E., « Les Six Linguistiques de F. de Saussure », Langues vivantes, n° 7, 1942.
Cassirer E., La philosophie des lumières, tr. P. Quillet, Paris, Fayard, 1966.
Chiss J.-L., « Synchronie/diachronie : méthodologie et théorie en linguistique, Langages, n°49, 1978.
Darmesterer A., La vie des mots étudiée dans leurs significations, Paris, Librairie Ch. Delagrave, 3e éd., 1889.
Dauzat P., La philosophie du langage, Paris, Flammarion, 1917.
Décimo M., « Saussure à Paris », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 48, 1994.

- Dell F., « La morphologie dérivationnelle du français et l'organisation de la composante lexicale en grammaire générative », Revue Romane, XIV, 1979.
- Depecker L., Comprendre Saussure d'après les manuscrits, Paris, A. Colin, 2009.
- Descartes R., Discours de la méthode, Paris, Garnier-Flammarion 1966.
- Descartes R., Règles pour la conduite de l'esprit, tr. J. Sirver, Paris, Vrin, 2003.
- Ducrot O. et Schaeffer J.-M., Nouveau dictionnaire encyclopédique du langage, Paris, Seuil, 1995.
- Ducrot O., Le structuralisme en linguistique, in Qu'est-ce que c'est le structuralisme, Paris, Seuil, 1968.
- Engler R., « La langue. Pierre d'achoppement », Modèles linguistiques, n° 41, 2000.
- Engler R., « Rôle et place d'une sémantique dans une linguistique saussurienne », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 28, 1973.
- Eschbach A., La sémiotique in S. Auroux (dirc.), Histoire des idées linguistiques, Tome 3, Bruxelles, Liege, P. Madaga, 2000.
- Firth J. R., The technique of Semantics, Transaction of the Philological Society, 1935.
- Fleury M., « Notes et documents sur Ferdinand de Saussure (1880-1891) », École Pratique des Hautes Études, IVe section, Annuaire 1964-1965, 1965.
- Flournoy T., Des Indes à Mars. Etudes sur un cas de somnambulisme avec glossolalie, Genève, Ch. Eggiman & Cie, 1900.
- Frei H., « Saussure contre Saussure », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 9, 1950.
- Frei H., La grammaire des fautes. Introduction à la linguistique fonctionnelle, Paris, 1929.

Gambarara D., « Du printemps à l'automne 1891 : Reclasser quelques fragments de Ferdinand de Saussure », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 62, 2009.
Garde P., Grammaire russe, Paris, Institut d'Etudes Slaves, 1980.
Gardon F., De dangereux édifices. Saussure lecteur de Lucrèce, Paris, Peeters, 2002.
Giacalone Ramat A. & al. (ed.), Synchrony and Diachrony. A dynamic interface, Philadelphia, John Benjamins Publishing Compagny, 2013.
Godel R., Les sources manuscrites du Cours de linguistique générale de F. de Saussure, Genève, Droz, 1957.
Heger K., « Les bases méthodologiques de l'onomasiologie et du classement par concepts », Travaux de linguistique et de littérature, vol. 3, n° 1, 1965.
Hjelmslev L., Acta linguistica, IV, 3, p. VII, 1970.
Hjelmslev L., Prolégomènes à une théorie du langage, tr. U. Granger et A. Wewer, Paris, Minuit, 1984.
Hottois G., Penser la logique. Une introduction technique et théorique à la philosophie de la logique et du langage, Bruxelles, De Boeck, 2e éd., 2006.
Huisman B. et Ribes F., Les philosophes et le langage, Paris, Sedes, 1986.
Joseph J. E., « La teinte de tous les ciels. Divergence et nuance dans la conception saussurienne du changement linguistique », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 63, 2010.
Koerner E. F. K., Ferdinand de Saussure : Origin and Development of his Linguistic Thought in Western Studies of Language. A Contribution to the History and Theory of Linguistics, Braunschweig, Vieweg, 1973.
Koerner E. F. K., Practicing Linguistics Historiography. Selected Papyers, Philadelphia, John Benjamins Publishing Compagny, 1989.
Kristeva J., Le langage, cet inconnu, Paris, Seuil, 1981.

- Lancelot C. et Arnauld A., Grammaire générale et raisonnée, précédée d'un Essai sur l'origine et les progrès de la langue françoise par M. Petitot, Paris, Imprimerie de Munier, 1803.
- Lazaczius J., « La définition du mot », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 5, 1945.
- Leroy M., Les grands courants de la linguistique moderne, Paris, P. U. F., 1967.
- Lieb H., « Synchronic versus Diachronie » : A historical note, Linguistics, n° 36, 1967.
- Lyons J., Linguistique générale, tr F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Paris, Larousse, 1970.
- Lyons J., Eléments de sémantique, tr. J. Durand, Paris, Larousse, 1978.
- Malmberg B., Les nouvelles tendances de la linguistique, tr. J. Gengoux, Paris, P. U. F., 1969.
- Malmberg B., Synchronie et diachronie, rapport au Xe congrès international des linguistes, Bucarest, 1967.
- Malmberg B., Système et méthode, Lund, 1945.
- Martinet, « Au sujet des fondements de la théorie linguistique de Louis Hjelmslev », Bulletin de la Société de linguistique de Paris, n° 42, 1946.
- Meillet A., Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes, Paris, Hachette, 2e éd., 1908.
- Meillet A., Linguistique historique et linguistique générale, Paris, Champion, 1892 (1921).
- Mejía Quijano C., Le cours d'une vie. Portrait diachronique de Ferdinand de Saussure, Tome 1, Nantes, Cécile Defaut, 2008.
- Meschonnic H., « Saussure ou la poétique interrompue », Langages, n° 159, 2005.
- Molino J., « Où en est la morphologie ? » Langages, n° 78, 1985. Le retour de la morphologie.
- Nida E. A., Morphology. The descriptive analysis of words, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 1949.

- Normand C. et al., Avant Saussure, Choix de textes (1875-1924), Bruxelles, Editions Complexes.
- Odgen C. K. & Richards I. A., The Meaning of Meaning, New York, Harcourt, Brace & World, Inc, 8 éd., 1946.
- Paveau A.-M. et Sarfati G.-E., Les grandes théories de la linguistique, Paris, A. Colin, 2003.
- Peirce C. S., Ecrits sur le signe, tr. G. Deledalle, Paris, Seuil, 1978.
- Propp V., Morphologie du conte, tr M. Derrida, Paris, Seuil, 1970.
- Puşcarius S., Etudes de linguistique romaine, tr. Y. Auger et H. Jacquier, Cluj-Bucuresti, Monitorul oficial si imprimerile Statului, 1937.
- Rastier F., « De l'essence double du langage, un projet révélateur », Arena Romanestica, n° 12, 213.
- Rastier F., Saussure au futur, Paris, Les Belles Lettres, 2015.
- Rastier F., Sémantique et recherches cognitives, Paris, P.U.F, 1991.
- Rodis-Lewis G., Descartes et le rationalisme, Paris, P. U. F., Que sais-je ?, 1966.
- Rousseau A., « Ferdinand de Saussure descripteur des langues », in L. de Saussure (éd.), Nouveaux regards sur Saussure, Genève, Droz, 2006.
- Sapir E., Le langage, Paris, Payot, 1953.
- Sechehaye A., « Compte-rendu de E. Buyssens, Les Six Linguistiques de F. de Saussure. Les langages et le discours », Cahiers Ferdinand de Saussure, n° 4, 1944.
- Sechehaye A., Programme et méthodes de la linguistique théorique. Psychologie du langage, Paris, Honoré Champion, 1908.
- Sofia E., « Quelques problèmes posés par l'œuvre de F. de Saussure », Langages, n° 185, 2002.
- Testenoire P.-Y., Littérature orale et sémiologie saussurienne, in S. Bédouret-Larraburu et G. Prignitz (dir.), En quoi

Saussure peut-il nous aider à penser la littérature, Pau, Presses Universitaires de Pau, 2012.
- Thomas d'Aquin, Somme théologique, Volume I, tr. F. Lachat, Paris, Louis Vivès Editeur, 3e éd., 1874.
- Ullman S., Précis de sémantique française, Berne, A. Francke, 1952.
- Voss J., « Chomsky et la linguistique cartésienne », Revue philosophique de Louvain, tome 71, n° 11, 1973.
- Whitney W. D., La vie du langage, Paris, Librairie G. Baillière, 1875.
- Zack L. & Schippers A., Middle Arabic and Mixed Arabic. Synchrony and Diachrony, Boston, Brill, 2012.





هذا الكتاب مدخل آخر إلى فكر دو سوسير، ينهل أشياء من مخطوطاته الأصلية، لاسيما من كتابه « في جوهري اللغة »، « De l'essence double du langage »، مستعينا بعدد من البحوث المعاصرة التي انضوت ضمن التوجه الموسوم بلسانيات دو سوسير الجديدة التي ما انفكت تستخرج من هذه المخطوطات تصورات غير تلك التي اعتاد الباحثون على تناقلها، مدة مائة عام. ولعل من أهم هذه التصورات المعبرة عن أصال الفكر السوسيري تصوره السيميائياتي الشامل، إذ بينما يبدو هذا التصور السيميائياتي كما هو مبثوث في المحاضرات في اللسانيات العامة مجرد مشروع يحدد سلفا للسيميولوجيات الحق في الوجود، ويشرع لها موضوعا هو دراسة العلامة ضمن الحياة الاجتماعية، يبدو مشروع دو سوسير السيميائياتي، كما هو مبثوث الآن في النصوص الجديدة وقد بلغ مرحلة متطورة من النضج وتوضّحت تمفصلاته من خلال المعادلة السيميائياتية التي مفادها القول بأن « السيميائيات = المورفولوجيات، النحو، التركيبيات، الترادف، البلاغة، الأسلوبيات، المعجميات، الخ. الكل متصل »، فلا تجد فيها انفصاما بين العلوم التي تعنى باللسان من مثل المورفولوجيات، والمفرداتيات والتركيبيات والدلاليات، وتلك التي تعنى بالكلام من مثل البلاغة والأسلوبيات وغيرها.







